بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
Yarmouk University
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الإقتصاد

محدِّدات الإستثمار في المناطق الحرة الأردنية.
(حالة دراسية: المنطقة الحرة الزرقاء)

The Determinants Of Investment In The Jordanian Free Zones.
(Case Study: Al-Zarqa Free Zone)

إشراف:

الأستاذ الدكتور: قاسم الحموري.

إعداد

أمجد محمد سليم وديان

٥/١٢/٢٠٠٧ م

محدِّدات الإستثمار في المناطق الحرة الأردنية.

(حالة دراسية: المنطقة الحرة الزرقاء)

The Determinants of Investment In The Jordanian Free Zones.

(Case Study: Al-Zarqa Free Zone)

إعداد

أمجد محمد سليم وديان

بكالوريوس إقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٤م

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الإقتصاد في جامعة اليرموك، إربد / الأردن.

وقد وافق عليها

الأستاذ الدكتور قاسم محمد الحموري .... مشرفاً رئيساً

الأستاذ الدكتور رياض عبدالله المومني .... عضواً

الأستاذ الدكتور سعيد سامي الحلاق .... عضواً

الدكتور جاسر خليل تادرس .... عضواً

تاريخ مناقشة الرسالة

٢٠٠٧/١٢/٢٤ م

الإهداء

إلى والدتي العزيزة، والتي غرست ونّمت في نفسي كل معاني الطموح . . . .

إلى زوجتي تقديراً لصبرها وتشجيعها لي على الجد والمثابرة. . . .

إلى أبنائي بكر ومحمد نور وجنى أشقاء روحي . . . .

إلى عائلتي وأصدقائي وزملائي الذين أحاطوني بالرعاية والدعم . . . .

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين وبعد :

فإنه لا يسعني بعد الانتهاء من هذا الجهد المتواضع إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لأساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد والذين كان لهم الفضل في إتمام هذه الرسالة وإخراجها إلى حيز الوجود .

وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل الدكتور قاسم الحموري والذي تفضّل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، وكان لرعايته الدؤوبة أبلغ الأثر في إتمام هذا العمل، وإظهاره بالشكل الذي هو عليه الآن، فله مني كل الشكر والتقدير والامتنان .

وكذلك لا يسعني في هذا المقام إلا أن أجزل عظيم الشكر والامتنان لكل من الأساتذة الأفاضل الدكتور رياض المومني، والدكتور سعيد الحلاق، والدكتور جريس تادرس لما أحاطوني به من نصح وعناية، ولتكبدهم عناء مراجعة وتدقيق هذه الرسالة، ولتفضلهم بمناقشتها .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

فهرس الجداول

فهرس الرسوم البيانية

فهرس الملاحق

الملخص

محددات الإستثمار في المناطق الحرة الأردنية

(حالة دراسية: المنطقة الحرة الزرقاء)

الوديان، أمجد محمد.

المشرف:

الأستاذ الدكتور قاسم الحموري.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم وصف تحليلي لمحددات الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء من وجهة نظر المستثمرين، للتعرف على أهم العوامل المحدّدة للإستثمار لتعزيز العوامل الجاذبة ومعالجة الطاردة، بإعتبار أن المناطق الحرة تشكل إحدى الأدوات الإقتصادية التي تبنتها الحكومات الأردنية المتعاقبة، لتطبيق سياسة تصدير هادفة لتحقيق زيادة في النمو الإقتصادي من خلال جذب الإستثمارات النوعية، وهدفت الدراسة كذلك إلى التعرف على مفهوم المناطق الحرة الأردنية، وأنواعها، ووظائفها وأهدافها، وتطورها، ودورها في تحقيق الأهداف التنموية الإجتماعية والإقتصادية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تمَّ تصميم إستبانة هدفها تقديم أغلب العوامل المؤثرة في إتخاذ قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، والتعرف على البيئة الإستثمارية هناك، وتمَّ إقتراح هذه العوامل ضمن خمسة أبعاد رئيسية وهي: الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية والأمن والإستقرار السياسي، والبنية التحتية الضرورية لعملية الإستثمار، والعمالة، والوصول إلى الأسواق المحلية والعربية والأجنبية، والبعد المالي والإقتصادي، ثم تمَّ توزيع الإستبانة المذكورة آنفاً على عناصر العينة المختارة وجمعها وتبويبها.

وتألفت عينة الدراسة من (٣٥٩) عنصراً، تمَّ سحبها حسب طريقة العينة الطبقية العشوائية من مجتمع تكوَّن من (١٧٩٥) عقداً إستثمارياً موجوداً في المنطقة الحرة الزرقاء في عام (٢٠٠٦)، وتمَّ تقسيم العينة حسب النشاطات الإقتصادية الممارسة هنالك، وكانت ممثلة للمجتمع المدروس.

وتمَّت معالجة وتحليل البيانات الخام بواسطة الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS)، والتي تضمنت التوزيع التكراري، والنسب المئوية، ومقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي)، ومقاييس التشتت (الإنحراف المعياري)، ولإختبار الفرضيات تمَّ إستخدام إختبار (ONE SAMPLE T-Test)، وإختبار (ONEWAY TEST)، وإختبار (T-TEST).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: أن أكثر العوامل المحفزة للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء هي: بُعد الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبيـــة. والبعــد المـــالي والاقتصادي، وبُعد القوانين والأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والاستقرار.

وتقترح الدراسة عدداً من التوصيات المهمة لصانع القرار الإستثماري التـــي مـــن أهمهـــا الإستمرار في مراجعة وتطوير التشريعات القانونية والإجراءات التنظيميـــة، بالإضـــافة إلـــى التركيز ليس فقط على الحوافز المالية، وإنما على الحوافز التنظيمية، والتمويلية الموجهة نحـــو الأنشطة الإستثمارية ذات القيمة المضافة العالية، وتفعيل دور الترويج للمناطق الحرة الأردنيـــة ومنتجات مشاريعها المختلفة على حدٍ سواء، إقليمياً وعالمياً، وتحـــديث آليـــة تقـــديم الخـــدمات الإجرائية.

الكلمات المفتاحية: الإستثمار، محددات الإستثمار، المنطقة الحرة الزرقـــاء، المنـــاطق الحـــرة الأردنية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة:

تسعى العديد من الدول وبالأخص الدول النامية إلى تبني سياسات إقتصادية تهدف إلى خلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حدٍ سواء، والاستفادة من تفعيل دور القطاع الخاص، وذلك لأثره على النمو الإقتصادي، ومساهمته في إستيعاب جزء كبير من الرقم الكلي للعمالة الوطنية، وإستغلال الموارد المحلية المتاحة في العملية الإنتاجية. أضف إلى ذلك بأن العالم يشهد هذه الأيام حركة مستمرة بإتجاه العولمة للإستفادة من فوائدها العديدة حيث تمّ البدء بتشكيل التكتلات بإختلاف أنواعها بين دول العالم كالإتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية، ومن مظاهر تلك التكتلات انتقال الاستثمارات الأجنبية (Foregin Investment: FI)، وبالأخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Foregin Direct Investment: FDI) للبلدان المضيفة، وذلك بسبب تحرير الاقتصاديات المحلية لتلك الدول، وتحرير التجارة.

إن تحولات الأنظمة الاقتصادية في تركيبة الاقتصاديات المحلية باستخدام سياسات واستراتيجيات تنموية مختلفة مثل الخصخصة*، والحدّ من دور الحكومة في الاقتصاد ليصبح دوراً تسهيلياً، وإشرافيا وتنظيمياً، كل ذلك وغيره أدى إلى الانفتاح على اقتصاديات الدول الأخرى والوصول إلى الأسواق العالمية، حيث تلعب الشركات متعددة الجنسية (Multinational Corporations: MNCs) أو الشركات عابرة الأوطان (عابرة الحدود) (Transitional Corporation: TNCs) في هذا السياق دوراً مهماً في تزويد عناصر الإنتاج لهذه الاقتصاديات وجعلها متاحة لها، وللإستفادة من فوائد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كتمويل رأس المال، والمهارات الإدارية، ونقل التكنولوجيا، والوصول للأسواق التصديرية، وبالتالي المساعدة في المحافظة على النمو الاقتصادي المستمر، ونتيجة لذلك المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة (UNCTAD, 2002 & 2006).

إن الدول النامية تتبع إحدى الطريقتين لإحداث النمو الاقتصادي، إما سياسة إحلال الواردات، أو سياسة التصدير لغايات تحقيق النمو الإقتصادي او زيادته، فالتجارب الحديثة الناجحة لمعظم الدول التي تسعى لنهج إستراتيجية التصدير الموجّه مثل هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة أثبتت

---

* يُعرّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخصخصة على أنها نقل لملكية عناصر الإنتاج من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتشتمل على إعادة تعريف دور الدولة في الإقتصاد، ومن أهدافها تحسين الكفاءة الإقتصادية من خلال الإعتماد على آليات السوق والمنافسة وتخفيف الأعباء المالية للدولة وتوسيع حجم القطاع الخاص والإعتماد عليه في عملية النمو والتنمية.

بأن النمو الاقتصادي الحقيقي المستدام لتلك الدول يعزى إلى حدٍ كبير إلى سياسات تشجيع صادراتهم (Al-Shamsi, 1997).

ورأى أن الاقتصاد الأردني كغيره من باقي اقتصاديات الدول الأخرى يعاني من بعض المشاكل الاقتصادية الناتجة عن تأثره بتحدّيات التغيُّر في المعطيات الاقتصادية العالمية، والتي حدت بالحكومات المتعاقبة والقطاع الخاص على حدٍ سواء إلى تبني وسائل وطرق تمكنها من تحقيق فوائد عديدة من حركة التحوّل الاقتصادية العالمية، حيث تعتبر سياسة التصدير لغايات النمو إحدى هذه الطرق لتحقيق مكاسب عالية للإقتصاد الأردني من خلال تأسيس المناطق الحرة الأردنية.

وكنتيجة لنجاح فكرة تأسيس المناطق الحرة بمختلف أنواعها، وإنسجاماً مع التطورات السريعة التي شهدتها علاقات الأردن الدولية في مجال التجارة الدولية، فإن الحكومة الأردنية تسعى إلى التوسع في إنشاء مثل تلك المناطق، مصحوباً بتطوير مستمر في التشريعات القانونية والتنظيمية، ورسم السياسات الإقتصادية والإجرائية وإتخاذ السياسات العلاجية والوقائية التصحيحية لمواجهة تحدّيات التغيُّر، ومثال ذلك التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في مجال تحوُّل وتحويل رؤوس الأموال وإعادة تأهيل البيئة الإستثمارية بمختلف الوسائل، وإعادة تقييم التشريعات ذات العلاقة، وتفعيل دور القطاع الخاص في العملية الإقتصادية من خلال برامج الخصخصة التي تهدف إلى تحفيز القطاع الخاص للقيام بالمبادرات الإستثمارية وبث روح المنافسة بينها، بحيث لا تبقى الحكومة الموظِف الرئيس لعناصر الإنتاج، وبالتالي جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة مما يسهم في عملية نقل التكنولوجيا، وكذلك خلق فرص عمل جديدة أو التوسع في القائم منها، وزيادة مؤهلات وكفاءة العمالة المحلية المستوعبة الفنية منها والإدارية.

وهنا يمكن القول بإن مفهوم التحديات يتمثل في وجود مصاعب داخلية وخارجية تتطلب المقدرة على التغلب عليها، والتكيُّف معها من أجل مواءمتها للظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، من خلال رسم سياسات وإسترتيجيات هادفة بإستخدام برامج وأدوات متاحة تساهم في تحقيق أهداف تلك الإستراتيجيات، ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى داخلية وخارجية، فالتحديات الداخلية هي عبارة عن مجموعة من العوامل المتغيرة التي يواجهها الإقتصاد المحلي ويعبر عنها بالمؤشرات الإقتصادية لأي دولة وتتصف بتأثيرها السلبي على باقي المتغيرات الاقتصادية والإجتماعية (وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ عمان، ٢٠٠٤)، ومنها ما يلي:-

١- الإفتقار لعناصر الإنتاج وصغر حجم الاقتصاد الأردني مما أدى إلى تبني سياسة تشجيع الصادرات.

٢- تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للسكان في ظل الزيادة المستمرة في معدلات البطالة بسبب الإختلالات الهيكلية في سوق العمل، وإرتفاع معدل النمو السكاني الطبيعي والذي يقابله عدم كفاية في الإنتاج المحلي، والهجرة العكسية، حيث بلغ معدل البطالة في عام (٢٠٠٦) حوالي (١٣,٩%) (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٦)، وبالتالي مستويات معيشية متدنية، حيث بلغ خط الفقر المطلق أو العام في الأردن حوالي (٥٠٤) ديناراً سنوياً لعام (٢٠٠٥)، وبلغت نسبته (الأفراد الذين يقل إنفاقهم عن خط الفقر) حوالي (١٤,٧%) في عام (٢٠٠٥) كما ورد في تقرير مؤشرات الفقر في الأردن إستناداً إلى مسح نفقات الأسرة في عام (٢٠٠٥) (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٥).

٣- العجز المزمن في الميزانية العامة حيث بلغ مقدار العجز ما نسبته (٤,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (٢٠٠٦)، والتغير في تركيبة وحجم المساعدات الخارجية (البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٦).

٤- إرتفاع إجمالي حجم الدين العام الداخلي والخارجي، حيث بلغ (٨١٤٧,٥) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) (البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٦).

٥- ضحالة سوق رأس المال بسبب ضعف المدخرات المحلية، لإنخفاض معدل الدخل الفردي.

أما التحديات الخارجية فهي عبارة عن تلك العوامل التي تواجه الإقتصاد المحلي الأردني خارجيا، وتتصف بتغيُّرها عبر الزمن، وعدم إستقرارها (تادرس، ٢٠٠٦)، ومنها:-

١- إستدامة الإستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي وتعزيزه، وذلك للإنفتاح الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العالمي والنمو المتزايد في مجال التجارة الدولية والمتمثل في ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية مثل (North American Free Trade Agreement: NAFTA، World Trade Agreement: WTO، European Union: EU، Association of South East Asian Nations: ASEAN، European Free Trade Association: EFTA)، ونمو حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسية(MNCs) في التجارة الدولية.

٢- ظهور إتجاهات اقتصادية جديدة تدعو إلى ضرورة إعطاء الفرصة لمشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وإدراة مشاريع اقتصادية مختلفة، كانت تضطلع بها الحكومات وبالتالي تطبيق الخصخصة وإعادة تعريف دور الحكومة وتخفيض تدخلها في النشاطات الاقتصادية.

٣- تنفيذ إلتزامات تحرير التجارة والمنبثقة عن دخول الأردن في عضوية العديد من الإتفاقيات التجارية العالميـة والإقليميـة والثنائيـة، ومنهـا: (WTO)، (EFTA)، (Free Trade Agreement: FTA)، و(Jordanian European Partnership Agreement: JEPA)،حيث تتطلب عضويتها إلغاء المعوقات التي تواجه إنتقال رؤوس الأموال وتـدفق المنتجات بين الدول مثل المعوقات الجمركية، وإجراء الإصلاحات الإقتصادية والقانونيـة والإجتماعية.

٤- بروز بعض طرق وأشكال جذب الاستثمارات كالمناطق الصناعية المؤهلـة (Qualified Industrial Zones: QIZ)، ومناطق معالجة الصادرات، والمناطق الإقتصادية الخاصة، والتقدم التقني في حقل تكنولوجيا الاتصالات، والمعلومات، وأساليب الإنتاج.

لما جاء أعلاه من تحديات، تبنت الحكومة الأردنية سياسة التصدير لغايات النمو بحيث تكون الآلية الرئيسية كأداة تصحيحية للتشوهات، والمشاكل الإقتصادية، من خلال سياسـات وبـرامج مثل إعادة هيكلة القطاعات الإقتصادية للإقتصاد الأردني، وخلق فرص العمل، وتحقيق مستويات مقبولة من التنمية الاقتصادية، ومثال ذلك تبني الحكومة برنامج التحوّل الاقتصادي والاجتماعي (Social & Economic Transformation Program: SETP)، والـذي بلغـت تكلفتـه المقدرة حوالي (٥٣١) مليون دينار أردني على مدى سنوات عمره الثلاث حتى عام (٢٠٠٤)، والذي هدف إلى تحسين نوعية الحياة من خلال رفع مستويات المعيشة للمواطنين، وبالتالي زيادة مرونة الاقتصاد الأردني للصدمات الخارجية (BusinessWeek, 2003)، الأمر الذي يستدعي مواكبة التطورات الدولية من خلال التفاوض على دخول منظمة التجـارة العالميـة (WTO)، وكسب العضوية فيها والنجاح في إختراق العديد من المنظمات التجارية، من خلال الإتفاقيـات الإقليمية والعالمية على إختلافها، والتي تفرض بدورها ضـرورة إجـراء بعـض التغييـرات الإقتصادية والسياسية حتى تُستوفى الشروط وإلتزامات عضوية تلك المنظمات، حيث تمَّ إنجـاز بعض من تلك التغييرات من قبل الحكومة والقطاع الخاص على حدٍ سواء، والبعض الآخـر لا يزال قيد التنفيذ.

وأرى كأحد العاملين في المناطق الحرة الأردنية بأن حزم البيانات المتـوفرة عـن حجـم الإستثمارات القائمة في المنطقة الحرة الزرقاء، تبين بأن تلك الإستثمارات محدودة مـن حيـث تنوّع مصادرها ونوعيتها، لهذا السبب جاءت هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على واقع الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء من خلال دراسة عوامل البيئة الإستثمارية فيها، ليتسنى لصانع القرار

الإستثماري معالجة عوامل الضعف وتعزيز عوامل القوة من أجل زيادة جاذبية المنطقة الحرة الزرقاء للإستثمارات النوعية.

حيث تركز هذه الدراسة على المنطقة الحرة الزرقاء التي تمَّ تأسيسها في عام (١٩٨٣)، لمساهمتها في جذب الإستثمارات بمختلفها، حيث سجل حجم رأس المال المستثمر المصرح به في عام (٢٠٠٦) نمواً إيجابياً وصل إلى حوالي (٣٣%) كما هو موضَّح بالجدول رقم (١-١) المبين أدناه، وبلغ عدد الشركات المسجلة في المنطقة الحرة الزرقاء (٢٦٣) شركة في عام (٢٠٠٦) حسبما هو موضح بالجدول رقم (١-٢) أدناه، تساهم في تشغيل (١١٢١٢) مستخدم أردني، و(٤٥٩) مستخدم غير أردني، وبلغ عدد العقود الإستثمارية في المنطقة الحرة الزرقاء في مختلف الأنشطة الإقتصادية لنفس العام (١٧٥٩) عقد إستثماري، تشكل ما نسبته (٩٠%) من إجمالي عدد العقود في المناطق الحرة العامة والخاصة، وما نسبته (٩٢%) من إجمالي عدد العقود في المناطق الحرة العامة، وبرأس مال بلغ (١٩٤) مليون دينار يشكل ما نسبته (١٧,٤%) من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المناطق الحرة العامة والخاصة، وما نسبته (٨٢,٣%) من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المناطق الحرة العامة، وجدير بالذكر بأن رأس المال المستثمر الفعلي يفوق أضعاف رأس المال المستثمر المصرح به، وأن الإستثمارات الفردية غير مسجلة من حيث راس المال المستثمر، ويعود سبب ذلك إلى ضعف القدرة على توفير مثل تلك البيانات، وعدم متابعة تحديثها.

جدول رقم (١- ١)

معدل النمو في رأس المال المستثمر المصرح به في المنطقة الحرة الزرقاء حسب نوع النشاط الإقتصادي في عام (٢٠٠٦).

نوع النشاط	٢٠٠٥	٢٠٠٦	معدل النمو
١- الصناعي.	١٧,٧	٢١,٩	٢٤%
٢- التجاري.	١٢٥,٤	١٦٩	٣٥%
٣- الخدمات.	٢,٥	٣,١	٢٤%
المجمـــــــوع	١٤٥,٦	١٩٤	٣٣%

* المصدر: مديرية خدمات المستثمرين، مؤسسة المناطق الحرة.

جدول رقم (١- ٢)

توزيع الشركات المسجلة في المنطقة الحرة الزرقاء حسب نوع الشركة في عام (٢٠٠٦).

نوع الشركة	العدد
١- شركة تضامنية.	٨٨
٢- شركة توصية بسيطة.	٩
٣- شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة.	١٦٦
المجمـــــــوع	٢٦٣

* المصدر: قسم تسجيل الشركات، مديرية خدمات المستثمرين، مؤسسة المناطق الحرة.

١ – ٢ مشكلة الدراسة:

يتصف الإقتصاد الأردني كغيره من إقتصاديات الدول النامية بوجود إختلالات هيكلية مزمنة داخلية وخارجية، ويمكن بيان بعض الإختلالات الداخلية في الإقتصاد الأردني ومنها الإختلالات السلعية، والمالية، والتمويلية، أما الإختلال السلعي فيتمثل في الفجوة بين عرض السلع والخدمات المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، وبين الطلب على تلك السلع والخدمات المنتجة في الإقتصاد المحلي، بسبب ضعف الطاقة الإنتاجية لمختلف الأنشطة الإقتصادية المكونة له وعدم قدرتها على ضخ عرض سلعي يتناسب وإحتياجات السكان من السلع والخدمات المختلفة لأسباب مثل قلة الموارد الإقتصادية المتاحة، وتتمثل تلك الفجوة في قيمة العجز في الميزان التجاري حيث بلغت في عام (٢٠٠٦) ما قيمته (٣٥٤٧,٦) مليون دينار، أما الإختلال المالي الذي يتمثل في إنعدام التوازن بين إيرادات الدولة العامة ونفقاتها وبالذات العجز في موازنة الحكومة المركزية وبشكل مستمر، نتيجة للتوسع في الإنفاق الحكومي التنموي، والأمني، وإنخفاض حجم الموارد الإقتصادية المتاحة للتنمية، حيث بلغت قيمة هذا العجز (٤٤٣,٦) مليون دينار في نفس العام، وفيما يتعلق بالإختلال التمويلي فيتمثل في صغر وضعف المدخرات المحلية اللازمة لتمويل المشاريع الإقتصادية التنموية المختلفة نتيجة لإنخفاض متوسط الدخل الفردي والذي بلغ (١,٨٠٥) ألف دينار في عام (٢٠٠٦)، وإرتفاع معدل التضخم الذي بلغ (٦,٢٥) في عام (٢٠٠٦)، وإرتفاع معدل البطالة وبالتالي تردي الأوضاع المعيشية للمواطنين.

أما الإختلال الخارجي للإقتصاد الأردني في عام (٢٠٠٦)، فيتمثل في العجز المزمن في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والذي بلغ (١٣٥٢,٩) مليون دينار، وإرتفاع عبء خدمة الدين العام الخارجي والذي وصل إلى (٥٩٣,٦) مليون دينار.

لما تقدم تبنت الحكومة الأردنية أدوات وسياسات إقتصادية تساهم في تحقيق الأهداف الإيجابية المرجوة منها، ومن تلك السياسات إتباع سياسة النمو لغايات تحقيق النمو الإقتصادي من خلال العمل على جذب المزيد من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للقيام بمختلف الإستثمارات وتحفيزها، وتهيئة البيئة الإستثمارية بإيجاد الإطار القانوني والمادي لممارسة أنشطتها الإقتصادية كالمنطقة الحرة الزرقاء، ومن واقع عملي في المناطق الحرة الأردنية لاحظ إنخفاضاً في حجم الإستثمارات بمختلف أنواعها ومصادرها ونوعيتها وبالذات الصناعية منها في المنطقة الحرة الزرقاء، وفي ظل تلك الظروف كان لا بدَّ من تقييم إنجازاتها وآثارها الإقتصادية، والتعرف على ماهية العوامل المؤثرة في الإستثمار والمحددة له في المنطقة الحرة الزرقاء من وجهة نظر المستثمرين، ليتم العمل على تعزيز عوامل القوة (العوامل الجاذبة)،

ومعالجة عوامل الضعف (العوامل الطاردة) نظراً لأهمية مثل تلك المناطق الإقتصادية المؤهلة بالقوانين، والأنظمة، والبنى التحتية، والمتميزة بالكفاءات الوظيفية العلمية والعملية في جذب الإستثمارات.

١-٣ مبررات الدراسة:

يواجه الإقتصاد الأردني كغيره من إقتصاديات الدول النامية مشاكل ناتجة عن تأثير المتغيرات الإقتصادية عالمياً في ضوء العولمة، والتي تعرف على أنها حركة نحو مجتمع عالمي ليس فقط في المجال الإقتصادي، وإنما في مختلف نواحي الحياة، ومن ملامحها تحرير التجارة وحرية الحركة لرأس المال والأفكار والناس، ويركز علماء الإقتصاد على العولمة في المجال الإقتصادي، ومن مظاهرها زيادة الإعتمادية المتبادلة في مجال السلع والخدمات لدول العالم من خلال زيادة حجم ونوعية التبادلات البينية لهذه السلع والخدمات، وتدفقات رؤوس الأموال وإنتشار التكنولوجيا (Johnson & Turner, 2003)، أضف إلى ذلك الإنفتاح على الإقتصاد العالمي من خلال إنضمامه للعديد من التكتلات والإتفاقيات الدولية، والذي يتطلب الإنضمام إليها إجراء العديد من التعديلات على القوانين والأنظمة، وإجراء تغييرات مهمة وحيوية في السياسات الحكومية، وتبني العديد من الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وتطويرها بما يتوافق مع تلك المتطلبات الهادفة إلى تهيئة البيئة الإستثمارية المناسبة، لتحفيز وجذب الإستثمارات المختلفة، ومنها تبني الحكومة الأردنية للعديد من البرامج والأدوات التصحيحية والتي لا تظهر آثارها الإيجابية إلا في المدى طويل الأجل، حيث نتج عن تنفيذ هذه البرامج والإصلاحات الإقتصادية، كإعادة هيكلة بعض القطاعات الإقتصادية، بعض المشاكل الإقتصادية والإجتماعية، وصعوبة المنافسة الناتجة عن تطبيق شروط الجودة على المنتجات، وتركُز الصناعات التصديرية على عدد محدود جداً من المنتجات وعدم تنوعها وتعدد أسواقها، ومثال ذلك صناعة الملابس والتي بلغت أهميتها النسبية حوالي (٢٩%) من إجمالي مجموع الصادرات الوطنية والمعاد تصديره لعام (٢٠٠٥)، أضف إلى ذلك تسارع الأحداث الإقليمية والدولية التي أثرت على المنطقة بشكل عام، وعلى الأردن بشكل خاص (المركز الأردني للبحوث الإجتماعية، ٢٠٠٦)، الأمر الذي دفع بالحكومة والقطاع الخاص على حدٍ سواء لبذل المزيد من الجهود للسعي وراء تبني أدوات وآليات إقتصادية فعَّالة يمكن من خلالها التقليل من الآثار السلبية لمتطلبات العولمة، ومنها إنشاء والتوسع في إنشاء المناطق الحرة الأردنية، والمناطق الصناعية المؤهلة كأدوات هادفة "حيث أن هناك طرقاً ووسائل في مجتمعات الدول النامية في مختلف المجالات تقود إلى زيادة الإنتاج وبمستويات

عالية مما يؤدي إلى إرتفاع معدلات الإستخدام، وإرتفاع معدلات الدخول الفردية وبالتالي ضمان مستويات معيشية أعلى لهم " (Alomran, 1979) و(تادرس، ٢٠٠٦).

إن عملية الإستمرار في تطوير ونجاح تلك السياسات والآليات تتطلب مراجعتها بين الحين والآخر، من خلال التقييم المستمر لمدى فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة من تبنيها، حيث تحاول هذه الدراسة التعرف على المحددات الإيجابية والسلبية للإستثمار في المناطق الحرة الأردنية، وبالأخص المنطقة الحرة الزرقاء مع العلم بأنه ومنذ تأسيس المناطق الحرة الأردنية لم يتم تقييم وتحديد العوامل الجاذبة للإستثمار ليصار إلى تعزيزها، و العوامل الطاردة له لمعالجتها، ولم يتم تقييم دورها الإقتصادي في التنمية بمناحيها المختلفة.

١ - ٤ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة محدّدات الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية كإحدى المؤسسات الإقتصادية الرائدة في العمل على جذب الاستثمارات، وبالأخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال حزمة من السياسات الجاذبة كالحوافز، والإعفاءات، وتوفير البيئة القانونية المناسبة، والتي تعتبر ضرورية عند البدء بتأسيس وتنفيذ المشاريع الإقتصادية بمختلف أنواعها، أضف إلى ذلك دورها في تنشيط الحركة التجارية وزيادة حجم وقيمة الصادرات الأردنية إلى الأسواق العالمية، ويمكن تلخيص الأهداف المرجوة من هذا الدراسة فيما يلي:

١- تقديم وصف تحليلي لمحدّدات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء كإحدى الأدوات الإقتصادية المهمة للتعرف على آفاق جديدة لتنميتها، والتعرف على تلك المحدّدات من وجهة نظر المستثمرين في مختلف المشاريع الإقتصادية العاملة فيها، وإستكشاف توقعاتهم المستقبلية فيما يخص تحسين البيئة الاستثمارية هنالك، وبيان أهم العوامل المحفزة للإستثمار.

٢- التعرف على مفهوم المناطق الحرة الأردنية (JFZCs) وأنواعها ووظائفها وتطوُّرها، ودورها في تحقيق الأهداف التنموية الإقتصادية والإجتماعية، وقياس مدى نجاحها في تحقيق أهدافها المؤسسية، والتعرف على ظروف نجاحها.

٣- تزويد صانع القرار في إدارة مؤسسة المناطق الحرة الأردنية بالنتائج والتوصيات فيما يتعلق بتحليل محدّدات الإستثمار لتعزيز العوامل المحفزة (الجاذبة) للإستثمار، والتغلب على العوامل الطاردة له، لجذب أعلى ما يمكن من الاستثمارات النوعية على إختلافها، وتحقيق أقصى ما يمكن من منافع إقتصادية للمجتمع من خلال تحسين جودة الخدمات،

وأسلوب تقديمها من قبل المنطقة الحرة الزرقاء ومعالجة التشوهات وتعديل الأنظمة والتعليمات بما يتوافق مع توقعات المستثمرين.

١-٥ أسئلة الدراسة:

بالرجوع للأدبيات السابقة حول محدّدات الإستثمار، حاولت الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

١- هل تؤثر محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء؟

٢- هل تؤثر محدّدات الإستثمار عندما تؤخذ منفصلة كلاً على حدة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء؟

٣- هل تختلف محدّدات الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب رأس المال المستثمر المصرح به؟

٤- هل تختلف محدّدات الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب نوع النشاط الإقتصادي المستثمر فيه؟

٥- هل تختلف محدّدات الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب جنسية المستثمرين.

٦- هل تختلف محدّدات الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية؟

١-٦ أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الإهتمام الذي تبديه الحكومة نحو الاستثمار في المناطق الحرة بمختلف مناحيه كسياسة إقتصادية إصلاحية، نظراً لأهميتها الإقتصادية والإجتماعية المتزايدة، وبالأخص الاستثمار الصناعي الموجّه لإنتاج سلع مؤهلة للتصدير، ولسدّ جزء من حاجات السوق المحلي، ولآثارها الايجابية المتمثلة في المساهمة في خفض مستويات العجز السنوية للحساب الجاري في ميزان المدفوعات من خلال خفض العجز في الميزان التجاري وذلك بالمساهمة في خفض الإستنزاف الخطير للعملات الصعبة، وبالتالي المساهمة في الإستقرار المالي والنقدي للإقتصاد الوطني.

أضف إلى ذلك أن الدراسة تستمد أهميتها من الأهمية النسبية للمناطق الحرة في المساهمة في خفض مستويات البطالة، بإستيعاب شريحة واسعة من العمالة المحلية، وبالتالي رفع المستويات المعيشية للعاملين في المشاريع المختلفة القائمة ضمن حدود هذه المناطق، بالإضافة إلى تعزيز قوة العملة المحلية من خلال زيادة الإحتياطي من العملات الأجنبية، بإستقطاب المزيد

من الإستثمارات الأجنبية المباشرة (Foregin Direct Investment: FDI)، وتكتسب الدراسة أهميتها في أنها تتعامل مع المناطق الحرة الأردنية التي أسّست في عام (١٩٧٣)، والتي تعتبر من المؤسسات الاستثمارية الرائدة في مجال جذب الاستثمارات على إختلاف أنواعها ومصادر تمويلها، والتي هي بالكاد متعارف عليها بين أفراد المجتمع الأردني، حيث جاءت هذه الدراسة للتعريف بماهية العوامل المؤثرة في الإستثمار فيها، ولتقييم إنجازاتها وآثارها الاقتصادية.

وتنبع أهميتها كذلك من خلال تبني الحكومة الأردنية لسياسة التصدير لغايات النمو، وذلك بإنشاء مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، نظراً لصغر حجم الاقتصاد الأردني ومحدودية الموارد المالية والموارد الطبيعية، وبالتالي عدم المقدرة على إتباع سياسة إحلال الواردات لعدم توفُّر وكفاية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج تلك الواردات محلياً أو حتى عدم كفايتها، وصغر السوق الأردني الذي لا يشجع على الإستثمار في الصناعة لأغراض الإستهلاك المحلي، وتستمد هذه الدراسة أهميتها أيضاً من خلال تعاملها مع المناطق الحرة نظراً لأهمية نقل التكنولوجيا وتدريب العمالة المحلية لإكسابها مهارات العمل اللازمة، وتحاول هذه الدراسة إظهار العوامل المؤثرة في الإستثمار والمحددة له في المناطق الحرة الأردنية.

١-٧ فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على ست فرضيات رئيسيه، وهي:

١- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدّدات الإستثمار مجتمعة وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

٢- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدّدات الإستثمار منفصلة وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وذلك عندما تؤخذ منفصلة كلاً على حدة، ويمكن تقسيم هذه الفرضية الرئيسية إلى خمس فرضيات فرعية، وهي:

٢-١ لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوانين والأنظمة، والإجراءات الحكومية التنظيمية، وتوفُّر الأمن والإستقرار، وبين قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

٢-٢ لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنية التحتية الضرورية للعملية الإستثمارية وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

٢-٣ لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إمكانية الوصول إلى الأسواق العربية والأجنبية بإعتبار مؤسسة المناطق الحرة الأردنية عضواً في منظمة (WEPZA)،

وكون الأردن عضواً في العديد من إتفاقيات التجارة الحرة الدولية، وبين قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

٢-٤ لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفُّر الأيدي العاملة المحلية وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

٢-٥ لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المالي والإقتصادي وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

٣- لا تختلف درجة تأثير محدِّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب رأس المال المستثمر المصرح به.

٤- لا تختلف درجة تأثير محدِّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب نوع النشاط الإقتصادي المستثمر فيه.

٥- لا تختلف درجة تأثير محدِّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب جنسية المستثمرين.

٦- لا تختلف درجة تأثير محدِّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية.

١-٨ متغيرات الدراسة:

يمكن بيان متغيرات الدراسة فيما يلي:

أ- **المتغير التابع:** وهو عبارة عن قرار الإستثمار بمختلف أوجه النشاط الإقتصادي في المنطقة الحرة الزرقاء.

ب- **أما المتغيرات المستقلة فهي:**

١- القوانين والأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية المطبقة في المنطقة الحرة الزرقاء، وتوفُّر الأمن والإستقرار.

٢- توفُّر البنية التحتية الضرورية للعملية الإستثمارية في المنطقة الحرة الزرقاء.

٣- إنفتاح المنطقة الحرة الزرقاء على الأسواق العربية والأجنبية بإعتبار مؤسسة المناطق الحرة عضواً في منظمة المناطق الحرة العالمية وكون الأردن عضواً في العديد من الإتفاقيات والمنظمات التجارية الدولية.

٤- توفُّر القوى العاملة المحلية بإختلاف درجات تأهيلها.

٥- البعد المالي والإقتصادي.

٦- رأس المال المستثمر.

٧- نوع النشاط الإقتصادي.

٨- جنسية المستثمرين.

٩- مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية.

١-٩ منهجية الدراسة:

لدراسة أثر محددات الإستثمار على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ووصولاً لتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الأولية والثانوية، وقد استخدمت الأسلوب النظري الوصفي في تحليل البيانات من مختلف مصادرها، وأسلوب التحليل القياسي في تحليل بيانات أداة الدراسة، وسوف يتم توضيح ذلك بالتفصيل في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

١-٩-١ تسلسل الدراسة:

تمَّ تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، ويستعرض الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة، حيث يتناول التعريف بمفهوم الإستثمار، وأنواعه، والنمو الإقتصادي، ودور الإستثمار في النمو الإقتصادي، وكذلك إستعراض ظروف ومحددات الإستثمار، مع الإشارة بوجه خاص إلى البيئة الإستثمارية في الأردن.

وينقسم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث، الأول: يستعرض التعريف بالمناطق الحرة وتطورها، ويتناول المناطق الحرة الأردنية من حيث أنواعها، وعوامل نجاحها، وأهدافها، والحوافز، والخدمات والتسهيلات المقدمة للمستثمرين فيها، والثاني: يتناول تقييم الدور الاقتصادي للمنطقة الحرة الزرقاء من خلال استعراض بعض المؤشرات ذات الدلالات الاقتصادية وتحليلها، والثالث: يستعرض الإتفاقيات التجارية بين الأردن وبعض الدول والتكتلات الإقتصادية العالمية.

أما الفصل الرابع فيستعرض المنهجية والتحليل الوصفي والقياسي، وأخيرا يتناول الفصل الخامس ملخصاً لأهم النتائج والتوصيات.

١-٩-٢ مصادر جمع البيانات:

إعتمدت هذه الدراسة على نوعين من البيانات حسب طريقة جمعها وهما:

أ. **المصادر الأولية:** وهي عبارة عن تلك البيانات التي تمَّ جمعها بطريقة مباشرة من عينة مجتمع الدراسة، من خلال توزيع الإستبانة التي تمَّ إعدادها على عينة الدراسة، حيث تمَّ تصميم الإستبانة بإستخدام ما يسمى بمقياس ليكَرت الخماسي (Likert Scale)، والذي يمثل مجموعة من العبارات التي يتوقع أن تتوافق مع وجهات نظر عناصر العينة، وقد تمَّ صياغة تلك العبارات بطريقة إيجابية، حيث أن المواضيع المراد السؤال عنها يمكن أن تحتمل إجابتها الموافقة أو عدم الموافقة لمقياس من خمس نقاط، وكل درجة من درجات الموافقة تعطى قيمة رقمية من واحد إلى خمسة، ولهذا فإن القيمة الرقمية الكلية يمكن أن تحسب من خلال قيم جميع الإجابات، وتمَّ إعداد الإستبانة المنوه عنها أعلاه باللغتين العربية والإنجليزية لوجود عدد من المستثمرين في المنطقة الحرة الزرقاء من الجنسيات الأجنبية غير الناطقين باللغة العربية، ولمزيد من الإطلاع أنظر الملاحق أرقام (١-١) و(١-٢)، وهي تتألف من جزأين رئيسيين وهما:

الجزء الأول: ويتألف من بيانات عامة عن المستثمر مثل ملكية المشروع ونوع النشاط الإقتصادي المستثمر فيه وجنسيته ووجهة المبيعات المصدَّرة من المنطقة الحرة الزرقاء.

الجزء الثاني: ويتألف من خمسة فروع:

١- أسئلة تتعلق بتوفُّر التشريعات الحكومية والحوافز والإعفاءات الضريبية في المنطقة الحرة الزرقاء.

٢- أسئلة تتعلق بتوفُّر البنية التحتية الأساسية والضرورية للعملية الإستثمارية وتوفُّر خدمات مساندة وأخرى تكميلية في المنطقة الحرة الزرقاء.

٣- أسئلة تتعلق بوجود فرصة الوصول إلى الأسواق العربية والأجنبية.

٤- أسئلة تتعلق بتوفُّر العمالة المحلية اللازمة لعملية الإنتاجية في المنطقة الحرة الزرقاء.

٥- أسئلة تتعلق بتحقيق المشاريع الإستثمارية مكاسب ربحية مجزية نتيجة قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

ب. **المصادر الثانوية:** وهي عبارة عن البيانات المنشورة في التقارير السنوية، كالتقرير السنوي لمؤسسة المناطق الحرة، والبنك المركزي، والكتب، والدوريات، والأبحاث العربية والأجنبية المتخصصة، إضافة إلى الدراسات النظرية والميدانية ذات العلاقة المنشور منها وغير المنشور.

١-٩-٣ محددات الدراسة:

هناك عدة عوامل تلعب دوراً أساسياً في تحديد وتقييم حجم العينة وهي:

أ- محددات التمويل، والجهد، واعتبارات الوقت والتي تعتبر مهمة في تحديد حجم العينة، حيث تمَّ وبالتنسيق مع إدارة مؤسسة المناطق الحرة الأردنية التي ذللت لي كباحث هذه المشكلة بتوفير التمويل المناسب والذي يشمل تكاليف التنقل، وسحب النسخ الكافية من الإستبانة، وإتاحة الوقت المناسب.

ب- إتساع حجم المجتمع المدروس من حيث العدد، وتوزيعه على مساحة واسعة للمنطقة الحرة الزرقاء تقدَّر بحوالي (٥٢٠٠) دونم، حيث تمّ التغلب على هذه المشكلة بالتنسيق مع مختلف الأقسام المعنية لمديرية المنطقة الحرة الزرقاء، وذلك بتوزيع الإستبانة وجمعها، بالإضافة إلى ذلك فقد وفرت لي إدارة مؤسسة المناطق الحرة وسيلة نقل لتوزيع الإستبانة على عناصر العينة المختارة.

ت- عدم توفر بيانات كافية لفترات زمنية متتالية طويلة تتعلق بالدراسة، كحجم رأس المال المستثمر المصرح به، وجنسيته، وعدد العقود الإستثمارية، وتمَّ الإكتفاء بالبيانات المتاحة الموثقة للفترة الزمنية من (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦).

١-٩-٤ إجراءات الدراسة:

تمَّ تنفيذ الدراسة من خلال المراحل التالية:-

أ) مرحلة الإعداد والتنظيم: وتتضمن الرجوع لمديرية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات لإستخراج كشوفات بالمستثمرين في المنطقة الحرة الزرقاء، والذين يمثلون مجتمع الدراسة، وتشمل هذه الكشوفات أسماءَهم، وعناوينهم، ونوع إستثماراتهم، ومن ثمَّ اختيار عينة الدراسة، أضف إلى ذلك أن هذه المرحلة تتضمن استخراج القوائم المالية ذات العلاقة، وتجهيز الإستبانة بالعدد المطلوب.

ب) مرحلة التنفيذ الميداني: وتتضمن عملية توزيع الإستبانة على عينة الدراسة، وجمعها بعد الإنتهاء من تعبئتها من قبل المستثمرين المشمولين في تلك العينة.

ج) مرحلة التنفيذ المكتبي: وتشمل هذه المرحلة تدقيق الإستبانة المكتملة الإجابة، وإدخال وتبويب البيانات الناتجة عنها حاسوبياً على شكل جداول، وتحليلها واستخراج النتائج والتعليق عليها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ الإطار النظري للدراسة:

تعتبر سياسة التصدير لغايات النمو الاقتصادي من خلال المناطق الحرة سياسة تنموية مهمة وحيوية للدول النامية لتحقيق مستويات نمو إقتصادية مرغوبة، حيث شجعت التجارب الحديثة العديد من الدول التي تسعى لإنتهاج مشروع التصدير الموجّه وبالأخص بعض دول الشرق الأدنى مثل هونغ كونغ، وتايوان، وسنغافورة إلى تبني تلك السياسة، حيث أكّد العديد من الاقتصاديين على أن النمو الإقتصادي الحقيقي المستدام لهذه الدول يعزى إلى حدٍّ كبير إلى سياسات تشجيع الصادرات.

وقد قُسِمَ الإطار النظري لهذه الدراسة إلى مبحثين رئيسيين وهما: الأول يتضمن الإستثمار والنمو الإقتصادي من خلال تعريف الإستثمار وأنواعه ودوره في النمو الإقتصادي، والثاني يتضمن مفهوم محدّدات الإستثمار.

٢-١-١ الإستثمار والنمو الإقتصادي:

يتناول هذا المبحث التعريف بمفهومي الإستثمار من حيث أنواعه والنمو الإقتصادي، ودور الإستثمار في النمو الإقتصادي، وينقسم هذا المبحث إلى فرعين هما:

٢-١-١-١ مفهوم الإستثمار والنمو الإقتصادي:

يعرف الاستثمار على أنه الإنفاق من أجل زيادة عناصر الإنتاج، وإدامتها، والإنفاق من أجل زيادة المخزون من السلع لمواجهة الطلب المستقبلي المتوقع (Branson, 1979)، ويعرف كذلك على أنه الإلتزام بالإعتماد المالي لأحد الموجودات الملموسة وغير الملموسة، والتي ستبقى على مدى فترة زمنية قادمة، ويتعلق ذلك الإستثمار بإدارة ثروة مستثمر ما والتي هي عبارة عن الدخل الحالي مضافاً إليه القيمة الحالية للدخول المستقبلية المتوقعة (Jones, 1996).

أما من حيث أنواعه، فهناك الإستثمار العام الذي تقوم الحكومة بتخصيص ورصد مخصصات في الموازنة العامة لتنفيذه، وغالباً ما تكون هذه المشاريع خدمية ومثال ذلك تهيئة البنية التحتية وتجهيزها. أما الإستثمار الخاص فهو ما يخصصه القطاع الخاص غير الحكومي من موارد مالية ومادية، للقيام بمشاريع إستثمارية في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، تهدف إلى الحصول على الربح وزيادته وحمايته أو زيادة قيمة رأس ماله، من خلال تسويق المنتجات السلعية أو الخدمية لتلك المشاريع محلياً أو عالمياً. ويندرج تحت مفهوم الإستثمار الخاص تقسيمات أخرى، وهي الإستثمار المحلي الذي يقوم به المواطنون في دولة ما، وذلك بتخصيص جزء من مواردهم المتاحة كالإدخار أو الثروة أو حتى اللجوء إلى الإقتراض كمصدر لتمويل

مشاريعهم الإستثمارية. أما الاستثمار الأجنبي فهو إستثمار الأجانب غير المواطنين في دولة ما من خلال إنتقال رؤوس أموالهم إلى تلك الدولة، للإستثمار فيها لظروف إقتصادية جاذبة، كتوفُّر العمالة المؤهلة أو إنخفاض معدلات الأجور ... الخ لغايات تحقيق الربحية. وما يهمنا أكثر من غيره هو الإستثمار الأجنبي المباشر، والذي يُعرف على أنه إستثمار طويل الأجل، يقوم به مستثمر أجنبي ما بالإستثمار في مشروع ما بشكل مباشر في دولة ما غير دولته المقيم فيها، ويمتلك ما نسبته (١٠%) من أسهم الشركة المندمجة أو القوة التصويتية فيها (ESCWA, 2004).

إن مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر يتألف من شركة أصلية في دولة الإقامة الأجنبية لذلك المستثمر وأخرى فرعية تقام في دولة أخرى مضيفة، والتي بمجملها تشكل ما يسمى بالشركة عابرة الأوطان (TNCs)*. وحتى يؤهل إستثمار ما كإستثمار أجنبي مباشر فلا بدَّ له أن يتمتع بسيطرة المؤسسة الأصلية على تلك المؤسسة الفرعية. حيث تعرِّف الأمم المتحدة تلك السيطرة بإمتلاك المؤسسة الأصلية ما نسبته (١٠%) أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت في المؤسسة المندمجة أو المتحدة أو ما يعادلها للمؤسسة غير المتحدة (المؤسسة الأصلية الأم). ويستخدم بنك النقد الدولي (International Monetary Funf: IMF) ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (Organization For Economic Cooperation & Development: OECD) هذا التعريف وهي منظمات إقتصادية عالمية مرموقة.

أما تعريف (The United Nations Conference on Trade & Development: UNCTAD) للإستثمار الأجنبي المباشر فيعتمد إلى حدٍ بعيد على تعريف (IMF/OECD) له، حيث تعرفه على أنه "إستثمار يتطلب علاقة طويلة الأجل ويعكس فوائد مستدامة والسيطرة للمنشأة المقيمة (المنشأة الأصل) في إقتصاد بلد المستثمر الأجنبي المباشر على المنشأة المقيمة في إقتصاد بلد آخر، حيث يمارس المستثمر الأجنبي درجة من التأثير على الإدارة للمنشأة المقيمة (الفرعية) في إقتصاديات الدول الأخرى"(UNCTAD, 2002, 2006)، ويمكن أن يتخذ الإستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة، كإنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملُّك أصول منشأة

---

* الشركات عابرة الأوطان (TNCs) هي شركات مندمجة أو غير مندمجة تتضمن شركات أصلية وممثلياتها الأجنبية، والشركة الأصلية تعرف على أنها شركة تسيطر على موجودات الوحدات أو الممثليات الأخرى في بلدان غير موطنها الأصلي وعادةً ما يكون ذلك بإمتلاك جزء من الأسهم الرأسمالية يقدر بحوالي (١٠%) أو أكثر من الأسهم العادية أو قوة التصويت وهي نسبة حدية للسيطرة على الموجودات للشركة أو الممثلية الأجنبية.

قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك، حيث يمكن تلخيص أهداف الإستثمار الأجنبي المباشر وأقسامه حسب (حضر، ٢٠٠٤)، (ESCWA, 2004) إلى:

أ- الغايات النهائية من الإستثمار الأجنبي المباشر:

١- البحث عن الموارد الطبيعية: ويكون هدف الإستثمار إنتاج السلع الأولية وخلق صادرات منها لرفد الأسواق الأجنبية.

٢- البحث عن الأسواق: ويمثل الإستثمار الأجنبي المباشر هنا توسعاً للإستراتيجية التصديرية ويستخدم هذا النوع للوصول إلى الأسواق المحمية والأسواق العالمية.

٣- البحث عن الكفاءة الإنتاجية: حيث يكون المستثمر مهتما في تحقيق مكاسب ربحية كبيرة ويستخدم الإستثمار الأجنبي المباشر للإنتاج بفعالية إنتاجية أكبر وبالتالي توسيع فرص التصدير وفرص تحقيق معدلات ربحية أعلى.

ب- أقسام الإستثمار الأجنبي المباشر:

١- الإستثمار الأجنبي المباشر الأفقي: هو الإستثمار الموجّه خارجيا للإستثمار في نفس مشروع المؤسسة الأصل أو الأم في دولة الموطن لتحل منتجات المشروع الفرع محل صادرات المشروع الأصل للدولة المضيفة وباقي الأسواق.

٢- الإستثمار الأجنبي المباشر العمودي: هو عبارة عن المشروع الخارجي لمؤسسة أجنبية معينة والمقام خارجياً، وينقسم إلى نوعين:

I. الإستثمار الأجنبي المباشر العمودي الأمامي: يهدف هذا النوع إلى تسويق وبيع إنتاج المنشأة الأصلية في موطنها خارجياً.

II. الإستثمار الأجنبي المباشر العمودي الخلفي: يهدف هذا النوع إلى تزويد عملية الإنتاج المحلي للمنشأة الأصلية في موطنها بمدخلات الإنتاج اللازمة.

وشهدت الإقتصاديات الدولية نمواً مضطرداً في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة منذ السبعينيات من هذا القرن، حيث وصلت في عام (٢٠٠٥) إلى (٩١٦) بليون دولار أمريكي مسجلة نمواً بنسبة (٢٩%) مقارنة بالعام (٢٠٠٤) (World Investment Report, 2006)، ويعتبر الإقتصاد الأردني إحدى إقتصاديات دول غرب آسيا التي حصل البعض منها على أعلى نسبة في تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في عام (٢٠٠٥)، بحيث وصلت هذه النسبة لأعلى أربعة عشر دولة إلى (٨٥%) من إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإقتصاديات النامية، وتعزى هذه الزيادة لعدد من العوامل السياسية والإقتصادية التي لعبت دوراً مهماً في ذلك منها أن غالبية الدول النامية بدأت بتنفيذ برامج إصلاحية إقتصادية تتضمن تحرير

التجارة والخصخصة، وتسهيل حركة رأس المال، أضف إلى ذلك التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا الإتصالات والتي ساعدت في تسريع نقل البيانات والاحصاءات ذات الدلالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وبالتالي تسريع عملية إتخاذ القرار الإستثماري، وكذلك تسهيل الإجراءات وتقليص كلف تحويل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسية (MNCs) والتي يعود إليها الفضل في المساهمة في تحقيق الزيادة في حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي فإن زيادة حجم التدفقات للإستثمار الأجنبي للدول النامية، كان إستجابة للطلب المتزايد على هكذا أنواع من المصادر الإستثمارية الأجنبية الخارجية، والتحسين في المُناخات الإستثمارية لهذه الدول (UNCTAD, 2006).

ولما للإستثمار الأجنبي* من فوائد جمة منها جذب رأس المال التمويلي اللازم لإقامة مختلف المشاريع التنموية، وإكساب العاملين في تلك المشاريع المهارات والخبرات الإدارية ونقل التكنولوجيا وتيسير الوصول إلى الأسواق، وإمكانية زيادة المقدرة التنافسية للسلع المنتجة في الدولة المضيفة له، فلا بدَّ من تهيئة البيئة الإستثمارية الملائمة والضرورية لقيامه، وهنا إستعرضت البيئة الإستثمارية في الأردن لخصوصية موضوع الدراسة بالمنطقة الحرة الزرقاء، والتي وصلت نسبة رأس المال الأجنبي المستثمر المصرح به فيها إلى حوالي (٦,٣%) من إجمالي رأس المال المستثمر المصرح به في عام (٢٠٠٦)، وهي نسبة متواضعة في حين وصلت تلك النسبة لرأس المال المحلي إلى حوالي (٤١,٦%)، وشكلت حوالي (٥٢,١%) لرأس المال العربي.

أما النمو الإقتصادي فيعرف على أنه التغير الإيجابي زيادةً في إنتاج السلع والخدمات وقيمتها من قبل إقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر هدفاً أساسياً للإقتصاديات المختلفة للدول، ويقاس تقليدياً بمعدل النمو الإقتصادي الحقيقي لإستبعاد أثر التضخم، وهو تغير مئوي سنوي للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP)، غير أن كثيراً من الإقتصاديين يستخدمون معدل التغير الإيجابي في الدخل الفردي الحقيقي للتعبير عن النمو الإقتصادي، ويعرَّف أيضاً على أنه الزيادة في الطاقة الإنتاجية للإقتصاد عبر الزمن والتي تقاس إما عن طريق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (Adolph, 1976)، ويعزى النمو الإقتصادي إلى الإبداع والتقدم التكنولوجي او زيادة مقدرات إقتصاد ما

* من الجدير بالذكر بأن الإستثمار الأجنبي المباشر غالباً ما يكون غير مكافئ للإستثمارات الجديدة من قبل المنشآت الأجنبية ولكنه عبارة عن تحويل ونقل الملكية للموجودات الحالية من الملكية المحلية للملكية الأجنبية من خلال عمليات الإندماج والحيازة وينشأ عنه الشركات المندمجة أو عابرة الأوطان (TNCs).

من الموارد الإقتصادية كزيادة عدد السكان أو زيادة تراكم رأس المال، أمــا (Lewer, 2002) فيرى أن فكرة التراكم الرأسمالي وزيادة الاستثمار في الدول النامية من خلال التجارة هو الذي يساهم في زيادة النمو وليس بالضرورة تحسين توزيع الموارد، وأن البلدان النامية التي تتصف بكثافة عنصر العمل وبضخامة حجم الصادرات الاستهلاكية سوف تنمــو بــشكل أعلــى ممــا افترضته النماذج الاقتصادية المتعارف عليها، وأسرع من الدول المتطورة التي تـصدر سـلعا رأسمالية (Lewer & Berg, 2003).

إن الإتجاه السائد لنظرية النمو الإقتصادي والتي ترجع إلى نمو الإنتاج الكامن تُقــرر بأنــه رافق الثورة الصناعية والتطور في الطب، زيادة في معدلات الدخول الفرديــة، وزيــادة فــي توقعات الحياة، وإنخفاض في وفيات الرضع، وإزدياد الإهتمام بنوعية الحياة، مما ســاهم فــي إنخفاض معدلات الزيادة الطبيعية لأغلب الأمم الصناعية، وميز الإقتصاديون بشكل بسيط بــين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية بإستخدام مصطلحات مترادفة تقريبــاً، حيــث أن التنميــة الإقتصادية هي عبارة عن الزيادة المستدامة في مستويات المعيشة والتي تتضمن الزيــادة فــي معدلات الدخول الفردية، والمستويات التعليمية والصحية والبيئية، وتركّز على توزيع مكاســب النمو على سكان إقليم أو منطقة جغرافية معينة.

أما الإستراتيجيات السائدة لتحقيق النمو الإقتصادي في أي إقتصاد فهي إستراتيجية إحــلال الواردات، وإستراتيجية التصدير لغايات النمو، أما الأولى فتعتمد إلى حــدٍ كبيــر علــى حجــم الإقتصاد من حيث الموارد الإقتصادية المتاحة وحجم السوق المحلي، فكلما زاد حجم الإقتــصاد زادت فرصة نجاح مثل تلك الإستراتيجية والعكس صحيح، وكذلك تعتمد علــى مــدى تطبيــق سياسات حماية الصناعات المحلية الناشئة ومنتجاتها. وأما الثانية فتركز على تشجيع التــصنيع لغايات التصدير كمحرك أساسي لتحقيق النمو الإقتصادي في ظل الإنفتاح الإقتــصادي الــذي تشهده الإقتصاديات الدولية منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، فتجارب دول مثل هونــغ كونغ، وتايوان، وسنغافورة أثبتت بأن النمو الاقتصادي الحقيقي المستدام لتلك الدول يعزى إلــى حدٍ كبير إلى سياسات تشجيع صادراتهم (Al-Shamsi, 1997)، (Carbaugh, 2004).

إن تقييم الأداء التنموي غالباً ما يتم بإعتماد مؤشر متوسط الدخل الفردي كمعيار لمثل هــذا التقييم، وذلك لقوة الإرتباط بين هذا المؤشر وبقية مؤشرات التنمية، كمؤشرات الحالة الــصحية ومنها متوسط العمر عند الولادة، ومعدل وفيات الأطفال، ومعدل وفيات الرضــع، ومؤشــرات الحالة المعرفية ومنها التعليم ومستوياته، والأمية، ومؤشرات الحرية كعدد المنتسبين لتنظيمــات

حزبية، وغيرها من المؤشرات التي تعكس مستويات النمو والتنمية في منطقة ما (UNCTAD, 2006).

٢-١-١-٢ دور الإستثمار في النمو الإقتصادي:

يعتبر الإستثمار المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي حيث أنه يشكل سياسة تحفيزية للنمو وخلق الوظائف ويساعد الإستثمار وبالأخص الإستثمار الأجنبي المباشر على توفير رأس المال التمويلي، والمهارات الإدارية، ونقل التكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق التصديرية، وبالتالي المساهمة في تحقيق إستدامة في تحقيق مستويات مقبولة من النمو الإقتصادي، أضف إلى ذلك إعتبار الإستثمار وبالذات الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لسدّ فجوة الطلب المحلي على مصادر التمويل والموارد الإنتاجية الأخرى اللازمة للإستثمار، لتحقيق مستويات مرغوبة من النمو الإقتصادي (Lewer & Berg, 2003)، (Carbaugh, 2004)، (Saif, 2007).

وقد أظهرت أغلب الدراسات والنماذج الإقتصادية للنمو بأن معدلات الإدخار والإستثمار والنمو السكاني، ترتبط إرتباطا قويا مع النمو الإقتصادي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، وهي محددات ذات مغزى، حيث أن معدلات أعلى من الإدخار تسمح بتراكم أعلى من رأس المال، وبالتالي معدلات أعلى من الإستثمار، تنتج معدلات أعلى من النمو الإقتصادي (Keshab, 2004)، (UNIDO, 2006).

هذا ويعتمد الإطار النظري لتقدير العلاقة بين الإستثمار والنمو الإقتصادي على إحدى النموذجين إما النموذج التقليدي الحديث، أو على نموذج النمو الذاتي، حيث يعتبر الأول الإستثمار الأجنبي المباشر أداة لزيادة حجم الإستثمار في الدولة المضيفة وزيادة كفاءته، ويعبر الثاني عن النمو الإقتصادي كدالة في التقدم التكنولوجي، وخلصت دراسة أبو ليلى إلى وجود علاقة إرتباط قوية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الأردن (أبو ليلى، ٢٠٠٤).

٢-١-٢ مفهوم محددات الإستثمار:

وفيما يتعلق بموضوع الدراسة وهو محددات الإستثمار في المناطق الحرة الأردنية، فلا بدّ من التطرق إلى مفهوم محددات الاستثمار بشكل عام ومحددات الإستثمار في الأردن بشكل خاص، والتي هي عبارة عن تلك العوامل التي يتوقف عليها إتخاذ القرار الإستثماري لمستثمر ما في بلد ما.

ويمكن تعريف محددات الإستثمار على أنها مجموعة من المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية الداخلية للبلد المضيف والخارجية المحيطة به، والتي تؤثر مجتمعة او منفردةً في عملية صنع القرارات الإستثمارية، وبناءً على تفاعلها مع بعضها البعض وظروف تأثيرها، فإن المستثمر يبدأ ببناء فهمه وتصوره العام عن الوضع الإقتصادي لبلد ما يرغب بتأسيس إستثماره الخاص فيه، ويعطيه إنطباعاً عن ماهية ظروف النشاط الإقتصادي الذي سوف يقوم بالإستثمار فيه (ESCWA, 2001) و(علي، ٢٠٠٤).

لقد تمّ البرهنة على أن الإقتصاديات الأسرع نمواً من بين الدول النامية والإقتصاديات المتحولّة في أوروبا وآسيا هي تلك الأكبر من حيث تلقيها للإستثمارات الأجنبية، وذلك لمواءمة الظروف المشكّلة لمحددات الإستثمار فيها، والأكثر إنفتاحاً على الإقتصاد العالمي من خلال التجارة (World Investment Report, 2002, and Dollar & Kraay, 2000).

إن النظرية الكلاسيكية للموقع الصناعي تتنبأ بأن قرار الموقع للمنشأة الصناعية يتحدد بتوفُّر عناصر الإنتاج، حيث أظهر كل من Weber (1928) و Losch (1954)* و Smith (1981) بأن المنشآت تتخذ قراراتها الإستثمارية بخصوص الموقع، وتتصرف بمواردها المتاحة، بناءً على أساس التكلفة الأقل للأرض، والمواد الخام، والعمل، وتكاليف النقل، بحيث تحقق المنشأة أقصى مستوى من الأرباح.

أما النظرية الحديثة للموقع فقد أضافت لما ورد في النظرية الكلاسيكية للموقع مجموعة جديدة من محددات أخرى لقرار الموقع بالنسبة للمنشآت، وهي النظام التعليمي ونوعية أو أسلوب الحياة وخدمات الأعمال وأسباب الراحة الثقافية والمجتمعية والضرائب والحوافز الممنوحة للمستثمرين (Dabney, 1991).

وبخصوص قرار الإستثمار في المناطق الحرة ومناطق معالجة الصادرات فقد إختبر Dabney (١٩٩١) العلاقة بين مفهومها وبين نظرية الموقع، وخلُص إلى أن المناطق الحرة تتمتع بوجود خصائص متنوعة من المتغيرات المكانية والإجتماعية والإقتصادية تتماشى مع العوامل الأساسية المهمة في نظرية الموقع.

وأرى بأن هذه العوامل متداخلة وأكثر منها تبدو ذات أهمية عندما تتخذ الشركات متعددة الجنسية قرار الموقع، حيث توثّق أدبيات الموقع عدداً أكبر من العوامل المختلفة والمؤثرة في الإمكانات الإقتصادية، وأن أكثر المحددات بروزاً هي الظروف الأمنية والسياسية، ومؤشرات

---

* تمّ الرجوع لهذين المرجعين لعدم توفُّر مراجع تتناول نظرية الموقع الصناعي، وهما نسختان مترجمتان إلى اللغة الإنجليزية وحسبما هو موضّح في قائمة المراجع باللغة الإنجليزية.

الإقتصاد الكلي كالتضخم، وعجز الموازنة، ووضع الميزان التجاري، ووضع ميزان المدفوعات، والعبء الضريبي، ومستوى الأجور، وكذلك محددات إقتصادية أخرى تؤثر في قرار الإستثمار وإختيار الموقع كالأهداف النهائية للمنشآت فيما إذا كانت للبحث عن الموارد، أو البحث عن الأسواق، أو السعي وراء الكفاءة الإنتاجية، أضف إلى ذلك توفُّر عناصر الإنتاج الطبيعية، ورخص العمالة المؤهلة وغير المؤهلة، وتوفُّر البنى التحتية المؤهلة، والتي قد تؤدي مجتمعة إلى تقليص تكاليف الإنتاج والنقل والإتصالات.

بالإضافة إلى حجم السوق المتاح لمنتجات تلك المنشآت، حيث يمكن تحقيق هدف الوصول إلى زيادة حجم السوق المتاح من خلال التغلب على المعوقات التجارية، والدخول في عضوية المنظمات والإتفاقيات التجارية العالمية، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المراد تسويقها، وتعتبر البيئة القانونية وإطار العمل التنظيمي للإستثمار من أهم العوامل المحددة له، فزيادة ميزة الشفافية والتقليل من إمكانية تعدد تفسير الأنظمة القانونية يمكن لها أن تقلل من الفساد بأنواعه، وبالتالي تخفيض كلف الإستثمار بشكل عام ، وأخيراً تعتبر متطلبات الوقت وتعقيد الإجراءات وبيروقراطيتها من العوامل الطاردة للإستثمار، فالإجراءات البيروقراطية تؤدي إلى الإستغلال غير الفعَّال للموارد المالية المتاحة، وبالتالي فإن تسهيل الإجراءات ومراجعتها بين الحين والآخر يمكن له أن يُخفِّض كلف الإستثمار ويؤدي إلى نتائج مثلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تمَّ تطوير العديد من النظريات لنمذجة قرار الإستثمار الخاص بهدف التعرف على أهم العوامل المحددة له، ومنها نظرية كينز في مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال التي يتوقعها المستثمر مقارنة بسعر الفائدة كتكلفة بديلة للأموال المستثمرة، وتوصل كينز إلى أن قرار الإستثمار قرار مستقل يعتمد على مفهوم الكفاءة الحدية لرأس المال، حيث عرف كينز الكفاءة الحدية لرأس المال على أنها معدل الحسم الذي من شأنه أن يساوي بين القيمة الحالية للتدفقات السنوية المتوقعة للعائد من الإستثمار وبين سعر عرض الأصل الرأسمالي (علي، ٢٠٠٤).

٢-١-٢-١ محددات الإستثمار في الأردن:

يمكن إستعراض واقع الإستثمار في الأردن من خلال توضيح محددات الإستثمار وأغلبها تأثيراً على عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية ، وإبراز ملامح البيئة الإستثمارية المتاحة للإستثمار بتوصيفها.

وقد أظهرت أغلب الدراسات والأبحاث المتعلقة بمحددات الإستثمار بأنواعه في الأردن كدولة نامية، بأن أكثر العوامل تأثيراً على القرار الإستثماري وتحديداً لحجم الإنفاق الإستثماري

هي: توفُر الأمن والإستقرار السياسي والإقتصادي، وحجم الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي، وحجم المبيعات، وحجم المنح والمساعدات الخارجية المخصصة للأردن، وحجم الإدخار المحلي، وحجم السكان، ومدى إستقرار معدل سعر الصرف الأجنبي للعملة المحلية الدينار، حيث إن كل هذه العوامل ترتبط إيجابياً مع حجم الإستثمار في الأردن، وتعتبر عوامل جاذبة له، في حين أن هناك عوامل أخرى كارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، والضرائب بأنواعها، والتضخم الذي يمكن له زيادة المخاطر الإستثمارية من خلال تأثيره على الأسعار النسبية، بالإضافة إلى حجم المديونية، ومعدل خدمة الدين، وحجم الإستثمار الحكومي، ترتبط بشكل سلبي مع حجم الإستثمار في الأردن وتعتبر هذه العوامل عوامل طاردة له (غرايبة والعزام، ١٩٩٧)، (مريان، ١٩٩٩)، (Saif, 2007).

٢-١-٢-٢ ملامح البيئة الإستثمارية في الأردن:

يُعرّف سعيد النجار البيئة الإستثمارية على أنها مجموعة القوانين والأنظمة والسياسات والمؤسسات الإقتصادية، التي تؤثر في فهم أو إدراك المستثمر وثقته ليقوم بتوجيه إستثماراته نحو البلد المضيف (النجار، ١٩٩٢).

أما المؤسسة العربية لضمان الإستثمار فتعرّف البيئة الإستثمارية على أنها مجمل الأوضاع والظروف السياسية والأمنية والقانونية والإقتصادية والإجتماعية والتنظيمات الإدارية والتي تشكل المحيط المراد الإستثمار فيه، وهي متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، بعضها ثابت أو شبه ثابت، وغالبيتها متغيرة، مما يؤدي إلى أوضاع جديدة بمعطيات مختلفة تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو عوامل طرد لرأس المال، وتؤثر تلك الأوضاع والظروف سلباً أو إيجاباً على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية وبالتالي على حركة وإتجاهات الإستثمارات المختلفة (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، ١٩٩٣).

وفي هذا السياق لا بدَّ من مراجعة العوامل المشكلة للبيئة الإستثمارية بين الحين والآخر من خلال إجراء إصلاحات لتلك العوامل، حيث أن هدف تلك الإصلاحات يمكن أن يتلخص في النقاط التالية (BIAC, 2004):

١- تقديم إطار قانوني وتنظيمي يعزز الشفافية، ويقوم بتشجيع المنافسة في القطاع الخاص، وتعزيز دوره.

٢- تحسين أداء القطاع العام بتعزيز الحاكمية* والتغلب على المعوقات البيروقراطية في الإجراءات الحكومية، والشفافية والفعالية، والمساءلة، وتحديث الإدارة المالية.

٣- تحسين وتسهيل الوصول إلى الخدمات التمويلية وخدمات البنية التحتية.

٤- تطوير وتحسين أداء النظام القضائي، وشفافية القضاء وحوسبته.

٥- تحديث نظام التعليم والتوجه نحو إقتصاد المعرفة وتطوير التدريب المهني من خلال إعادة هيكلته لمواكبة متطلبات الإقتصاد وسوق العمل.

ولضمان البيئة الإستثمارية المناسبة للمستثمرين، فإن ممارسات الحاكمية الجيدة تعتبر الأساس في ذلك، وأن الإصلاحات التنظيمية تعتبر حيوية في تقليص معوقات التجارة وغيرها من ممارسات الأنشطة الإقتصادية المختلفة. وقد أظهر تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام (٢٠٠٤) الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تحسناً في المؤشر المركب لمناخ الإستثمار* في الدول العربية، حيث بلغ هذا المؤشر (١,٠١) عام (٢٠٠٣) مقارنة بحوالي (٠,٩) في عام (٢٠٠٢)، وشهد تحسناً فيما يتعلق بسياسة التوازن الداخلي في الأردن، حيث بلغت درجة مؤشر هذه السياسة (١) في عام (٢٠٠٣)، وسجل تحسناً كبيراً فيما يتعلق بسياسة التوازن الخارجي حيث بلغت درجة هذا المؤشر(٣) لنفس العام (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، ٢٠٠٣).

وأظهرت نتائج الدراسة التي قامت بها اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) بأن أهم القطاعات الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن هي القطاع الخدمي وبالأخص في مجال السياحة والفنادق حيث وصلت نسبة استثمار رأس المال الأجنبي المباشر فيه حوالي (٧٧,١%)، ثم القطاع الصناعي حيث وصلت تلك النسبة إلى حوالي (٢٢,٩%) في عام (٢٠٠٤)، وأن الميزات الأساسية للإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ملائمة ومتوفرة (ESCWA, 2004).

* تُعرّف لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لآسيا والباسيفيك الحاكمية على أنها عملية صنع القرارات والعملية التي يتم بها تنفيذ تلك القرارات، ومن عناصرها الأساسية الشفافية والمشاركة وسيادة القانون والإستجابة والتوجيه الواعي والمساواة والتضمينية.

* وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر المركب لمناخ الإستثمار يتكون من المؤشرات الإقتصادية الكلية وهي الميزان الداخلي (مؤشر عجز الموازنة) والميزان الخارجي ومعدل التضخم، ويعتبر هذا المؤشر محاولة لقياس درجة التحسن أو التراجع في أداء الإقتصاديات العربية وتوصيف مناخ الإستثمار فيها منذ عام (١٩٩٥)، أما دليل المؤشر المركب فهو ينص على انه إذا كانت درجة المؤشر أقل من الواحد الصحيح فإن ذلك يعني عدم تحسن في مناخ الإستثمار وإذا كانت بين الفترة (١ - ٢) فإن ذلك يدل على تحسن في مناخ الإستثمار وإذا كانت بين الفترة (٢ - ٣) فإنه يدل على تحسن كبير في مناخ الإستثمار.

ويرى النسور بأن الأردن يتمتع بخصائص تؤهله من تكوين بيئة إستثمارية جاذبة للإستثمارات، ومنها الاستقرار السياسي والأمني، والسعي الجاد نحو الإصلاح والتنمية السياسية، والاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية وتحقيق معدلات نمو جيدة، وتوفُّر إطار عمل مؤسسي ملائم، والبنية التحتية المتميزة، ووفرة الموارد البشرية المدربة والتي تتميز بالكفاءة وبمستوى الأجور المنافسة (النسور، ٢٠٠٦)، وعليه يمكن بيان ظروف البيئة الإستثمارية في الأردن كما يلي:

أ) الأنظمة والقوانين:

يعتبر وجود أنظمة وقوانين تلبي إحتياجات المستثمرين وتتسم بتحقيق المنافع للدولة المضيفة من خلال إستثمارات أولئك المستثمرين من أساسيات العناصر المشكّلة لنجاح البيئة الإستثمارية لتلك الدولة (اليازجي، ١٩٩٦)، وبالأخص في الدول النامية حيث يتطلب نجاح الأنشطة الإقتصادية فيها إلى نوع من الدعم الحكومي يتمثل في حزمة من الأنظمة والتشريعات التي تعفي بعض منتجات تلك الأنشطة من الضرائب والتعرفة الجمركية بهدف تشجيع إستمرار وديمومة عمل تلك المشاريع وتطويرها وتحفيزها على زيادة قدرتها التنافسية مع مثيلاتها.

إن الحكومات الأردنية المتعاقبة قامت بإصلاح وتعديل العديد من القوانين والأنظمة بما يتناسب والتغيرات الإقتصادية العالمية لضمان تعزيز درجة جاذبية البيئة الإستثمارية للإستثمارات على إختلافها، كالإنفتاح على العالم الخارجي المصاحب والمتوافق مع متطلبات العولمة، وتحقيق متطلبات التنافسية الدولية، بالإضافة إلى تطبيق بعض البرامج الإقتصادية الإصلاحية كالخصخصة، وتحرير التجارة الإلكترونية، ووجود القوانين الراعية لحقوق الملكية الفكرية، ومن تلك القوانين المنظمة لعملية الإستثمار والتي تهدف إلى تشجيعه على سبيل المثال قانون تشجيع الإستثمار رقم (١٦) لسنة (١٩٩٥) وتعديلاته، وقانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢) لسنة (١٩٨٤) وتعديلاته، ونظام تسجيل وترخيص الشركات في المناطق الحرة الأردنية رقم (٥٨) لسنة (٢٠٠٣) وتعديلاته، ونظام الإستثمار في المناطق الحرة الأردنية رقم (٤٣) لسنة (١٩٨٧) وتعديلاته. حيث تتضمن مجموعة القوانين المشار إليها أعلاه وغيرها العديد من الحوافز والإعفاءات وتبسيط الإجراءات التي يتمتع بها المستثمر، مما يدفعه نحو إنجاز عالي التقدير. وتتمتع هذه القوانين والأنظمة بدرجة عالية من المرونة حتى تصوَّب أو تُعدَّل حسب حاجات الإستثمار الحالية، ونموه، وتطلعاته المستقبلية.

ب) الوضع الإقتصادي في الأردن:

يُعرَّف الوضع الإقتصادي لبلد ما على أنه مجموعة من المؤشرات الإقتصادية الكلية الرئيسية التي تصف ظروف إقتصاد ذلك البلد، والتي من خلالها يمكن الحكم عليه بأنه إقتصاد جيد أو رديء.

حيث سعت الحكومة الأردنية إلى إتباع حزمة من السياسات والإستراتيجيات تساعد في المساهمة في التغلب على الوضع الإقتصادي المتفاقم، حيث أن إحدى السياسات المتبناة هي سياسة التصدير لغايات تحقيق النمو الإقتصادي، والتي تتطلب تغييرات شاملة في طريقة معالجة الحكومة لشؤونها المختلفة، وتحسين نوعية الموارد البشرية، وتمكين القطاع الخاص من القيام بدوره كمحرك حقيقي للنمو الإقتصادي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إيجاد منظومة تتوافق فيها العلاقات بين القطاعين العام والخاص، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص (Puplic Private Partnership: PPP) الضرورية لتنفيذ العديد من المبادرات والبرامج الإستثمارية اللازمة للنمو والتحوُّل الإقتصادي، حيث إن ذلك يعني بأن دور الحكومة أصبح دوراً تسهيلياً وتنظيمياً بدل أن كان المالك والمشغّل الرئيسي لعناصر الإنتاج (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٥).

ومن المؤشرات الإقتصادية الكلية التي تعبر عن وضع الإقتصاد الأردني ويعزى إليها ما سبق ذكره، إرتفاع معدل النمو السكاني (٢,٣%) لعام (٢٠٠٦)، وإرتفاع معدلات البطالة لتصل إلى (١٣,٩%)، و إرتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى حوالي (٦,٢٥%) لنفس العام، وكذلك إرتفاع حد الفقر المطلق في الأردن بحيث وصل إلى (٥٠٤) دينار سنوياً بزيادة مقدارها (٢٨,٦%) في العام (٢٠٠٥) مقارنة بالعام (٢٠٠٢)، وإرتفاع نسبته إلى حوالي (١٤,٧%)، وإرتفاع عبء خدمة الدين الخارجي على أساس الإستحقاق في عام (٢٠٠٦) بنسبة (٢,٩%)، وإرتفاع إجمالي الدين العام إلى (٨١٤٧,٥) مليون دينار، وبالرغم من هذه الزيادة فقد إنخفضت نسبته للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بحوالي (٢,٩%) لتصل إلى (٨٠,٦%) لنفس العام، ونتيجة لذلك إنخفاض المستويات المعيشية للمواطنين، وتدني مستوى الخدمات الحكومية.

أضف إلى ذلك أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وصل إلى حوالي (١٢,٢%) في عام (٢٠٠٦) بالمقارنة مع (١١,٥%) في عام (٢٠٠٥) مسجلاً إرتفاعاً بنسبة (٦,١%)، وسجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة معدل نمو وصل إلى (٦,٧%) في عام (٢٠٠٦) مقارنة بحوالي (٧,٢%) في عام (٢٠٠٥) مسجلاً إنخفاضاً بنسبة (٦,٩%).

وإحتل قطاع الخدمات الدرجة الأولى من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (٦٠,٩%) في عام (٢٠٠٦)، وإحتل قطاع الصناعة الدرجة الثانية من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (١٧,٦%) لنفس العام مسجلاً إرتفاعاً بنسبة (١٦,٧%) مقارنة بالعام السابق، بينما احتل قطاع الإنشاءات الدرجة الثالثة فقد وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٤%) لنفس العام، أما القطاع الزراعي فقد إحتل الدرجة الرابعة حيث وصلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٢,٤%) لنفس العام (دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠٠٦).

أما بالنسبة للحساب الجاري والذي يضم الميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وحساب الدخل، وحساب التحويلات الجارية، فقد إنخفض عجزه في عام (٢٠٠٦) بنسبة (١٥,٦%) ليصل إلى (١٣٥٢,٩) مليون دينار أردني ويمثل حوالي (١٣,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعام (٢٠٠٥)، ويعزى إنخفاض العجز الناتج إلى الزيادة في الصادرات الإجمالية بنسبة (٢٠,١%) لتصل إلى حوالي (٣٦٦٣,١) مليون دينار بنسبة (٣٦,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠٠٦)، مقابل الزيادة الضئيلة في المستوردات الإجمالية بحوالي (٩,٢%) لتصل إلى (٧٢١٠,٧) مليون دينار أردني (البنك المركزي الأردني، (٢٠٠٥)، و(٢٠٠٦)).

وفيما يتعلق بالميزان التجاري، فقد سجل عجز هذا الميزان إنخفاضاً بنسبة (٠,٢%) ليصل إلى حوالي (٣٥٤٧,٦) مليون دينار أردني في عام (٢٠٠٦)، ويمثل ما نسبته (٣٥,١%) من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام، مقارنة بإرتفاع في عجز الميزان التجاري في عام (٢٠٠٥) بنسبة (٤٨,٥%)، بحيث وصل إلى حوالي (٣٥٥٦,٤) مليون دينار أردني يمثل حوالي (٣٥,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام.

وإرتفع الدين العام الداخلي للحكومة المركزية في عام (٢٠٠٦) بنسبة (٢٠%) ليصل إلى حوالي (٢٩٦١) مليون دينار ، وبما يعادل (٢٩,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام (٢٠٠٥)، وإرتفع الدين العام الخارجي لعام (٢٠٠٦) ليصل إلى حوالي (٥١٨٦,٥) مليون دينار وبما يعادل (٥١,٣ %) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق.

وفيما يتعلق بعجز الموازنة في عام (٢٠٠٦) فقد إنخفض بنسبة (٧%) حيث بلغ (٤٤٣,٦) مليون دينار، ويمثل هذا العجز ما نسبته (٤,٤ %) من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام، ويعود سبب الإنخفاض في عجز الموازنة إلى قدرة الإقتصاد الأردني على التعامل مع الصدمات الخارجية كأرتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام، وإنخفاض حجم المنح الأجنبية للأردن، وإرتفاع حجم الإيرادات العامة بمقدار (١٣,٣ %) رغم إنخفاض حجم المساعدات الخارجية لنفس العام

بنسبة (٣٩%) عنها في عام (٢٠٠٥) بحيث وصلت إلى حوالي (٣٠٤,٢) مليون دينار، مقابل إرتفاع أقل في حجم الإنفاق الحكومي بمقدار (١٠,٦ %) مقارنة بالعام (٢٠٠٥)، وللإطلاع أنظر الملاحق أرقام (٢-١)، و(٢-٢).

ج) توفُّر الأمن والإستقرار السياسي:

يقع الأردن في إحدى أكثر أقاليم العالم إضطراباً، وبرغم ذلك يعتبر الأردن من أكثر دول إقليم الشرق الأوسط تمتعاً بميزة الأمن والإستقرار السياسي الضرورية لتحقيق مستويات عالية من التنمية الإقتصادية، من خلال إستقطاب الإستثمارات بمختلف أنواعها ومصادر تمويلها، حيث يعتبر الغرايبة والعزام (١٩٩٧) العوامل والقضايا الأمنية والسياسية من أهم العوامل المشكّلة للبيئة الإستثمارية المناسبة والأكثرها تأثيراً في عملية إتخاذ القرار الإستثماري، لذا فإن عوامل توفر الأمن والاستقرار السياسي، والمحافظة على رؤوس الأموال المستثمرة، وضمان الحصول على مكتسبات الإستثمارات لمالكيها خلال فترة الإستثمار، تعتبر عالية الأهمية مما يخلق نوعاً من الثقة الضرورية لدى المستثمر لإتخاذ قرار الإستثمار المناسب، وبالتالي تقليل معدل المخاطرة الناتجة عن ظروف سياسية معينة، وإن عدم الإستقرار السياسي وعدم توفر الأمن، يعتبر من العوامل الطاردة لعملية إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، ويحدُّ من قيامها بإنشاء المشاريع الإستثمارية طويلة الأجل.

٢-٢ <u>الدراسات السابقة:</u>

ليس هناك الكثير من الدراسات أو الأبحاث التي تناولت موضوع الدراسة بعينه، ولكن هناك دراسات وصفية عن مناطق أخرى مشابهة، وأخرى ذات علاقة بموضوع الدراسة عالجت مواضيع مشابهة، ويمكن أن يعتمد عليها كإنطلاقة في هذه الدراسة وتمَّ تناولها حسب تسلسلها التاريخي، وهي:

٢-٢-١ دراسة علي الحمادي، (١٩٩٤).

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد الروابط الأمامية والخلفية لمكونات الإقتصاد العراقي للفترة من (١٩٧٦-١٩٨٢)، حيث ذكرت الدراسة في أكثر من موقع لسياقها بأن الحرب العراقية الإيرانية خلال فترة الثمانينيات كان لها الدور الأكبر في إنخفاض الميزة والمساهمة النسبية لمختلف قطاعات الإقتصاد العراقي في الناتج المحلي الإجمالي، وخلصت الدراسة إلى أن ظروف عدم الإستقرار الأمني والسياسي أدت إلى الإنخفاض في المساهمة النسبية القطاعية، وتمثل ذلك في الإنخفاض في مستوى الإنتاج، وصعوبة الحصول على المواد الأولية، والسلع الوسيطة، ولهذا فقد شهد الإقتصاد العراقي آنذاك تراجعاً هيكلياً إنعكس وبشكل سلبي على الجهود التنموية

للحكومة العراقية، مما أدى إلى التأخر في تنفيذ بعض المشاريع التنموية وبالتالي تحقيق الأهداف الأساسية للخطة الإقتصادية الخمسية (١٩٨١- ١٩٨٥). غير أن نتائجها لا تنسحب على الأردن لإختلاف الظروف الأمنية والسياسية والإقتصادية بين الدولتين.

٢-٢-٢ دراسة محمد الخشمجي، (١٩٩٦).

أتت هذه الدراسة لتبرز العوامل الرئيسية الجاذبة للمؤسسات الاستثمارية في المنطقة الحرة جبل علي. وإنتهت هذه الدراسة إلى أن المنطقة الحرة جبل علي تتمتع بمقدرة متميزة لجذب المؤسسات الإستثمارية إليها وأن عوامل تزويد المشاريع الاستثمارية بالبنية التحتية المناسبة، موقع المنطقة الحرة جبل علي ومجموعة الأنظمة والقوانين المعمول بها هي من أهم العوامل الجوهرية الجاذبة التي توصلت إليها الدراسة لإتخاذ القرار الاستثماري هناك وأن المنطقة الحرة جبل علي حققت نجاح في الوصول إلى الأهداف المرجوة من إنشائها.

٢-٢-٣ دراسة هشام غرايبة ونضال العزام، (١٩٩٧).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المحددة للطلب على الإستثمار الأجنبي في الإقتصاد الأردني بهدف تفعيل دور العوامل التي تعتبر جاذبة لرأس المال الأجنبي، وإنتهت هذه الدراسة إلى حقيقة مفادها بأن أكثر العوامل تأثيراً في الطلب على الإستثمار الأجنبي هي الأمن والإستقرار السياسي حيث ثبت بأن هناك إرتباطاً سلبياً بين فترات عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي وتدفق الإستثمار الأجنبي، أمّا حجم الناتج المحلي الإجمالي فكان إرتباطه إيجابياً مع الإستثمار الأجنبي وحجمه، وهذه العوامل بمجملها تلعب دوراً مهماً في تفسير تدفقات الإستثمارات الخارجية إلى الأردن.

٢-٢-٤ دراسة فاطمة الشامسي، (١٩٩٧).

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الإيجابي للمنطقة الحرة في جبل علي في التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وركزت هذه الدراسة على العوامل الجاذبة للإستثمار في تلك المنطقة من خلال توفير الإحتياجات الضرورية للإستثمارات الناجحة والفعّالة بحسب إسهاماتها في التنمية والنمو الإقتصادي، فكانت دراسة لتقييم إنجاز المنطقة الحرة جبل علي خلال فترة (١٠) سنوات.

توصلت هذه الدراسة إلى أن إنشاء المناطق الحرة بتوفُّر السياسات الحكومية الأساسية المتطورة لصالح العملية الاستثمارية، هي العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها لخلق المناخ الإستثماري المناسب لإتخاذ قرار الاستثمار في المنطقة الحرة في جبل علي، وزيادة جاذبية المنطقة الحرة للإستثمارات.

٢-٢-٥ دراسة نادرة مريان، (١٩٩٩).

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على محددات الإستثمار الخاص في الأردن وتقييم مساهمة هذا النوع من الإستثمارات في نمو الإقتصاد الأردني، وأظهرت نتائج هذه الدراسة بأن عوامل مثل سعر الفائدة وحجم الإستثمار الحكومي ومعدل خدمة الدين وحجم المديونية الخارجية هي عوامل ذات تأثير سلبي على حجم الإستثمارات الخاصة في الأردن بينما هناك تأثيراً إيجابي العلاقة للنمو الإقتصادي على الإستثمار الخاص فيها.

٢-٢-٦ دراسة رياض الخوري، (٢٠٠٠).

سعت هذه الدراسة إلى بيان المميزات الإقتصادية التي تتمتع بها المناطق الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، وأثرها على الإقتصاد الأردني الذي يشهد توجهاً نحو التوسع في إنشاء مثل تلك المناطق في الأردن. وخلصت الدراسة إلى نتائج كان أهمها أن مثل تلك المناطق لها دور كبير في جذب الإستثمارات وخلق فرص العمل التي تساهم في التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة في الأردن.

٢-٢-٧ التقرير الصادر عن المنتدى الإقليمي للجنة (ESCWA) حول الإستثمار الأجنبي المباشر، سياسات وإستراتيجيات، المنظمة الاقتصادية والإجتماعية للأمم المتحدة لغرب آسيا، مكتب الأمم المتحدة، بيروت، (٢٠٠١).

تمَّ إنعقاد المنتدى على ثلاث جلسات، تناولت الأولى مناقشة إستراتيجيات الشركات عابرة الأوطان (TNCs) من ناحية الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وتوجهاته، ومحدداته، وآثاره في عصر العولمة، أما الجلسة الثانية فتناولت مناقشة وإستعراض السياسات والإستراتيجيات الوطنية للدول الأعضاء في (ESCWA) من ناحية مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر، وتمّ مناقشة تجارب الهيئات الوطنية في عملية تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في أربع دول أعضاء وهي البحرين ومصر والأردن ولبنان.

وكان من أهداف عقد هذا المنتدى مراجعة وإستعراض نقاط الضعف في سياسات إستراتيجيات الدول الأعضاء في (ESCWA)، من حيث الإستثمارات الأجنبية المباشرة والمساهمة ما أمكن في معالجتها، وكذلك مناقشة التغيرات التي يتطلب القيام بها من أجل إيجاد وتحسين المناخ الإستثماري الضروري لإستقطاب ونجاح الإستثمارات الأجنبية المباشرة الضخمة وذات النوعية، وصياغة توصيات تتعلق بسياسات جذب تلك الإستثمارات، وتعزيز شبكات الإتصال فيما بين الهيئات المشجعة لها في المنطقة بهدف تسهيل تبادل الخبرات والتجارب.

إنتهى المنتدى إلى أنه ينبغي على الدول الأعضاء في (ESCWA) أن تأخذ بعين الإعتبار تقوية وتعزيز دور القطاع الخاص، وتقديم برامج الخصخصة والتي بدورها تقود إلى إشراك رأس المال الخاص في عملية تنمية البنى التحتية بما فيها الإتصالات والكهرباء والطرق والمياه، مما يسهم في إيجاد مناخ إستثماري مناسب يجذب الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكالاً أخرى من الإستثمار الخاص. ومما توصل إليه المنتدى كذلك بأنه يجب على (ESCWA) وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية أن تساعد الدول الأعضاء في عملية توفيق التجارة والسياسات الإستثمارية على المستوى الإقليمي، وإظهار شفافية أكبر في الأطر القانونية الوطنية والمؤسسية وتحديثها، ومتابعة تطوير القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالإستثمار الأجنبي المباشر، ورفع سوية المهارات الإدارية والمهنية، وإزالة العقبات التي تواجهه. وخلص المنتدى إلى أنه من الضروري دراسة أثر تجربة الشراكة الأورمتوسطية على الإستثمار الأجنبي المباشر، وإنشاء منطقة تجارة عربية حرة كبرى (GAFTA) وذلك لإعتبار التكامل الإقليمي على أهمية بالغة بالنسبة للدول الأعضاء، وبالذات في ضوء ظهور وتزايد العولمة، والإتفاقيات التجارية الدولية، وتحرير تجارة السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة والتي تعتبر ضرورية عند التنافس لغايات تحقيق الفعالية، والبحث عن الإستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية وإستقطابها والتي تعتبر الأساس للتنمية الإقتصادية، وأخيرا توصل المنتدى إلى ضرورة تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدراية لدخول الإستثمار الأجنبي المباشر.

٢-٢-٨ **<u>دراسة، هيل عجمي جميل، (٢٠٠٢).</u>**

كانت تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن من حيث طبيعته، وإتجاهاته، والعوامل أو المتغيرات المؤثرة فيه وتحليلها، وكذلك التعرف على حجمه.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ثلاثة متغيرات فقط من بين متغيرات الدراسة التسعة تؤثر في الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وهي الناتج المحلي الإجمالي حيث يرتبط إيجابياً مع الإستثمار الأجنبي المباشر، والإستثمار الخاص يرتبط سلبياً معه، وبالرغم من أن هذا مناقض للنظرية الإقتصادية إلا أن ذلك قد يعزى إلى المنافسة بين الإستثمار المحلي والأجنبي، أو أن الإستثمار المحلي الخاص قد يكون غير ملائم ولا يحث ويجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وأخيراً فإن النفقات الرأسمالية للحكومة ترتبط سلبياً معه، ويعود ذلك لوجود خلل في تخصيص النفقات الرأسمالية، والمتمثل في عدم توجيه هذه النفقات للإستثمار في البنية التحتية الأساسية والجاذبة للإستثمار الأجنبي.

٢-٢-٩ ورقة عمل مقدمة من لجنة (BIAC) إلى لقاء مجموعة توجيه الإستثمار الخاصة بـ (OECD) و (MENA) ، تعزيز البيئة الاستثمارية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- آداء مطلوب من قطاع الأعمال، عمان، (٢٠٠٤).

هدفت هذه الورقة إلى التركيز على تعزيز تنمية وجذب الإستثمار الخاص في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبالأخص الإستثمار الأجنبي المباشر. وتوصلت اللجنة إلى أن عوامل تسريع التجارة، وتحرير الإستثمارات، والتقدم في تطبيق الشفافية والحاكمية الجيدة، والمكافحة النشيطة للفساد، هي محددات ومتطلبات حيوية وأساسية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، بالإضافة إلى نهج السياسات الإقتصادية الكلية للحكومات المختلفة، وحجم السوق، وعنصر المخاطرة، وذكرت اللجنة في تقريرها بأن الممارسات والسياسات الحكومية الناظمة للإستثمار الخاص والنشاطات التجارية يمكن أن تبرُز كعقبات رئيسية لحركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وبالأخص في دول (MENA) الأعضاء، وإنتهت إلى أن تحرير التجارة، وتسهيل حركة رؤوس الأموال، والخصخصة للمؤسسات الحكومية الكبرى أمر يعدُ بإيجاد أسواق أكثر مرونة تعتبر حاسمة لتشجيع الإستثمارات الخاصة بأنواعها.

٢-٢-١٠ دراسة Li Lin Huang، (٢٠٠٥).

حاولت هذه الدراسة تحليل العوامل المحفّزة للإستثمارات الصينية في الأردن، وهدفت إلى إيجاد العوامل ذات الأهمية النسبية من وجهة نظر المستثمرين الصينيين.

وتوصلت الدراسة إلى أن البيئة الإقتصادية والإجتماعية، والتشريعات بمجملها والقوانين، ومدى توفُّر مدخلات الإنتاج، وكلف الإنتاج، وتوفُّر البنية التحتية الأساسية، هي عوامل محددة رئيسية للإستثمارات الصينية في الأردن.

وتتميز هذه الدراسة في أنها الدراسة الأولى من نوعها من حيث تناولها لموضوع محدِّدات الإستثمار في المناطق الحرة الأردنية، فمنذ تأسيس مؤسسة المناطق الحرة الأردنية في عام (١٩٧٦)، لم يتم إجراء دراسة حول تلك المناطق الحرة للتعرف على محدِّدات الإستثمار فيها، أو حتى التعرف على مفهوم المناطق الحرة، والغايات من إنشائها.

الفصل الثالث

فلسفة المناطق ا لحرة، وأهميتها الإقتصادية

٣-١-١ مفهوم المناطق الحرة وتطورها التاريخي:

تعرف المناطق الحرة على أنها المناطق المعينة والتي تخضع بهـا الـشركات المـستثمرة لضرائب مخفضة أو تستثنى تلك الشركات من تلك الضرائب لتشجيع عمليـة التنميـة، وهـذه المناطق معروفة كمناطق إقتصادية حرة (ESCWA Study, 1995).

وبتتبع التطور التاريخي لمفهوم المناطق الحرة (FZs) فإن مفاهيم مثل المنطقـة التجاريـة الحـرة (Free Trade Zone: FTZ)، والمنـاطق الحـرة غيـر الخاضـعة للـضريبة (Duty or Tax Free Zones)، ومنـاطق معالجـة الـصادرات (Export Processing Zones: EPZs)، والمنـاطق الإقتـصادية الخاصـة (Special Economic Zones: SEZs)، والمناطق الصناعية (Industrial Zones: IZs)، والمناطق الإقتصادية الحرة (Free Economic Zones: FEZs)، مفاهيم تـستخدم بالتنـاوب على الرغم من الإختلافات الجوهرية في وظائفها وأهدافها. فمفهوم المنطقة التجاريـة الحـرة يتعلق بالمناطق التجارية على الطرق والموانئ التجارية لغايات تجارة الترانزيت، أما منـاطق معالجة الصادرات فهي تهتم بإنشاء المشاريع التصنيعية لغايات التصدير، وفيما يتعلق بالمناطق الإقتصادية الخاصة فهي تلك المناطق التي تنظمها وتحكم عملها أنظمة وقوانين مختلفة عن تلك التي تنظم باقي قطاعات إقتصاد الدولة المضيفة وتهتم بمختلف الأنشطة الإقتصادية، والمنـاطق الصناعية هي أساساً مناطق حرة تستهدف أنشطة إقتصادية محـددة ، أمـا مفهـوم المنـاطق الإقتصادية الحرة فهو مفهوم أعم بحيث يشمل كل المفاهيم سـابقة الـذكر (MENA-OECD Investment Program, 2003)، (Madani, 1999).

وفيما يتعلق بالمناطق الحرة الأردنية، فتعرف المادة رقم (٢) من قانون مؤسـسة المنـاطق الحرة رقم (٤٣) لسنة (١٩٨٤)، المناطق الحرة على أنها جزء من أراضـي المملكـة معينـة الحدود ومسيجة، والتي بها توضع البضائع لغايات التخزين و/ أو التصنيع، والتي من خلالهـا تكون تلك البضائع معفاة من جميع الضرائب والرسوم وكما لو كانت خـارج حـدود المملكـة (قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢)، ١٩٨٤).

أما فيما يتعلق بالتطور التاريخي للمناطق الحرة، فقد بيَّن (Haywood, 2000) مدير إتحاد مناطق معالجة الصادرات العالمية، بأن المناطق الحرة التي تشمل أنشطة التـصنيع والخـدمات بمختلفها بالإضافة للأنشطة التجارية هي عبارة عن التطور التاريخي لمفهوم المناطق التجاريـة الحرة، وأن المناطق الحرة ليست بالمفهوم الجديد، وهي على الأقل بعمر الحضارات الغربيـة،

أول ما وجدت في المدينة الفينيقية (Tyre)، وفي الجزيرة الإغريقية (Delos) عام (٣٠٠) قبل الميلاد، والتي أصبحت نتيجة لذلك أحدى الجزر الأغنى في العالم لقرابة القرن من الزمن.

إن فكرة المناطق الحرة بالمفهوم الجديد ترتكز على النظرية التقليدية للموقع الصناعي، والتي تتنبأ بأن قرار الموقع للمؤسسة يتحدد بمدى توفُّر عناصر الإنتاج، والتكلفة الأقل لهذه العناصر، أما نظرية الموقع الحديثة فهي أكثر شمولية حيث أضافت إلى المحددات السابقة محددات جديدة تتعلق بالنظام التعليمي، ونوعية الحياة، وخدمات الأعمال، واللياقات الثقافية والمجتمعية، وكذلك الحوافز والضرائب (Weber, 1928)، (Losch, 1954).

إن المناطق الحرة في الحاضر تختلف تماماً عن تلك التي في الماضي بالرغم من أنها لا زالت تساهم في تحقيق أهداف مماثلة، إلا أنها نمت وبشكل متزايد ومعقد ولهذا فهي مرتبطة بتزايد حجم ونوعية المبادلات الاقتصادية من خلال تحرير التجارة، حيث أن تحرير التجارة لم يلغ الحاجة إلى المناطق الحرة ولكن وسَّع دورها أكثر من ذلك.

إن المناطق الحرة هي شكل آخر من أشكال المفهوم القديم للمنطقة التجارية الحرة، حيث وجدت المناطق التجارية الحرة على طول الطرق التجارية والموانئ، والتي كانت تعنى بالتخزين، وتجارة الترانزيت، وإعادة التصدير، فإن المناطق الحرة بالمفهوم الحديث يمكن لها أن تتموقع في أي مكان وتعنى بتصنيع السلع لغايات التصدير (ILO, 1988)، بالإضافة لما سبق من غايات وجود المناطق التجارية الحرة، ففي الأردن تطور مفهوم المناطق الحرة ليشمل مفهوم مناطق معالجة الصادرات، بحيث أصبح الاول يستقطب الاستثمارات على اختلافها للإستثمار في النشاطات الاقتصادية المختلفة تجارية، وصناعية، وخدمية .

٣-١-٢ نشأة المناطق الحرة الأردنية وتطورها:

تعتبر المناطق الحرة الأردنية مجهزة تجهيزاً جيداً بالموظفين المؤهلين، التشريعات والإجراءات التنظيمية والبنية التحتية الضرورية لممارسة مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية. إن عملية إعادة التأهيل للمناطق الحرة الحالية حتى أصبحت تشمل مفهوم مناطق معالجة الصادرات هي إحدى الطرق الفعالة لجذب المبادرات الاستثمارية الخاصة وتحفيز التجارة الخارجية وزيادة قدرة البلد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل التكنولوجيا.

ترى الحكومة الأردنية المناطق الحرة على أنها أداة محفزة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية، لذا ظهرت فكرة إنشاء المناطق الحرة في عام (١٩٦٦) عندما كلفت الحكومة الأردنية منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بإجراء دراسة جدوى إقتصادية

لإنشاء منطقة حرة في الأردن وكانت نتائج الدراسة توصي بجدوى هذا المشروع، وعليه بدأت التجربة الأردنية في مجال المناطق الحرة في عام (١٩٧٣) عندما انشئت منطقة حرة صغيرة بمساحة (١٩) دونماً في ميناء العقبة لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمة تجارة الترانزيت، وبسبب زيادة الطلب على خدماتها في تلك الفترة قامت الحكومة آنذاك بزيادة المساحة المخصصة للمنطقة الحرة العقبة لتصبح (٢٠٠٠) دونم، وفي ظل نجاح التجربة في المنطقة الحرة العقبة، تمّ إنشاء مؤسسة المناطق الحرة الأردنية كمؤسسة مستقلة مالياً وإدارياً في عام (١٩٧٦)، ومن مهامها حينذاك إنشاء المناطق الحرة وإدارة الاستثمار فيها.

ونظراً للإستقرار السياسي والاقتصادي للأردن وموقعه الاستراتيجي ولنجاح تجربة المنطقة الحرة العقبة، تمّ التوسع في المناطق الحرة من خلال إنشاء المنطقة الحرة الزرقاء في عام (١٩٨٣) على شبكة طرق دولية تربط الأردن بالدول المجاورة، حيث بلغت المساحة الحالية لها حوالي (٥٢٠٠) دونماً، وفي عام (١٩٩٧) تمّ إنشاء المنطقة الحرة سحاب بمساحة (٧٠) دونماً في مدينة الملك عبدالله الثاني، لتقديم خدمات التخزين للمواد الأوليسة أو المنتجات الصناعية للمستثمرين فيها.

وفي عام (١٩٩٨) تمّ إنشاء المنطقة الحرة المطار في مطار الملكة علياء الدولي، بمساحة (٢٠) دونماً لتقديم خدمات التخزين للبضائع المارة عبر المطار، وتقوم أيضاً بتنظيم والرقابة على أنشطة المناطق الحرة الخاصة في المطارات المدنية، وتمّ توسعة مساحتها في عام (٢٠٠٣) لتصبح (٣٥) دونماً.

أما المنطقة الحرة الكرك فقد تمّ إنشاؤها في عام (٢٠٠١)، بمساحة (١٤٣) دونماً، داخل موقع مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية، لتقديم خدمات التخزين لمستثمريها، والإشراف على أنشطة المناطق الحرة الخاصة في منطقة جنوب الأردن.

وفي عام (٢٠٠٤) تمّ إنشاء المنطقة الحرة الكرامة على الحدود الأردنية العراقية بمساحة (٥٠٠) دونماً مستغلة كمناطق حرة عامة وخاصة، وبمساحة إجمالية وصلت إلى حوالي (١٥) ألف دونماً، لأغراض التوسع في كلا النوعين من المناطق، ويبين الجدول رقم (٣-١) توزيع المناطق الحرة العامة من حيث سنة التأسيس، ومساحتها وعدد العقود الإستثمارية في كل منها، ورأس المال المستثمر المصرح به، وعدد الأيدي العاملة الأردنية المستوعبة في كل منها في عام (٢٠٠٦).

وفي ظل النجاحات المطردة للمناطق الحرة في تحقيق أهدافها التنموية، وإنسجاماً مع الخطط الإقتصادية والإجتماعية للدولة، أعلنت منطقة المفرق التنموية الخاصة في الحادي والعشرين من

تشرين الثاني لعام ٢٠٠٦، ومنطقة إربد الإقتصادية التنموية في الأول من آيار لعـام (٢٠٠٧)، وأشير بإنشاء منطقة تنموية ثالثة في الجنوب في التاسع من أيلول لعام (٢٠٠٧)، ويهدف إنشاء مثل تلك المناطق إلى إحداث نقلة نوعية في التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، وخاصـة فـي مجالات الفقر، والبطالة، وتوفير فرص العمل للشباب، وبالتالي تحسين المـستويات المعيـشية للمواطنين، وذلك من خلال التركيز على جذب الإستثمارات المولدة لفرص العمل ذات النشاطات الإقتصادية عالية القيمة المضافة، وبهدف الإستفادة من قدرات وخبرات الشباب الأردني العلمية والعملية، ويأتي إطلاق مثل هذه المشاريع الإقتصادية الضخمة لضمان توزيع مكتسبات التنميـة لكل محافظات المملكة، بحيث تتلاءم تلك الأنشطة مع الميزات التنافسية لكل محافظة.

جدول رقم (٣- ١)

توزيع المناطق الحرة العامة حسب سنة التأسيس، والمساحة وعدد العقود الإستثمارية في كل منها، ورأس المال المستثمر المصرح به، وعدد الأيدي العاملة الأردنية المستوعبة في كل منها في عام (٢٠٠٦).

إسم المنطقة	سنة التأسيس	المساحة بالدونم	عدد العقود الإستثمارية	رأس المال المستثمر المصرح به بالمليون دينار	عدد الأيدي العاملة المستوعبة
الزرقاء	١٩٨٣	٥,٢٠٠	١٧٩٥	١٩٤	١١٢١٢
سحاب	١٩٩٧	٧٠	٤٩	٩,٣	١٧١
مطار الملكة علياء الدولي	١٩٩٨	٣٥	٢٢	١٤,٣	١٢١
الكرك	٢٠٠١	١٤٣	٢٥	١٣,١	٤٠
الكرامة	٢٠٠٤	١٥,٠٠٠	٦٨	٥	١٠٦
المجموع		٢٠٤٤٨	١٩٥٩	٢٣٥,٧	١١٦٥٠

المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة المناطق الحرة لعام (٢٠٠٦).

٣-١-٣ أنواع المناطق الحرة:

تتصف المناطق الحرة القديمة بأنها ساكنة، كثيفة العمالة ومحركها الأساسي هو الحوافز، أما النموذج الحديث فيتصف بأنه ديناميكي وفعّال، كثيف الاستثمارات على إختلافها، ومحركها الأساسي هو الإدارة الجيدة والحوافز المالية الموجهة نحو النشاطات الإقتصادية ذات الأهمية النسبية العالية.

ويقسّم إتحاد مناطق معالجة الصادرات العالمية* (Madani, 1999)، (Wepza, 2006)، المناطق الحرة بحسب المساحات ونوع الأنشطة الاستثمارية المقامة فيها إلى ما يلي:-

١- **مناطق ذات مساحة شاسعة:** وهي عبارة عن مناطق واسعة بسكان مقيمين مثل المناطق الاقتصادية الخاصة الصينية ومساحتها بالعادة أكبر من (١٠) الآف دونم.

٢- **مناطق ذات مساحة صغيرة:** وهي عبارة عن تلك المناطق التي تقل مساحتها عن (١٠) الآف دونم، وتكون محاطة بسياج وعلى المستثمرين أن تكون استثماراتهم ضمن حدود تلك المناطق ليستفيدوا من منافعها، فلا يوجد سكان مقيمون وإنما يمكن أن تشمل المشاريع المقامة بها على منامات للعاملين بتلك المشاريع مثل المناطق الحرة الأردنية.

٣- **مناطق ذات أغراض صناعية محدّدة:** وهي تهدف إلى إقامة مشاريع صناعية محددة ويمكن للشركات المستثمرة أن تتموقع في أي مكان مع بقاء فرصة تلقيها للمنافع المتمثلة في الحوافز والإعفاءات قائمة ومثال ذلك مناطق صناعة الحلي الهندية.

٤- **مناطق محدّدة الإنجاز:** وهي عبارة عن تلك المناطق التي تسمح بوجود المستثمرين فيها والذين يلتزمون بخصائص إنجاز معين مثل درجة الصادرات، مستوى التكنولوجيا، حجم الاستثمار، الخ. ويمكن للشركات المستثمرة أن تتموقع في أي مكان وتتلقى كافة الحوافز والإعفاءات مثل مصانع الهند الموجهة للتصدير وبرنامج مكسيكو ماكويلا.

أما في الأردن، فتنقسم المناطق الحرة حسب ملكية رأس المال ومصادر التمويل إلى ما يلي:

١- **مناطق حرة عامة:** وتموّل هذه المناطق وتدار بالإشراف المباشر من قبل مؤسسة المناطق الحرة لتقديم مختلف الخدمات والتسهيلات للمستثمرين العاملين فيها، حيث بلغ

---

* هو عبارة عن إتحاد دولي غير حكومي يشمل في عضويته جميع المناطق الحرة في العالم بمختلف أنواعها.

عددها حتى نهاية عام (٢٠٠٦) خمس مناطق حرة عامة، وساهمت في جذب ما قيمته (٢٣٥,٧٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) تتوزع على مختلف مشاريع الأنشطة الإستثمارية، ومنها على سبيل المثال المنطقة الحرة الزرقاء.

٢- **مناطق حرة خاصة:** وتموّل وتدار من قبل القطاع الخاص بإشراف إدراة مؤسسة المناطق الحرة كالمنطقة الحرة الخاصة بشركة الأسواق الحرة الأردنية المساهمة وهي تعمل في كافة المعابر البرية والموانئ البحرية، ففي ظل علاقة الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة فقد سُمح للقطاع الخاص بإقامة وإدارة مناطق حرة خاصة به تعمل في مختلف الأنشطة الأقتصادية (صناعية، تجارية وخدمية، متعددة الأغراض، إعلامية) حيث بلغ عددها (٣٥) منطقة حرة منتشرة في كافة ربوع الوطن برأس مال بلغ (٨٧٧,١٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٦)، ويأتي هذا التوسع المدروس في إقامة هذه المناطق انسجاماً مع نهج وتوجهات الدولة لإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص ليأخذ دوره الحقيقي في العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية ويساهم مساهمة فعالة في تحقيق الأهداف الوطنية إضافة إلى ذلك فان لكل منطقة من هذه المناطق خصوصية من حيث الاعتبارات التي أنشئت من اجلها سواء ما يتعلق بعامل الموقع بقربها من معابر الحدود البرية والبحرية والجوية لتنشيط حركة المبادلات التجارية الدولية او ما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية، ويبين الملحق رقم (٣-٢) و(٣-٣) المناطق الحرة الخاصة وحجم رؤوس الأموال المصرح بها والنشاط الذي تمارسه كل منطقة، وتساهم المناطق الحرة الخاصة بإجتذاب ما نسبته (٣٩,٧%) من القوى العاملة الأردنية من إجمالي القوى العاملة (أردنية وغير أردنية) المستخدمة فيها، آخذين بعين الإعتبار بأن ما نسبته (٩٢%) من القوى العاملة الأردنية يعملون في الأنشطة الصناعية بينما (٨%) منهم فقط يعملون في الأنشطة التجارية، حيث أن لإرتفاع نسبة العاملين في الأنشطة الصناعية دلالات واضحة تتفق مع الأهداف الإجرائية الخاصة بخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦) والتي تركز على تشجيع الإستثمار وبالذات الإستثمار الصناعي لغايات التصدير، ولأن الإستثمار الصناعي بمختلف أوجهه يستوعب عمالة بنسب أكبر من غيره من الممارسات الإستثمارية الأخرى وبالتالي المساهمة ما أمكن في تخفيض معدل البطالة.

٣- **مناطق حرة مشتركة:** تموّل وتدار من قبل إدارة مشتركة بين مستثمرين من القطاع الخاص أو بين القطاع العام والقطاع الخاص محلياً و/أو أجنبياً أو حتى بين مؤسسات القطاع العام لنفس الدولة المضيفة أو/و مؤسسات القطاع العام لدولة أخرى ومثال ذلك شركة

المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة والتي تقع على الحدود الأردنية السورية وتهدف لتقديم خدمات التخزين وتجارة الترانزيت وتوفير البنى التحتية اللازمة لإقامة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

٣-١-٤ أهداف مؤسسة المناطق الحرة الأردنية:

إن مؤسسة المناطق الحرة كغيرها من المؤسسات الاستثمارية الوطنية، أنشئت وكما سبق ذكره في عام (١٩٧٦) لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية التنموية، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى أهداف وطنية وأخرى مؤسسية.

<u>أ- الأهداف الوطنية:</u>

وهي عبارة عن الغايات الوطنية المرجوة من إنشاء المناطق الحرة والتي تهدف كغيرها من المؤسسات الاستثمارية إلى:

١- المساهمة في خفض العجز المزمن في الميزان التجاري وبالتالي المساهمة في خفض العجز في الميزان الجاري من خلال تشجيع الصادرات والتنوُّع في المنتجات المصدرة، وتعدد الأسواق الخارجية.

٢- التحفيز على إنشاء صناعات سلعية موجهة للتصدير وبالأخص تلك السلع المنتجة ضمن حدود المناطق الحرة، وذلك لإعتبار التصنيع المفتاح الرئيسي في عملية التحوّل الاقتصادي ويتضح ذلك من خلال إستعراض نص المادة رقم (١٣/ب) من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢) وتعديلاته (قانون مؤسسة المناطق الحرة، ١٩٨٤).

٣- ولتعزيز الدور الريادي للقطاع الخاص من خلال إنشاء المناطق الحرة الخاصة والمشتركة وتطوير مناطق حرة جديدة في المملكة والتوسع في القائم منها، كذلك تقديم وتوفير فرص إستثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب على حدٍّ سواء، من خلال توفير البيئة الاستثمارية الملائمة والمناسبة لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية اللازمة للعملية التنموية الاقتصادية، وبالتالي تعزيز استقرار سعر الصرف الأجنبي للدينار الأردني من خلال رفد الإحتياطي من العملات الصعبة، ونقل التكنولوجيا والتي تسهم في تدريب العمالة المحلية وإكسابها المهارات اللازمة في العملية الانتاجية وزيادة المهارات والخبرات الإدارية للكوادر المحلية حيث أسهم ذلك في تحسين الانتاجية والفعالية وزيادة درجة التنافسية للسلع الأردنية.

٤- ومن أهم الأهداف الوطنية التي تسعى مؤسسة المناطق الحرة إلى المساهمة في تحقيقها هو تحفيز المشاريع التي تستخدم وتستغل المصادر الانتاجية المحلية المتاحة (العمل، المواد الأولية المتوفرة) من خلال استخدامها الاستخدام الأمثل لها وخلق فرص عمل جديدة للعمالة

المحلية وبالتالي الإسهام في تخفيض معدلات البطالة، ويتجلى ذلك من خلال المادة (٢٠) من نظام تسجيل المؤسسات وترخيصها في المناطق الحرة والتي تنص على أنه " يجب على أي شخص مسجل أن يوظف ليس أقل من (٥٠)% من الأردنيين من مجموع الموظفين الذين يستخدمهم في مؤسسته" (نظام تسجيل المؤسسات وترخيصها في المناطق الحرة، ٢٠٠٣)، ومن أهدافها الوطنية أيضاً إنشاء روابط بينها وبين السوق المحلي لسد الطلب الزائد على بعض السلع تلبية لحاجات ورغبات الأفراد.

ب- الأهداف المؤسسية:

إن الإسهام في تحقيق الأهداف الوطنية لا يتحقق ما لم يتم وضع مجموعة من الأهداف المؤسسية والتي من خلال تحقيقها تسهم المؤسسة في الوصول إلى الأهداف الوطنية، ومن أهم هذه الأهداف:

١- المحافظة على المستثمرين الحاليين والعمل على جذب مستثمرين آخرين.

٢- العمل على تحقيق رضا المستثمرين والمتعاملين مع المناطق الحرة وذلك من خلال التعرف على احتياجاتهم بإستخدام المسوح والدراسات العلمية.

٣- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال المشاركة في المؤتمرات والمنتديات ذات العلاقة بالإستثمار والمستثمرين محليا ودوليا.

٤- العمل على تعظيم العائد المالي للمؤسسة من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية والمالية وإعادة الهيكلة الوظيفية التي يترتب عليها إعادة توزيع تلك الموارد وحسبما تقتضيه الحاجة.

٥- العمل على تحقيق الرضا الوظيفي للموظفين مما له الأثر الكبير في إنجازهم الوظيفي والوصول إلى مستوى إنجاز عالٍ لهم من خلال نظام الحوافز ومن خلال تطوير مهاراتهم وقدراتهم بإشراكهم وإيفادهم لدورات تأهيلية وتدريبية محلياً ودولياً.

٦- التحسين المستمر لكم الخدمات ونوعيتها من خلال التوسع في المناطق الحرة الحالية أو تطوير مناطق حرة جديدة وكذلك تطوير تقنيات ووسائل حديثة لتقديم خدماتها الإستثمارية الإجرائية.

٣-١-٥ الحوافز والخدمات والتسهيلات المقدمة من مؤسسة المناطق الحرة الأردنية:

٣-١-٥-١ الحوافز:

إن مفهوم تشجيع الإستثمارات يقتصر على تزويد المستثمرين الراغبين بالإستثمار في موقع ما بالمعلومات الضرورية، والمتعلقة بتلك الإستثمارات كالقوانين ذات العلاقة والإجراءات الإدارية والفنية المتوفرة كسلعة عامة، بينما يعتبر تقديم الحوافز المالية هي المحرك الأساسي للمستثمرين حيث إن القيمة النقدية لهذا الدعم قد يفوق إجمالي قيمة الحوافز الإستثمارية (Shah, 2003)، (Madani, 1999)، ويمكن تقسيم حوافز الإستثمار إلى ثلاث مجموعات، وهي:

أ- الحوافز التنظيمية:

وهي عبارة عن مجموع السياسات التي تعمل على جذب المشاريع الإستثمارية بعرضها وتقديمها ومعاملتها معاملة إستثنائية، بحيث تستثنى من الأنظمة والقوانين الوطنية، وتركز هذه الإستثناءات على الجوانب البيئية، والإجتماعية، والمتطلبات المتعلقة بسوق العمل والمحددة من قبل المستثمرين، وفيما يتعلق بالمناطق الحرة فإن هذه الحوافز تتمثل في مرونة أنظمة الإستثمار المباشر والإجراءات الإدارية المبسطة.

ب-الحوافز المالية:

وتتضمن هذه المجموعة من الحوافز تخفيف العبء الضريبي على المستثمرين و/أو على مستخدميهم، وتساعد هذه الحوافز بشكل مباشر في خفض كلف الإنتاج والتصدير، وقاعدتها الشائعة تتطلب إجراء تعديلات تشريعية حتى يتسنى للبلد المضيفة للإستثمارات تقديم تلك الحوافز، وتتمثل هذه الحوافز في تخفيض معدلات الضريبة الإجتماعية، والضرائب الشخصية، وضريبة الدخل، والضريبة الإضافية، وضريبة الأرباح، والضرائب على تعويضات العاملين، وتخفيض الضرائب والتعرفة الجمركية على الواردات والصادرات، وغالباً ما تقدم هذه الحوافز لزيادة التدفقات من الإستثمارات الأجنبية المباشرة لسد فجوة الموارد والتكنولوجيا اللازمة للتطور الإقتصادي.

ج-الحوافز التمويلية:

تتضمن الإنفاق الوطني لجذب المستثمرين أو إقناعهم وتحفيزهم على الإستثمار في موقع معين، وغالبا ما تبرر بالحاجة لتعويض أولئك المستثمرين عن الأضرار المحسوسة لموقع معين، وقد تتخذ شكل القيام بتجهيز البنى التحتية المناسبة والضرورية للمشاريع الإستثمارية، وحفز البنوك التجارية على تقديم التسهيلات الإئتمانية لهم.

وتعتبر المناطق الحرة الأردنية بيئة جيدة وخصبة لممارسة مختلف الأنشطة الإقتصادية المختلفة وذلك "لأن التدخل الحكومي الجيد يكون في أدنى مستوياته، بحيث يمكن للمتعاملين إقامة مشاريع خاصة فيما بينهم في سوق غير مقيدة، ويجب أن يكون ذلك التدخل مقتصراً على تزويد البيئة القانونية المناسبة" (Greenway & Chris Miller, 1993)، وتتبع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية سياسة الحوافز الموجهة، والتي تركز على النشاطات التي يتوقع منها زيادة القيمة المضافة وزيادة مستويات التشغيل كالأنشطة الصناعية.

وفي هذا المجال تقدم مؤسسة المناطق الحرة حزمة من الحوافز للمستثمرين العاملين والراغبين بإقامة مشاريعهم الاستثمارية على إختلافها ضمن حدود تلك المناطق، والتي تتمثل في نص المادة رقم (١٣/د) من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢) وتعديلاته وهي:

١- إعفاء أرباح المشاريع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة (١٢) سنة للبضائع التي يتم تصديرها إلى خارج المملكة وكذلك تجارة الترانزيت، ويستثنى من ذلك الإعفاء الأرباح المتأتية من البضائع التي تدخل السوق المحلي لغايات الاستهلاك.

٢- إعفاء رواتب وعلاوات الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية.

٣- إعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدرة منها لغير السوق المحلي من رسوم الاستيراد والتصدير والرسوم الجمركية وسائر الضرائب والرسوم المترتبة عليها بإستثناء بدلات الخدمات والأجور.

٤- إعفاء الأبنية والإنشاءات العقارية التي تقام في المنطقة الحرة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الأبنية والأراضي.

٥- السماح بتحويل رأس المال المستثمر في المنطقة الحرة والأرباح الناشئة عنه إلى خارج المملكة.

٦- إعفاء منتجات المشاريع الصناعية في المناطق الحرة عند وضعها للإستهلاك في السوق المحلية من الرسوم الجمركية، في حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها.

٧- عمدت إدراة مؤسسة المناطق الحرة على التنسيق مع الوزارات والدوائر الرسمية والأهلية ذات العلاقة، لفتح فروع أو مكاتب لها في حرم المناطق الحرة، لغايات تقديم خدماتها المساندة المتنوعة للمستثمرين، والمكملة للخدمات المقدمة منها إليهم، وتبسيطا للإجراءات وتوحيدها بإختصار تلك المتشابهة والمتداخلة.

٣-١-٥-٢ **<u>الخدمات والتسهيلات:</u>** يمكن تقسيم الخدمات والتسهيلات المقدمة للمستثمرين والمتعاملين مع مختلف الأنشطة الإستثمارية في المناطق الحرة إلى قسمين:

<u>٣-١-٥-٢-١ الخدمات والتسهيلات المقدمة من مؤسسة المناطق الحرة الأردنية:</u>

تتمثل الخدمات والتسهيلات التي تقوم المؤسسة بتزويدها للمستثمرين فيما يلي:

١- تجهيز واستمرار تزويد المناطق الحرة بالمرافق العامة والخدمات والبنية التحتية المتطورة من كهرباء ومياه وشبكة إتصالات حديثة وشبكة طرق داخلية جيدة ومتابعة شؤون المستثمرين.

٢- إنشاء الساحات والمستودعات لتغطية احتياجات المستثمرين.

٣- إن الخدمات الأساسية للمناطق الحرة هي عملية تخزين البضائع، والتصنيع لغايات التصدير، وتم تنظيم هذه العمليات من خلال آليات عمل مختلفة ومعتمدة من قبل المستثمرين.

٤- العمل على فتح فروع لعدد من البنوك داخل المناطق الحرة لتسهيل عمل المستثمرين وتأمين كافة الخدمات المصرفية وفتح فروع لشركات التخليص والتأمين.

٥- تسجيل الشركات المستثمرة في المناطق الحرة بدلاً من وزارة الصناعة والتجارة إختصاراً للوقت والجهد.

٦- إصدار شهادات منشأ مناطق حرة للمنتجات الصناعية التي تنتج داخل المناطق الحرة والتي تقل نسبة المدخلات المحلية فيها عن (٤٠%).

٧- تشغيل البوابة الالكترونية للمؤسسة ليتمكن المستثمرون والمتعاملون مع المناطق الحرة من متابعة معاملاتهم وإنجازها والاطلاع على آخر ما يستجد من تعليمات تخص المستثمرين.

٨- الاشتراك في المعارض الدولية وبشكل دوري للمساهمة في تسويق منتجات وبضائع المستثمرين.

<u>٣-١-٥-٢-٢ الخدمات والتسهيلات المقدمة من خارج مؤسسة المناطق الحرة الأردنية:</u>

تقوم مؤسسة المناطق الحرة بالإشراف على الخدمات المقدمة من الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات الأهلية ذات العلاقة بالأنشطة الإستثمارية الممارسة فيها، وتنقسم هذه الخدمات إلى نوعين، هما:

I. الخدمات المساندة الخاصة: حيث تسمح مؤسسة المناطق الحرة بقيام القطاع الخاص بإنشاء مشاريع تهدف إلى تقديم الخدمات المتنوعة والمتطورة والتي يطلبها المستثمرون تلبية لإحتياجاتهم فيما يتعلق بأنشطتهم الإستثمارية، كشركات التأمين، وغرفة تجارة الزرقاء، والبنوك التجارية، وشركات التخليص، ومقاولي النقل والمناولة، ومكاتب الخدمات العامة، ومكاتب الإستشارات القانونية، والمطاعم ... الخ.

II. الخدمات المساندة العامة (الرسمية): وهي تتمثل في الخدمات المقدمة من الوزارات والدوائر ذات العلاقة ممثلة في مكاتبها أو موظفيها المقيمين في موقع المناطق الحرة تسهيلاً للإجراءات وإختصاراً للوقت، كمركز لدائرة الجمارك العامة، ومكتب لدائرة ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات، قسم ترخيص السواقين والمركبات، مكتب لشرطة إدارة الإنتربول.

٣-١-٦ عوامل نجاح المناطق الحرة الأردنية:

تتميز المنطقة الحرة الناجحة بحركة فعَّالة تؤدي إلى زيادة قدرة جاذبيتها للإستثمارات وتكثف من إستقطاب الإستثمارات ذات القيمة النوعية والكمية لرؤوس الأموال ومنافعها من خلال إتباع سياسات وإستراتيجيات تهدف إلى جذب المزيد من تلك الإستثمارات مع ضمان درجة عالية من المحافظة على رأس المال وحفظ حقوق مالكيها من أجل إستثمارات آمنة بإستخدام إجراءات قانونية وتنظيمية مرنة، أضف إلى ذلك بأن نجاح المنطقة الحرة في تحقيق الأهداف المرجوة منها يعتمد إلى حدٍ كبير على تزويد إدارتها بالكادر الوظيفي عالي المهارة والبنية التحتية المؤهلة حتى تضمن إستمرارية تزويد الخدمات الأساسية للمستثمرين فيها، وكذلك إستمرارية التطوير لكل من جودة الخدمات المقدمة منها وطرق تزويد تلك الخدمات للمتعاملين معها.

وحتى نضمن نجاح أي مشروع إستثماري تمت دراسته من ناحية إقتصادية، لابدَّ له من توفر البيئة الاستثمارية الملائمة، حيث تعرف البيئة الاستثمارية على أنها مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعوامل أخرى تشكل المزايا العامة لدولة ما وتؤثر فيها والتي بدورها تؤثر في عملية صنع القرار الاستثماري. ويمكن إجمالها فيما يلي:

١- توفر البيئة والظروف الاستثمارية المناسبة في الأردن: حيث يتمتع الأردن بتوفر مزايا الاستقرار السياسي والأمن حيث يعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة في ممارسة النشاطات الاقتصادية وذلك للعلاقة بينهما، ومؤثراً أساسياً في اتخاذ القرار الاستثماري الناجح سواء على المستوى المحلي أو الأجنبي (الغرايبة والعزام، ١٩٩٧)، وتتمتع أيضاً بعلاقات سياسية وتجارية دولية مكنتها من الدخول في عضوية التكتلات العالمية بعد إعادة صياغة وتعديل التشريعات والأنظمة ذات الصبغة الاستثمارية. أضف إلى ذلك توفر التشريعات والأنظمة المرنة والتي تكفل الأمان للإستثمار وتضمن حقوق مالكي رؤوس الأموال بالإضافة

إلى تزويدهم بوسائل متطورة ومؤهلة لتقديم الخدمات الإجرائية الضرورية لإتمام العملية الاستثمارية. وأخيراً توفر خدمات العمل المؤهلة والمتخصصة اللازمة للعملية الانتاجية.

٢- الموقع الاستراتيجي للأردن من حيث أنه يتمتع بموقع متوسط بين دول الإقليم وباقي دول العالم.

٣- توفر البنى التحتية المؤهلة والمناسبة كشبكات الطرق البرية والجوية وشبكات الاتصالات المتطورة والكهرباء والمياه وأنظمة تصريف المياه ... الخ.

٤- توفر الأرضية الخصبة لبروز أنشطة تجارية دولية بينية، تتمثل في الاتفاقيات التجارية الدولية بين الأردن والعديد من الدول الأخرى، والتي ترتكز على تنافسية المنتجات، وبالتالي إسهام وجود هذه الإتفاقيات في دفع المنتجات المحلية إلى تحسين جودتها حسب مقاييس الجودة العالمية، من أجل رفع درجة التنافسية لتلك المنتجات.

٣-٢-١ الأهمية الإقتصادية للمناطق الحرة الأردنية:

تنبع الأهمية الإقتصادية للمناطق الحرة الأردنية من الأهداف والغايات المرجوة من إنشاء مثل تلك المناطق، حيث لعبت المناطق الحرة دوراً كبيراً وهاماً في عملية تهيئة البيئة الإستثمارية وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتطوير الصناعات المحلية مما كان له الأثر الكبير على إقتصاديات الدول المضيفة لها محلياً وعالميا، بالإضافة إلى تأثيرها على التجارة العالمية، لذا فقد إرتفع عددها في العالم إلى أكثر من (٥٠٠٠) منطقة حرة وبلغ حجم التجارة في هذه المناطق أكثر من (٤٠٠) مليار دولار، وبلغ عددها أكثر من (٣٥) منطقة حرة في (١٣) دولة عربية (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٦)، (World Trade Center, 2002)، ويمكن إجمال أهميتها الإقتصادية فيما يلي:

١- تعتبر الحاضن المناسب لسياسة التصدير لغايات النمو الاقتصادي، وتعتبر كذلك السياسة البديلة لسياسة إحلال الواردات في الدول النامية لصغر إقتصاديات تلك الدول، وعدم مقدرتها على إنتاج السلع البديلة للواردات بتكاليف أقل، وتعمل على تشجيع الصادرات. وتساعد المناطق الحرة في الحدّ من هجرة رأس المال الوطني اللازم لتحقيق التنمية الإقتصادية، وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال توفير البيئة الاستثمارية الملائمة ذات الأثر الإيجابي الكبير على الاقتصاد المحلي، والمتمثل في رفد الاقتصاد الوطني بالعملات الصعبة مما يعزز من استقرار سعر الصرف الأجنبي للدينار الأردني.

٢- تسهم في نقل التكنولوجيا مما يساهم في إتاحة الفرصة للأفراد والمؤسسات الاستثمارية المحلية لإكتساب المعرفة والخبرة، ووضعهم في صورة آخر التطورات التكنولوجية المتعلقة بأساليب الإنتاج الحديثة اللازمة لنمو مشاريعهم، وكذلك رفع مهاراتهم العملية والإدارية.

٣- تعمل على زيادة فرص العمل المتاحة للعمالة المحلية وبالتالي المساهمة في تخفيض معدلات البطالة، ورفع المستويات المعيشية للعاملين في المشاريع المقامة في المناطق الحرة، حيث بينت بعض الدراسات الخاصة بإتحاد مناطق معالجة الصادرات بأن متوسط الدخل الفردي المتحقق للعاملين داخل تلك المناطق أعلى من متوسط الدخل الفردي للعاملين في السوق المحلي.

٤- تساهم في تنمية روح المنافسة فيما بين النشاطات المتشابهة، وتساعد في تنويع المنتجات فالنشاطات الاقتصادية ضمن حدود هذه المناطق تنتج سلعاً وخدمات متنوعة لغايات التصدير (منتجات نهائية، منتجات وسيطة، خدمات تجارية، خدمات سياحية، خدمات إعلامية، خدمات لوجستية (صيانة الطائرات، تموين الطائرات في المطارات المدنية))، ولتلبية الطلب الزائد على بعض السلع الاستهلاكية في السوق المحلي.

٥- تساهم المناطق الحرة في تنمية وتطوير القطاعات الإقتصادية ذات العلاقة كقطاع النقل، قطاع البنوك، قطاع التأمين، قطاع الفنادق وتجارة التجزئة وبعض القطاعات التصنيعية التي ترفد المشاريع القائمة فيها بمستلزمات الإنتاج.

٦- تساهم المناطق الحرة في إيجاد تعاون مشترك بين القطاع الخاص والقطاع العام وتشجيع قيام المشاريع الاقتصادية المشتركة بين مؤسسات القطاع الخاص محلياً ودولياً وتقديم الدعم اللوجستي لها وبالتالي تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية وتقليل العبء المادي والمالي عن الحكومة.

٧- تعتبر المناطق الحرة إحدى منافذ الأردن على العالم المتطور كغيرها من الدول النامية، وتلعب دوراً متزايداً في تنمية التجارة الدولية في ظل الإتفاقيات العالمية والإقليمية والثنائية والتي بمجملها تهدف إلى فتح الأسواق وإزالة الحواجز بين الدول .

٣-٢-٢ تقييم الدور الاقتصادي لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية:

يتناول هذا الجزء موجزاً لتقييم الدور الإقتصادي لمؤسسة المناطق الحرة، نظراً لعدم توفُّر البيانات الأساسية للتقييم حول مختلف الأنشطة الإستثمارية لسنوات مختلفة كحجم رأس المال المستثمر المصرح به للشركات والأفراد حسب جنسيته، بإستثناء عدد العقود الإستثمارية في المناطق الحرة العامة دون توزيعها حسب المناطق أو حسب النشاط، لذا تمَّ الإكتفاء بتناول هذا التقييم من خلال إستعراض البيانات الرقمية للفترة من (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، ويتمثل هذا التقييم في تحليل بعض المؤشرات المتوفرة عن المناطق الحرة من حيث حجم الاستثمار، وحركة التجارة، والخدمات، والبنى التحتية في المناطق الحرة، وكذلك أثر الاستثمار وحركة التجارة في المناطق الحرة على القطاعات الاقتصادية الأخرى (التقرير السنوي لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية، (٢٠٠٥)، و(٢٠٠٦))، وكما يلي:

٣-٢-٢-١ <u>حجم الاستثمار في المناطق الحرة الأردنية:</u>

تعمل مؤسسة المناطق الحرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي من خلال إنشاء وتطوير المناطق الحرة العامة والخاصة والتوسع فيها، ويمكن إظهار تطور عدد العقود الاستثمارية وتطور رأس المال المستثمر وتوزيعه بين المناطق الحرة وبين الأنشطة الاستثمارية المختلفة، وأثره على العمالة الأردنية المستخدمة في تلك الأنشطة وتوزيعها من خلال التحليل التالي:

أ-**العقود الإستثمارية:**

١- سجل عدد العقود الإستثمارية في المناطق الحرة العامة تطوراً مطرداً للفترة من (١٩٩٨-٢٠٠٦)، حيث بلغ (١٠٧٦) عقداً في عام (١٩٩٨)، و(١٩٥٩) عقداً في عام (٢٠٠٦)، وبلغ متوسط معدلات النمو في عدد العقود الإستثمارية لتلك الفترة حوالي (٧,١%). أنظر الملحق رقم (٣-٤) الشكل رقم (١٣)، مما يدل على .

٢- إرتفع عدد العقود الاستثمارية في المناطق الحرة العامة من (١٩٢٠) عقداً في عام (٢٠٠٥) لمختلف الأنشطة الاستثمارية إلى (١٩٥٩) عقداً في عام (٢٠٠٦) وبمعدل نمو (٢%)، ويعود ذلك إلى التوسع في المساحة الحالية للمنطقة الحرة الزرقاء، في حين إرتفع عدد عقود المناطق الحرة الخاصة إلى (٣٥) عقداً في عام (٢٠٠٦)، وبمعدل نمو (١٧%) مقارنة بالعام (٢٠٠٥)، ويعزى ذلك إلى إيمان مؤسسة المناطق الحرة الأردنية بضرورة الشراكة مع القطاع الخاص لغايات المساهمة في تحقيق مستويات مرغوبة من التنمية. أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (١).

٣- إرتفع عدد العقود الاستثمارية في المنطقة الحرة الزرقاء من (١٧٠٨) عقداً في عام (٢٠٠٥) لمختلف الأنشطة الاستثمارية إلى (١٧٩٥) عقداً في عام (٢٠٠٦)، وبمعدل نمو (٥%)، ويرجع ذلك كما ذُكر سابقاً للتوسع في مساحة المنطقة الحرة الزرقاء بحيث وصلت إلى (٥٢٠٠) دونما، وبلغت حصة النشاط التجاري من هذا النمو حوالي (٥٦,٣%)، والنشاط الصناعي (١٣,٨%)، والنشاط الخدمي (٢٩,٩%)، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (٢) و(٣).

٤- شكل عدد العقود المبرمة مع المناطق الحرة العامة ما نسبته (٩٨,٢%) من إجمالي العقود المبرمة في المناطق الحرة العامة والخاصة في عام (٢٠٠٦)، في حين بلغت تلك النسبة لعقود المناطق الحرة الخاصة (١,٨%) لنفس العام، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (٤).

٥- شكل عدد العقود المبرمة مع المنطقة الحرة الزرقاء النصيب الأكبر، حيث بلغت حصة المنطقة الحرة الزرقاء من إجمالي العقود المبرمة مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية في المناطق الحرة العامة والخاصة ما نسبته (٩٠%) في عام (٢٠٠٦)، وما نسبته (٩٢%) من إجمالي عدد العقود المبرمة في المناطق الحرة العامة لنفس العام، ويرجع ذلك للموقع الجغرافي المتميز للمنطقة الحرة الزرقاء عن باقي المناطق، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (١) و(٤).

٦- إحتل النشاط الصناعي في المنطقة الحرة الزرقاء المرتبة الأولى من حيث معدل النمو في عدد العقود الصناعية حيث بلغ هذا المعدل (٩%) في عام (٢٠٠٦)، ثم النشاط الخدمي (٧%)، وأخيراً النشاط التجاري (٤%)، ويعزى ذلك لتركيز إدراة المناطق الحرة الأردنية على تشجيع إنشاء الإستثمارات الصناعية، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (٢) و(٣).

٧- إحتل النشاط التجاري المرتبة الأولى من حيث حصته من إجمالي عدد العقود الإستثمارية في المنطقة الحرة الزرقاء في عام (٢٠٠٦) حيث بلغت (٧٠,٨%)، وتلاه النشاط الخدمي الذي بلغت حصته من إجمالي عدد العقود الإستثمارية في المنطقة الحرة الزرقاء (٢٠,٩%)، وأخيراً النشاط الصناعي الذي بلغت حصته (٨,٣%)، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (٥).

ب-رأس المال:

١- نما إجمالي رأس المال المستثمر المصرح به في المناطق الحرة العامة والخاصة بنسبة (٨%) في عام (٢٠٠٦)، وإرتفعت قيمته في المناطق الحرة العامة من (١٩١,٥) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) لمختلف الأنشطة الاستثمارية إلى (٢٣٥,٧) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) وبمعدل نمو (٢٣%)، في حين إرتفعت قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المناطق الحرة الخاصة إلى (٨٧٧,١) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) وبمعدل نمو (٥%) مقارنة بالعام (٢٠٠٥)، ويعزى ذلك إلى تحسين إدارة المناطق الحرة الأردنية لخدماتها الإجرائية، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (٦).

٢- إرتفعت قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المنطقة الحرة الزرقاء من (١٤٥,٦) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) لمختلف الأنشطة الاستثمارية إلى (١٩٤) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) وبمعدل نمو (٣٣%)، وبلغت حصة النشاط التجاري من هذا النمو حوالي (٩٠,١%)، والصناعي (٨,٧%)، والنشاط الخدمي (١,٢%)، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (٦) و(٧).

٣- شكلت قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المناطق الحرة العامة ما نسبته (٢١,٢%) من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المناطق الحرة العامة والخاصة في عام (٢٠٠٦)، في حين بلغت تلك النسبة لعقود المناطق الحرة الخاصة (٧٨,٨%) لنفس العام، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (٦).

٤- بلغت حصة المنطقة الحرة الزرقاء من قيمة رأس المال المستثمر المصرح به فيها من إجمالي تلك القيمة في المناطق الحرة العامة والخاصة حوالي (١٧,٤%) في عام (٢٠٠٦)، وما نسبته (٨٢,٣%) من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المناطق الحرة العامة لنفس العام، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (٨) و(٩).

٥- إحتل النشاط التجاري في المنطقة الحرة الزرقاء المرتبة الأولى من حيث معدل النمو في قيمة رأس المال المستثمر المصرح به حيث بلغ هذا المعدل (٣٥%) في عام (٢٠٠٦)، وتساوى كل من النشاطين الصناعي والخدمي في معدل النمو الذي بلغ (٢٤%)، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (١٠).

٦- إحتل النشاط التجاري المرتبة الأولى من حيث حصته من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المنطقة الحرة الزرقاء في عام (٢٠٠٦) حيث بلغت (٨٧%)، وتلاه النشاط الصناعي الذي بلغت حصته من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المنطقة الحرة الزرقاء (١١%)، وأخيراً النشاط الخدمي الذي بلغت حصته (٢%)، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (١١).

٧- يقدر رأس المال المستثمر غير المسجل في المنطقة الحرة الزرقاء بحوالي (٤٥,٩٦٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٦)، بحيث يصبح إجمالي قيمة رأس المال المستثمر في المنطقة الحرة الزرقاء حوالي (٢٣٩,٩٦٠) مليون دينار.

ج- <u>أثر الإستثمار على العمالة:</u>

١- <u>العمالة الأردنية في المناطق الحرة العامة والخاصة.</u>

وصل إجمالي عدد العمالة الأردنية وغير الأردنية الدائمة المستقطبة من قبل المناطق الحرة العامة والخاصة إلى (٢٠,١٠٦) ألف عامل في عام (٢٠٠٦)، منهم (١٦,٠٥٣) ألف عامل أردني يشكلون ما نسبته (٨٠%) من إجمالي العمالة المستوعبة، يتوزعون على الأنشطة الرئيسية الممارسة في المناطق الحرة كما يوضّح الجدول رقم (٢٥) في الملحق رقم (٣-٤)، وكالآتي:

I. <u>النشاط الصناعي:</u> يحتل هذا النشاط المرتبة الأولى في إستقطاب العمالة الأردنية حيث يعمل فيه (٧,٥١١) آلاف عامل أردني في عام (٢٠٠٦) بنسبة وصلت إلى (٦٦,١%) من إجمالي العمالة الصناعية في المناطق الحرة العامة والخاصة، ويشكلون ما نسبته (٣٧,٤%) من إجمالي العمالة المستوعبة في المناطق الحرة العامة والخاصة، ويشكلون ما نسبته (٤٦,٨%) من إجمالي العمالة الأردنية المستوعبة في المناطق الحرة العامة

والخاصة، أما في المناطق الحرة الخاصة فيبلغ عددهم (٤,٠٦١) ألف عامل أردني يشكلون ما نسبته (٩٢,٢%) من إجمالي العمالة الأردنية المستوعبة من قبل المناطق الحرة الخاصة، و(٥٣,١%) من إجمالي العمالة الصناعية المستوعبة من قبل المناطق الحرة الخاصة، و(٣٥,٨%) من إجمالي العمالة الصناعية المستوعبة من قبل المناطق الحرة العامة والخاصة، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (٢٥)، مما يعني أن المناطق الحرة الأردنية تعنى وبدرجة كبيرة في التشجيع على إنشاء المشاريع الصناعية وتشجّع قيام تلك المشاريع لغايات التصدير الأمر يوضح بأن المؤسسة تحقق أهدافها بما يتفق مع الأهداف الوطنية والتي من بينها زيادة درجة التنافسية والجاذبية للصادرات الأردنية عالمياً والتقليل من معدلات البطالة.

II. **<u>النشاط التجاري:</u>** يحتل هذا النشاط المرتبة الثانية في إستقطاب العمالة الأردنية حيث يعمل فيه (٥,٤٣٤) آلاف عامل أردني في عام (٢٠٠٦) بنسبة وصلت إلى (٩٦%) من إجمالي العمالة التجارية في المناطق الحرة العامة والخاصة، ويشكلون ما نسبته (٢٧%) من إجمالي العمالة في المناطق الحرة العامة والخاصة، وما نسبته (٣٣,٩%) من إجمالي العمالة الأردنية المستوعبة من قبل المناطق الحرة العامة والخاصة، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (٢٩).

III. **<u>النشاط الخدمي:</u>** يحتل هذا النشاط المرتبة الثالثة في إستقطاب العمالة الأردنية حيث يعمل فيه (٣١٠٨) آلاف عامل أردني في عام (٢٠٠٦) بنسبة وصلت إلى (١٠٠%) من إجمالي العمالة الخدمية في المناطق الحرة العامة والخاصة، ويشكلون ما نسبته (١٥,٥%) من إجمالي العمالة في المناطق الحرة العامة والخاصة، ويشكلون ما نسبته (١٩,٤%) من إجمالي العمالة الأردنية في المناطق الحرة العامة والخاصة، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (٣٠).

IV. وصل إجمالي العدد المقدّر للعمالة الأردنية العرضية واليومية المستقطب من قبل مختلف الأنشطة الاستثمارية في المناطق الحرة الأردنية إلى (٢٠٠٠) عامل يومياً.

٢- <u>العمالة الأردنية في المنطقة الحرة الزرقاء.</u>

قُدِّر حجم العمالة في المنطقة الحرة الزرقاء بحوالي (١١,٦٧١) ألف عامل يعملون في مختلف الأنشطة الإقتصادية، ويشكلون ما نسبته (٥٨,٠٥%) من إجمالي العمالة المستوعبة في المناطق الحرة العامة والخاصة، منهم (١١,٢١٢) ألف عامل أردني يشكلون ما نسبته (٦٩,٨%) من إجمالي العمالة الأردنية المستوعبة من قبل المناطق الحرة العامة والخاصة،

و(٥٥,٨%) من إجمالي العمالة المستوعبة من قبل المناطق الحرة العامة والخاصة، و(٩٦%) من إجمالي العمالة المستوعبة من قبل المنطقة الحرة الزرقاء، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (٢٥) و(٢٧)، وهم يتوزعون كالتالي:

- يحتل النشاط التجاري في المنطقة الحرة الزرقاء المرتبة الأولى في إستقطاب العمالة الأردنية، حيث أن (٤,٨٧٢) آلاف عامل أردني يعملون في النشاط التجاري يشكلون (٤٣,٥%) من إجمالي العمالة الأردنية المستوعبة من قبل المنطقة الحرة الزرقاء، و(٨٦,٣%) من إجمالي العمالة التجارية المستوعبة من قبل المناطق الحرة العامة والخاصة، و(٩٠%) من إجمالي العمالة التجارية الأردنية المستوعبة من قبل المناطق الحرة العامة والخاصة، و(٩٥,٩%) من إجمالي العمالة التجارية المستوعبة من قبل المنطقة الحرة الزرقاء، ويشكلون كذلك ما نسبته (٣٠,٣%) من إجمالي العمالة الأردنية المستوعبة من قبل المناطق الحرة العامة والخاصة، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (٢٩) و(٣١).
- يحتل النشاط الصناعي في المنطقة الحرة الزرقاء المرتبة الثانية في إستقطاب العمالة الأردنية، حيث أن (٣,٣٤٢) آلاف عامل أردني يعملون في النشاط الصناعي يشكلون (٢٩,٨%) من إجمالي العمالة الأردنية المستوعبة من قبل المنطقة الحرة الزرقاء، و(٢٩,٤%) من إجمالي العمالة الصناعية المستوعبة من قبل المناطق الحرة العامة والخاصة، و(٤٤,٥%) من إجمالي العمالة الصناعية الأردنية المستوعبة من قبل المناطق الحرة العامة والخاصة، و(٩٣%) من إجمالي العمالة الصناعية المستوعبة من قبل المنطقة الحرة الزرقاء، ويشكلون كذلك ما نسبته (٢٠,٨%) من إجمالي العمالة الأردنية المستوعبة من قبل المناطق الحرة العامة والخاصة، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (٢٦) و(٣١).
- يحتل النشاط الخدمي في المنطقة الحرة الزرقاء المرتبة الثالثة في إستقطاب العمالة الأردنية، حيث أن (٢,٩٩٨) آلاف عامل أردني يعملون في النشاط الخدمي، يشكلون ما نسبته (٢٦,٧%) من إجمالي العمالة الأردنية المستوعبة من قبل المنطقة الحرة الزرقاء، و(٩٦,٥%) من إجمالي العمالة الخدمية ومن إجمالي العمالة الخدمية الأردنية المستوعبة من قبل المناطق الحرة العامة والخاصة، و(١٠٠%) من إجمالي العمالة الخدمية المستوعبة من قبل المنطقة الحرة الزرقاء، ويشكلون كذلك ما نسبته (١٨,٧%) من

إجمالي العمالة الأردنية المستوعبة من قبل المناطق الحرة العامة والخاصة، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (٣٠) و(٣١).

- وصل إجمالي العدد المقدّر للعمالة الأردنية العرضية واليومية المستقطب من قبل مختلف الأنشطة الاستثمارية في المنطقة الحرة الزرقاء إلى (٣٠٠) عامل يومياً، يعملون في مجال خدمات التحميل، والتنزيل، والإنشاءات.

٣-٢-٢-٢ <u>حركة التجارة في المناطق الحرة الأردنية والمنطقة الحرة الزرقاء:</u>

١- إنخفض حجم التجارة (الإستيراد والتصدير) في المناطق الحرة العامة من (١٠٢٤) الف طن في عام (٢٠٠٥) إلى (٩٧٦,٣) ألف طن في عام (٢٠٠٦) بنسبة (٥%)، وذلك بسبب . أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (١٢).

٢- وصل حجم التجارة (الإستيراد والتصدير) في المنطقة الحرة الزرقاء إلى حوالي (٥٢٣,٧) ألف طن في عام (٢٠٠٦) مسجلاً إنخفاض بنسبة (١٠%) مقارنة بالعام (٢٠٠٥)، ويشكل حجم التجارة في المنطقة الحرة الزرقاء ما نسبته (٥٣,٦) من إجمالي قيمة التجارة في المناطق الحرة العامة، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (١٢) و(١٣).

٣- وصل حجم البضائع المصدّرة من المناطق الحرة العامة إلى (٤٦٦,٨) ألف طن في عام (٢٠٠٦) مسجلاً إنخفاض بنسبة (٦%) مقارنة بالعام (٢٠٠٥)، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (١٤)، وتعزى أسباب إنخفاض معدلات النمو في النقاط من (١-٣) سابقة الذكر إلى عدم تنوُّع الأسواق لبضائع ومنتجات تلك المناطق، وتركزها على سوق بعينه وهو السوق العراقي، مما أدى إلى تذبذب الصدرات إلى ذلك السوق حسب الظروف السياسية والأمنية.

٤- وصلت قيمة البضائع المصدرة من المناطق الحرة الأردنية العامة والخاصة إلى حوالي (٢٣٤٤) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) مسجلة إرتفاعا بنسبة (٨%) مقارنة بالعام (٢٠٠٥)، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (١٥).

٥- وصلت قيمة البضائع المصدرة من المناطق الحرة العامة إلى حوالي (١٩٦٣,٣) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) مسجلة إرتفاعاً بنسبة (٥%) مقارنة بالعام (٢٠٠٥)، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (١٦).

٦- وصلت قيمة البضائع المصدرة من المناطق الحرة الخاصة إلى حوالي (٣٨٠,٤) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) مسجلة إرتفاع بنسبة (٣٠%) مقارنة بالعام (٢٠٠٥). أنظر

الملحق رقم (٣-٤) الجدول رقم (١٥)، ويرجع إرتفاع النسب في النقاط من (٤-٦) إلى تركيبة الصادرات التي إشتملت على منتجات وبضائع رأسمالية ذات قيم عالية.

٧- وصلت قيمة البضائع المصدرة من المناطق الحرة العامة إلى الأسواق الدولية إلى حوالي (١١١٨,٥) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) مسجلة إنخفاضاً بنسبة (٤%)، مشكلة ما نسبته (٥٧%) من إجمالي البضائع المصدرة منها، ويعزى ذلك الإنخفاض إلى عدم التنوع في الأسواق وكما سبق ذكره في النقاط من (١-٣)، في حين أن (٨٤٤,٨) مليون دينار تمّ تصديرها إلى السوق المحلي مسجلة إرتفاعاً بنسبة (١٩%)، وذلك لسد حاجات السوق المحلي، مشكلة ما نسبته (٤٣%) من إجمالي البضائع المصدرة منها لنفس العام، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (١٧) و(١٨) و(١٩).

٨- وصلت قيمة البضائع المصدرة من المناطق الحرة الخاصة إلى الأسواق الدولية إلى حوالي (٣٤٧,٥) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) مسجلة إرتفاعاً بنسبة (٢٩%)، وذلك لإعتماد هذه المناطق على التصنيع كنشاط رئيسي، ولما تتمتع به منتجاتها من تنافسية في الأسواق الخارجية، وتشكل قيمة تلك البضائع المصدرة ما نسبته (٩١%) من إجمالي قيمة البضائع المصدرة منها، في حين أن (٣٢,٩) مليون دينار تمّ تصديرها إلى السوق المحلي مسجلة إرتفاعاً بنسبة (١٧%)، مشكلة ما نسبته (٩%) من إجمالي قيمة البضائع المصدرة منها لنفس العام. أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (١٧) و(١٨) و(١٩).

٩- شكلت قيمة البضائع المصدرة من المنطقة الحرة الزرقاء ما نسبته (٦٩%) من قيمة البضائع المصدرة من المناطق الحرة العامة في عام (٢٠٠٦)، وما نسبته (٥٨%) من قيمة البضائع المصدرة من المناطق الحرة العامة والخاصة لنفس العام، ويرجع ذلك لحجم الإستثمارات وتنوعها في المنطقة الحرة الزرقاء، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (٢٠) و(٢١).

١٠- وصل إجمالي تجارة المركبات في المنطقة الحرة الزرقاء إلى حوالي (٢٢٨,٩٠٠) ألف مركبة في عام (٢٠٠٦) مسجلة إنخفاضاً بنسبة (١٥%)، منها (١١٦,٦٠٠) ألف مركبة داخلة و(١١٢,٣٠٠) ألف مركبة خارجة، أما عدد المركبات المصدرة من المنطقة الحرة الزرقاء إلى الأسواق الدولية (٤٧,٦٠٠) ألف مركبة مسجلة إنخفاضاً بنسبة (٣٣%) لعام (٢٠٠٦) مقارنة بالعام (٢٠٠٥)، مشكلة ما نسبته (٤٢%) من إجمالي المركبات المصدرة، ويرجع سبب ذلك وكما سبق ذكره في النقاط من (١-٣) إلى تذبذب حجم الصادرات تبعاً لظروف السوق الرئيسي للمنطقة الحرة الزرقاء (السوق العراقي)، في

حين وصل عدد المركبات المصدرة إلى السوق المحلي (٦٤,٧٠٠) ألف مركبة مسجلة إرتفاعاً بنسبة (١٨%) لعام (٢٠٠٦) مقارنة بالعام (٢٠٠٥)، مشكلة ما نسبته (٥٨%) من إجمالي المركبات المصدرة، ويرجع سبب هذا النمو في أعداد المركبات المصدرة إلى السوق المحلي إلى تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المركبات أحياناً، وإلى الإعفاءات من الضريبة الجمركية أحياناً أخرى، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (٢٢) و(٢٣) و(٢٤).

٣-٢-٢-٣ تطوّر الخدمات الإجرائية والبنى التحتية في المناطق الحرة الأردنية:

عملت المناطق الحرة وبشكل مستمر على رفع جودة الخدمات المختلفة ورفع سوية البنى التحتية مما يخدم الاستثمار والمستثمرين بما ينسجم مع التطورات العلمية والعملية في هذا المجال لتحقيق أعلى مستويات الرضا من قبل المستثمرين الحاليين وأولئك الراغبين بالاستثمار فيها مما يساعد في جعل المناطق الحرة بيئة إستثمارية جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية والعربية، ويتجلى ذلك من خلال إستعراض أهم التطورات على الصعيد الإداري والإجرائي حيث عملت مؤسسة المناطق الحرة على:

١- استخدام الوسائل التكنولوجية المتوفرة متمثلة في البدء بالعمل بالبوابة الإلكترونية المؤهلة ليس فقط كموقع تعريفي بالمؤسسة، وإنما كموقع يقدم خدمات الاستثمار للمستثمرين والمتعاملين مع المناطق الحرة الأردنية، لمتابعة معاملاتهم إلكترونياً من أي مكان، وتقديم خدمة البريد الإلكتروني مجاناً، وتمكين شركات التخليص من إنجاز معاملاتهم اليومية إلكترونياً، وعرض منتجات المستثمرين وتسويقها عبر البوابة الإلكترونية محلياً وعالمياً، ومتابعة الأنشطة التجارية للمستثمرين من إيداع للبضائع وعمليات التنازل عنها وإخراجها، وإستقبال عروض البيع والشراء لمنتجاتهم من مختلف المصادر، مما يسهم في تفعيل دور التجارة الإلكترونية ومتابعة التطورات التكنولوجية فيما يتعلق بأساليب ممارستهم لأنشطتهم الإقتصادية، لذا تعتبر البوابة الإلكترونية وسيلة إتصال سريعة وفعّالة بين أولئك المستثمرين وزبائنهم، وبينهم وبين إدارة المناطق الحرة لتزويدها بتغذية راجعة عن الخدمات المقدمة لهم.

٢- حوسبة وربط أغلب العمليات والإجراءات الاستثمارية إلكترونياً في أغلب مديريات وأقسام المؤسسة، مما كان له الأثر الكبير في عملية تبسيط الإجراءات اليومية لصالح المستثمرين والمتعاملين مع المؤسسة، وإيماناً من المؤسسة بأهمية عنصري الوقت والجهد، فقد عملت بالتنسيق مع مختلف الدوائر ذات العلاقة بإختصار بعض الإجراءات المتشابهة بإلغائها، حفاظاً

على وقت وجهد المستثمرين والمؤسسة على حدٍ سواء، حتى يتسنى لكادرها الوظيفي إستخدام ذلك الوقت المختصر في المزيد من الإنتاج الخدمي لصالح المستثمرين.

٣- إستقطاب الموظفين المؤهلين والمدربين، وتدريب وتأهيل الموظفين الحاليين من خلال إشراكهم في دورات داخلية وخارجية لتنمية مهاراتهم وقدراتهم العملية، كما عملت إدراة المناطق الحرة الأردنية على الاشتراك في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالإستثمار والمستثمرين، حتى تبقى على إطلاع بأخر المستجدات والمتغيرات الدولية التي تؤثر على الاستثمار، من خلال الإطلاع على تجارب الدول الأخرى، ولتبقى على تواصل مع العالم للتعريف بالمناطق الحرة الأردنية وتسويق خدماتها، لغايات جذب المزيد من الإستثمارات وتسويق منتجات مستثمريها من خلال الإشتراك بالمعارض الدولية.

وبسبب النجاح المضطرد فقد عملت المؤسسة على إنشاء المزيد من المناطق الحرة والتوسع في القائم منها، لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين، وتطوير طرق تقديمها وتأهيلها والاستمرار في تقديمها، ويظهر ذلك من خلال إرتفاع قيمة النفقات الرأسمالية التي وصلت إلى (٢,٧٢٠,٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) مشكلة ما نسبته (٤١%) من إجمالي النفقات، وشكلت النفقات الجارية ما نسبته (٥٩%) من إجمالي النفقات، و سجل هذا البند إرتفاعاً بنسبة (١٦%) عنه في عام (٢٠٠٥) حيث بلغت (٣,٩١٠,٣٠٠) مليون دينار، وسجل بند النفقات التشغيلية ما نسبته (٦٣%) من إجمالي النفقات الجارية، وبلغت حصته المرتبة الأولى من إجمالي النمو في النفقات الجارية بنسبة (٧٩%)، يليه بند الرواتب والأجور الذي سجل ما نسبته (٢٩%) من إجمالي النفقات الجارية، وبلغت حصته المرتبة الثانية من إجمالي النمو في النفقات الجارية بنسبة (١٥%)، وأخيراً سجل بند النفقات التحويلية ما نسبته (٨%) من إجمالي النفقات الجارية، وبلغت حصته المرتبة الثالثة من إجمالي النمو في النفقات الجارية بنسبة (٦%). وتعزى الزيادة في النفقات الجارية بنسبة (١٦%) إلى زيادة الإنفاق على بند الرواتب والأجور بنسبة (٨%)، وبند النفقات التشغيلية بنسبة (٢١%)، وبند النفقات التحويلية بنسبة (١٢%)، حيث عمدت المؤسسة في إطار سعيها الدوؤب لتطوير كادرها الإداري والفني بإشراكه في البرامج والدورات العلمية والفنية داخلياً وخارجياً، وتزويده بآخر ما يستجد من وسائل تقنية حديثة من أجل تحقيق الأهداف المؤسسية والوطنية للمناطق الحرة وصولاً إلى جودة عالية في الخدمات وطرق تسويقها وتقديمها للمستثمرين.

وحققت مؤسسة المناطق الحرة إجمالي إيرادات في عام (٢٠٠٦) بلغ (١٧,٢٢٠,٨٠٠) مليون دينار مقارنة بـ (١٦,٩٥٤,٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) مسجلاً زيادة بمعدل

(٢%)، حيث بلغت مساهمة المنطقة الحرة الزرقاء في هذه الإيرادات لنفس العام ما نسبته (٥٣,٢%) مسجلة المرتبة الأولى، يليها مساهمة المناطق الحرة الخاصة والتي بلغت ما نسبته (٣٧,٣%)، وأخيراً مساهمة باقي المناطق الحرة العامة بنسبة (٩,٥%). وحققت المؤسسة إجمالي وفر وصل إلى (١٣,٣١٠,٥٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٦) مسجلاً إنخفاضاً بنسبة (٢%) مقارنة بالعام (٢٠٠٥) برغم الزيادة في الإيرادات بنسبة (٢%) وذلك بسبب الزيادة في إجمالي النفقات الإستثمارية على بنود موازنة المؤسسة، حيث بلغت هذه النسبة حوالي (٥%) مقارنة بالعام (٢٠٠٥).

وتقوم مؤسسة المناطق الحرة كإحدى المؤسسات الحكومية الإستثمارية المستقلة مالياً وإدارياً، بتحويل جزء من الوفر الذي تحققه إلى الخزينة العامة سنوياً، حيث بلغ هذا الجزء (١٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٦)، مسجلاً إرتفاعاً بنسبة (٣٢%) مقارنة بالعام (٢٠٠٥) رغم إنخفاض الوفر السنوي والذي بلغ (٢%) في عام (٢٠٠٦)، أنظر الملحق رقم (٣-٤) الجداول أرقام (٣٩-٤٣).

٣-٢-٢-٤ <u>أثر الاستثمار وحركة التجارة في المناطق الحرة الأردنية على القطاعات الاقتصادية الأخرى:</u>

تعتبر ممارسة الأنشطة الاستثمارية وحركة التجارة في المناطق الحرة الأردنية ذات تأثير إيجابي على قطاعات إقتصادية حيوية أخرى ويتمثل ذلك في إرتفاع الطلب على منتجات (سلع وخدمات) تلك القطاعات وبالأخص تلك القطاعات ذات الإرتباط المباشر مع الأنشطة الإقتصادية الممارسة في المناطق الحرة، ويمكن توضيح أثر الاستثمار وحركة التجارة في المناطق الحرة على تلك القطاعات وحسبما يلي:

أ- <u>قطاع النقل:</u> وصل عدد المركبات الناقلة الداخلة إلى المناطق الحرة والخارجة منها في عام (٢٠٠٦) إلى (٤٠) ألف مركبة ناقلة كبيرة، و(١١٤٨٧) ألف مركبة ناقلة صغيرة، وبعد الرجوع لوزارة النقل وجدّ بإن متوسط تعرفة النقل هي (٥٠٠) دينار للمركبة الناقلة الكبيرة، و(١٥٠) دينار للمركبة الناقلة الصغيرة، وبناءً عليه فإن الإيرادات المتحققة لهذا القطاع من خلال المناطق الحرة الأردنية بلغت (٢١,٧٢٣,٠٥٠) مليون دينار.

ب- <u>قطاع البنوك:</u> بلغ عدد البنوك التي لها فروع تعمل في مختلف المناطق الحرة (٥) بنوك تجارية، وبلغت القيمة المقدّرة للبضائع الداخلة والخارجة حوالي (٣٥٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٦)، حيث أن التعاملات المالية المتعلقة بمختلف الأنشطة الممارسة في المناطق

الحرة تمّت عبر هذا القطاع، من خلال فتح إئتمانـــات للتــصدير والإســتيراد، وضـــمان التسهيلات الإئتمانية، وفتح حسابات متنوعة، مما يساعد على تعزيز عمل هذا القطاع.

ت-**قطاع التأمين:** بلغ إجمالي قيمة بوالص التأمين الصادرة عام (٢٠٠٦) لغايات التأمين على البضائع المخزنة في المناطق الحرة حوالي (٥١٧,٨) مليون دينار، مما يساهم في تنمية هذا القطاع.

ث-**قطاع التجارة الخارجية:** يتمتع الإستثمار في المناطق الحرة الأردنية بحزمة من الحـــوافز المالية والتمويلية الموجهة التي تؤثر إما بشكل مباشر أو غير مباشر في تكاليف الإستثمار والعملية الإنتاجية، وتسهم في تخفيضها، أضف إلى ذلك أن البضائع المنتجة في المنـــاطق الحرة تتمتع بميزة إقتصادية نتيجة إرتباط هذه المناطق بمختلف الإتفاقيات التجارية الدولية الموقعة مع الأردن، نظراً لإتساع الأسواق المتاحة لها، وقدرتها على دخول تلك الأســـواق معفاة من كافة الرسوم والضرائب، ومستثناة من نظام الحصص، مما يعنـــي بأنهـــا نـــسبياً أرخص سعراً من البضائع المشابهة أو البديلة لها والمصدرة إلى تلك الأسواق، الأمر الذي يجعلها أكثر قبولاً ورواجاً بشكل واسع، مما يسهم في تحسين الميزان التجاري الأردني مع تلك الأسواق، حيث بلغت قيمة البضائع المصدرة من المناطق الحرة العامة والخاصـــة مـــا قيمته (٢٣٤٤) مليون دينار في عام (٢٠٠٦)، نتيجة لممارسة مختلف الأنشطة الإستثمارية التي بلغت قيمة رأسمالها المصرح به حوالي (١١١٢,٨) مليون دينار.

ج-**قطاع الفنادق وتجارة التجزئة:** بلغ إجمالي العدد المقدّر لزوار المناطق الحـــرة فـــي عـــام (٢٠٠٦) حوالي (٥٦) ألف زائر، منهم (٢٣) ألف زائر من جنسيات أخرى، وبناءً علـــى تقديرات وزارة السياحة والآثار فإن متوسط إقامة الزائر الواحد في الأردن هو (٥) أيـــام، وأن متوسط الإنفاق للزائر الواحد هو (٥٠) ديناراً، تتضمن مصاريف الإقامة، والمطـــاعم، والمشتريات، لذا بلغ إجمالي الإيرادات المقدّرة لهذا القطاع حوالي (٦) مليون دينار.

٣-٣ إستعراض للإتفاقيات التجارية للأردن:

من الجدير ذكره هنا إستعراض محاولات الأردن العديدة الدخول في عضوية بعض التكتلات والمنظمات التجارية العالمية من خلال الإتفاقيات المشتركة (مؤسسة تشجيع الإستثمار، ٢٠٠٦)، حيث تعتبر هذه الإتفاقيات حافزاً قوياً لقيام الإستثمارات التصديرية، وتسهم في العمل على نجاح المناطق الحرة التي تلعب دوراً هاماً في تحرير التجارة العالمية، بإستخدامها كأداة تحوُّل من الإقتصاد المغلق للإقتصاد المنفتح (World Trade Report, 2006)، وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية الخارجية، حيث أنه يتبين من خلال إستعراض واقع هذه الإتفاقيات (مؤسسة تشجيع الإستثمار، ٢٠٠٦)، أن الأردن يملك إمكانية الوصول والنفاذ إلى أكثر من (٥٠%) من تلك الأسواق، وفي هذا الصدد وقَّع الأردن العديد من الإتفاقيات التجارية الدولية، نسوق منها على سبيل المثال:-

٣-٣-١ إتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية (QIZA):

وقعت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية هذه الإتفاقية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني عام (١٩٩٧) لدعم التعاون الإقتصادي بين الأردن وإسرائيل، وتحقيقاً لفوائد مثل توسيع إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة نتيجة زيادة تنافسية السلع المنتجة والمصدرة، وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية في العديد من الصناعات ذات الإنتاجية العالية، وخلق فرص عمل جديدة للعمالة المحلية، وزيادة الصادرات الوطنية، حيث سمحت هذه الإتفاقية للسلع المصنعة في المناطق الصناعية المؤهلة للوصول إلى الأسواق الأمريكية معفاة من الضرائب الجمركية ونظام الحصص، شريطة أن يدخل في إنتاج تلك السلع المصدرة ما لا يقل عن (٣٥%) كمدخلات من منشأ إسرائيلي وبحد أدنى يصل إلى (٨%)، وما لا يقل عن (١١,٧%) من تلك المدخلات من منشأ أردني، أما الباقي فيمكن أن يكون مختلطاً من كلا المنشأين بالإضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣-٣-٢ إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية (JEPA):

تمَّ توقيع هذه الإتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والإتحاد الأوروبي في الرابع والعشرين من تشرين الثاني لعام (١٩٩٧)، ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في السادس والعشرين من آذار عام (٢٠٠٢)، وجاءت هذه الإتفاقية إنسجاماً مع توجهات الحكومة نحو تعزيز التعاون الإقتصادي والسياسي مع الإتحاد الأوروبي، والتوجه نحو الإنفتاح الإقتصادي، وتشجيع الإستثمارات المباشرة في الأردن، ويتم التعاون بين الجانبين ضمن ثلاثة محاور، وهي المحور السياسي والأمني الذي يتضمن القواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال الأمني

والسياسي، والمحور الإقتصادي والمالي الذي يهدف إلى إعفاء السلع الأردنية المصنعة من الضرائب والرسوم الجمركية في السوق الأوروبية، في حين أن السلع الزراعية الأردنية تتمتع بأفضلية الوصول لأسواق الاتحاد الأوروبي من خلال نطاق من الإعفاءات من الرسوم والضرائب الجمركية والكوتا (الحصص)، ويهدف هذا المحور أيضاً إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن والإتحاد الأوروبي خلال فترة إنتقالية مدتها (١٢) سنة من تاريخ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، وفي هذا الإطار يقدم الإتحاد الأوروبي مساعدات مالية وفنية للأردن من خلال برنامج المساعدات (MEDA)، وأخيراً المحور الإجتماعي الذي يتضمن المبادئ العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجال الإجتماعي والثقافي والذي يهدف إلى تحسين شروط العمل للعمالة الأردنية القانونية في دول الإتحاد، وزيادة الوعي لثقافات الطرفين ومحاربة التمييز، وتحسين النظام الصحي ونظام الضمان الإجتماعي. ومن أهم بنود الإتفاقية أيضاً وضع الترتيبات الناظمة لتجارة السلع الصناعية والزراعية، وإزالة القيود غير الجمركية، وتحرير تجارة الخدمات، وحرية الحركة لرأس المال، والمنافسة، وحقوق الملكية الفكرية والتي تشمل إلتزام الأردن بسبع إتفاقيات دولية في هذا المجال.

٣-٣-٣ <u>إتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTOA):</u>

دخلت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في عضوية منظمة التجارة العالمية في الحادي عشر من نيسان عام (٢٠٠٠)، وتطلب دخولها في تلك العضوية القيام بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية والتشريعية، حيث تمَّ تعديل القوانين القائمة ذا العلاقة حينذاك، وتمَّ إصدار قوانين جديدة في مجال حقوق الملكية الفكرية، والعلامات التجارية، وحقوق النشر، وحقوق براءات الإختراع، وتطبيق قانون المواصفات والمقاييس، وتعديل قانون الجمارك، وقانون الضريبة العامة على المبيعات. وتهدف هذه الإتفاقية إلى تحقيق إعادة هيكلة الإقتصاد الأردني نحو الإستثمار في الإنتاج لغايات التصدير، وتهيئة البيئة الإستثمارية المواتية لجذب الإستثمارات الأجنبية وخلق فرص إقتصادية للإستفادة منها، وتشجيع التنافسية بين مختلف الوحدات الإقتصادية ذات الأنشطة المتشابهة دفعاً بها إلى المزيد من الجودة والتميز، وزيادة حجم التجارة البينية للدول العربية الأعضاء في المنظمة.

٤-٣-٣ <u>إتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية (FTA):</u>

وقعت هذه الإتفاقية بين حكومتي المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الأمريكية في الرابع والعشرين من تشرين الأول عام (٢٠٠٠) ودخلت حيز التنفيذ في السابع عشر من كانون الأول عام (٢٠٠١)، وتهدف هذه الإتفاقية إلى تعزيز العلاقات الإقتصادية والتعاون بين البلدين

بما يحقق رفع مستويات المعيشة للمواطنين، وتشجيع النمو الإقتصادي من خلال زيادة فرص الإستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل، ورفع القدرات الإنتاجية، وزيادة تنافسية السلع والخدمات لكل من البلدين على المستوى الدولي. وتغطي الإتفاقية كامل النشاط التجاري في السلع بين الطرفين، وتعطي فترة إنتقالية مدتها (١٠) سنوات كحد أقصى لإزالة الرسوم الجمركية.

٣-٣-٥ إتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والدول الأوروبية ذات المناطق التجارية الحرة (EFTA)*:

تمَّ توقيع هذه الإتفاقية بين الأردن والدول الأعضاء في جمعية التجارة الحرة الأوروبية في الحادي والعشرين من حزيران عام (٢٠٠١)، وتهدف هذه الإتفاقية إلى إيجاد ظروف مناسبة لعملية التنمية الإقتصادية، وتنوع التجارة، والوصول إلى أسواق هذه الدول، وتهدف أيضاً إلى التمهيد لإقامة منطقة تجارة حرة مع دول أوروبية ذات مناطق تجارة حرة بحلول عام (٢٠١٤)، وتتيح تراكم المنشأ، وتشجيع التعاون في المجال الإقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في الجمعية، وبالأخص التعاون في المجالات ذات الإهتمام المشترك بالإعتماد على مبادئ كالمساواة، والمنفعة المتبادلة، وعدم التمييز، والقانون الدولي.

٣-٣-٦ إتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA):

وقع الأردن مع سبعة عشر بلداً عربيا آخر اتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى، وتعتبر من أهم الانجازات على صعيد العمل العربي المشترك، وبدأ العمل بها في التاسع من آذار عام (١٩٩٨). وطبقاً للاتفاقية، فقد منحت كل السلع العربية التي تنتقل بين الدول الأعضاء وضع البضائع الوطنية وفقاً لمبدأ التحرر التدريجي الذي يؤدي إلى حركة البضائع بدون رسوم جمركية وإلى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية إعتباراً من كانون الثاني (٢٠٠٥)، ساهمت هذه الاتفاقية برفع القدرات التصديرية أكثر مع العالم العربي والذي تشكل صادراتنا إليه أكثر من ٤٤% من مجمل الصادرات الأردنية ، ومن المتوقع أن تنضم البلدان العربية الأخرى لهذه الاتفاقية في المستقبل القريب.

٣-٣-٧ إتفاقية أغادير:

تمَّ توقيع هذه الإتفاقية في الخامس والعشرين من شباط عام (٢٠٠٤)، وجاءت من أجل إيجاد منطقة تجارة حرة للاستفادة من النظام التراكمي الأوروبي المتوسطي الجديد، والذي يسمح

---

* جمعية التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) تأسست في عام (١٩٦٠)، وتضم في عضويتها الآن كل من آيسلندا، ليختنشتاين، النرويج، وسويسرا، أنظر Retrieved on June 21, 2007 from www.efta.int.

بتراكم المنشأ لغرض التصدير إلى الاتحاد الأوروبي ولزيادة حجم التجارة بين بلـــدان جنـــوب البحر الأبيض المتوسط، ولتفعيل ما تضمنته اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من أهليـــة الدول الشريكة بتلك الاتفاقيات للتكامل القطري للمنشأ للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي شـــريطة وجود إتفاقيات تجارة حرة بينها، وتشمل هذه الإتفاقية في عضويتها كل مـــن الأردن وتـــونس ومصر والمغرب، وتمنح اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع كل من الدول الأربعة إعفاءات جمركية على السلع الصناعية ذات المنشأ من تلك البلدان، مقابل تخفيض تدريجي للسلع الأوروبية خلال (١٠) سنوات.

٣-٣-٨ **إتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع العديد من الدول:**

وقّع الأردن اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع العديد من الدول العربية وغير العربية، مثل تونس ومصر وسوريا والإمارات والبحرين والمغرب والسودان ولبنان، وكذلك مع سنغافورة.

٣-٣-٩ **إتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورة:**

تمَّ التوقيع على هذه الإتفاقية في السادس عشر من آيار عام (٢٠٠٤)، ومن المتوقع أن تكون اتفاقية التجارة الحرة شاملة هدفها تأسيس منطقة تجارة حرة، وتسعى اتفاقية التجارة الحرة إلـــى إزالة العوائق وإلى تشجيع تجارة الخدمات والبضائع والاستثمار والتجارة الإلكترونية، وستحتوي على اتفاقية إطار للاستثمار، وتضع اتفاقية التجارة الحرة الأساس للتعاون المتزايد فـــي مجـــال الإستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات وإدارة الموانئ والسياحة، وتشمل اتفاقية التجارة الحرة على برنامج اقتصادي يشرك القطاعات الخاصة من كلا الجانبين، وتعتبر اتفاقية التجارة الحرة هي الأولى بين الأردن وبلد جنوب شرق آسيوي، ومن شأن إتفاقية التجارة الحرة إكمال التـــزام الأردن وسنغافورة في تحرير التجارة في نطاق إطار التجارة بين الأطراف المتعـــددة لمنظمـــة التجارة العالمية.

ويخلص الفصل الثالث إلى أهمية دور المناطق الحرة في تهيئة البيئـــة المناســـبة لتأســـيس المشاريع الإستثمارية المختلفة، وفي التسريع من عملية الإنفتاح الإقتـــصادي علـــى الأســـواق العالمية، مصحوباً بالعديد من إتفاقيات التجارة الحرة التي تشكل حـــافزاً لجـــذب الإســـتثمارات المختلفة، ومتابعة التطور في المتغيرات الإقتصادية العالمية، وكذلك تتمثل أهميتها بدورها فـــي الإستفادة من مزايا إحتضان مثل تلك المناطق كجذب للإستثمارات المباشـــرة، وخلـــق فـــرص العمل، ونقل التكنولوجيا، وتشجيع التوسع في عملية التصنيع لغايات التصدير للمـــساهمة فـــي تحقيق معدلات النمو المرغوبة.

الفصل الرابع

المنهجية والتحليل الإحصائي

٤-١ مقدمة:

يتناول هذا الفصل تقديما وشرحا لمنهجية الدراسة، والأساليب الإحصائية التي تمَّ إستخدامها في الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، والإختبارات الخاصة بأداتها، وتحليل البيانات، وإختبار الفرضيات حسب تلك الأساليب.

٤-٢ منهجية الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المحدّدة للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وذلك من وجهة نظر المستثمرين في تلك المنطقة، ولهذه الغاية تمَّ تصميم إستبانة مؤلفة من خمسة أبعاد رئيسية حسب مقياس ليكرت الخماسي لبيان آراء عناصر عينة الدراسة حول العبارات الواردة في الإستبانة، حيث طلب من كل عنصر وضع إشارة (X) مقابل العبارة التي تتفق مع رأيه لكل عبارة من العبارات الواردة في الإستبانة، وتحتوي الإستبانة على أربعة وأربعين سؤالاً، تمثل العوامل التي يُتوقع أن يكون لها الدور الفاعل في قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ولإيجاد الأوساط الحسابية لآراء عينة الدراسة، فقد خصصت أوزان ترجيحية تتفق مع أهمية دور العامل في إتخاذ قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث خصص الوزن (٥) للحالة موافق بشدة، و(٤) للحالة موافق، و(٣) للحالة موافق بدرجة متوسطة، و(٢) لغير موافق، و(١) لغير موافق بشدة.

٤-٢-١ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المستثمرين في مختلف أوجه الأنشطة الإقتصادية المقامة في المنطقة الحرة الزرقاء للعام (٢٠٠٦) بغض النظر عن حجم رأس المال المستثمر لكل منهم، حيث بلغ إجمالي عدد العقود الإستثمارية المنفذة في المنطقة الحرة الزرقاء (١٧٩٥) عقداً إستثمارياً في الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية (التقرير السنوي للمناطق الحرة، ٢٠٠٦)، ويشكل هذا العدد ما نسبته (٩٢%) من إجمالي العقود المنفذة في المناطق الحرة العامة في عام (٢٠٠٦)، تتوزع على مختلف الأنشطة الإقتصادية وحسبما هو موضّح في الجدول رقم (٤-١)، وكذلك بلغت قيمة حجم رأس المال المستثمر المصرح به في المنطقة الحرة الزرقاء حوالي (١٩٤) مليون دينار أردني، وبما يعادل (٨٢,٣%) من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المناطق الحرة العامة، وحوالي (١٧,٤%) من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المناطق الحرة العامة والخاصة لنفس العام وحسبما هو موضح بالجدول رقم (٤-٢).

جدول رقم (٤- ١)

توزيع عقود الإستثمار حسب نوع النشاط الإقتصادي ونسبة حصته من إجمالي عدد العقود في المنطقة الحرة الزرقاء في عام (٢٠٠٦).

نوع النشاط	عدد العقود	النسبة المئوية
١- النشاط الصناعي.	١٤٩	%(٨,٣)
٢- النشاط التجاري.	١٢٧٠	%(٧٠,٨)
٣- النشاط الخدمي.	٣٧٦	%(٢٠,٩)
المجموع	١٧٩٥	%(١٠٠)

جدول رقم (٤- ٢)

توزيع رأس المال حسب نوع النشاط الإقتصادي ونسبة حصته من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر المصرح في المنطقة الحرة الزرقاء في عام (٢٠٠٦).

نوع النشاط	قيمة رأس المال	النسبة المئوية
١- النشاط الصناعي.	٢١,٩	%(١١)
٢- النشاط التجاري.	١٦٩	%(٨٧)
٣- النشاط الخدمي.	٣,١	%(٢)
المجموع	١٩٤	%(١٠٠)

٤-٢-٢ عينة الدراسة:

نظراً لتوفر البيانات عن المشاريع الإستثمارية وعناوينها في المنطقة الحرة الزرقاء (مجتمع الدراسة)، ونظراً لإختلاف الأنشطة الإستثمارية الممارسة فيها وعدم تجانسها، وتحريا للدقة وللتقليل من تأثير عدم التجانس، تمَّ إستخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية لإختيار عينة الدراسة، وتمَّ تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعات جزئية تعتمد على نوع النشاط الإقتصادي الممارس، وتسمى كل مجموعة طبقة متجانسة فيما بينها، ثم تمَّ إختيار عينة عشوائية بسيطة من كل طبقة تعتبر بمجموعها عينة واحدة، ولعدم تجانس عناصر مجتمع الدراسة ككل من حيث نوع النشاط الإستثماري، وحجم رأس المال المستثمر المصرح به، تمَّ إختيار عينة لا يقل حجمها عن (٢٠%) من مجتمع الدراسة يقدر بحوالي (٣٥٩) عنصراً، وتمَّ أخذ نسبة النشاط الواحد لإجمالي النشاطات الإقتصادية في المنطقة الحرة الزرقاء بعين الإعتبار لغايات التمثيل النسبي، وحسبما هو موضح بالجدول رقم (٤-٣)، وتمَّ إسترداد ما نسبته (١٠٠%) من العدد الكلي للإستبانات الموزعة على العينة المدروسة.

جدول رقم (٤- ٣)

حجم العينة المختارة وتوزيعها حسب نوع النشاط الإقتصادي

ونسبة حصته من إجمالي عدد العقود في المنطقة الحرة الزرقاء في عام (٢٠٠٦).

نوع النشاط	نسبة التمثيل	حجم العينة الجزئية
١- النشاط الصناعي.	%(٨,٣)	٣٠
٢- النشاط التجاري.	%(٧٠,٨)	٢٥٤
٣- النشاط الخدمي.	%(٢٠,٩)	٧٥
حجم العينة الكلية	%(١٠٠)	٣٥٩

٤-٢-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

معظم الأبحاث والدراسات التي يمكن أن تعالج مثل موضوع هذه الدراسة تستخدم التحليل الإحصائي لتحليل بيانات الإستبانة حيث تنقسم طريقة التحليل إلى أسلوبين:

أ- **<u>أسلوب التحليل الوصفي</u>:** حيث إستخدمت هذه الدراسة طريقة التحليل الوصفي، لعدم كفاية وتوفر البيانات عن الموضوع المبحوث لفترات زمنية طويلة، وتمَّ استخدام معدلات التغير، ومعدلات النمو، والتوزيع التكراري، والمتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، والنسب المئوية، كدلالات إحصائية تفيد في عمليات المقارنة الإحصائية.

ب- **<u>أسلوب التحليل القياسي</u>:** حيث تمَّ ذلك بإجراء الإختبارات الإحصائية اللازمة لفحص الفرضيات، وهي:

١- **إختبار (ONE SAMPLE T-TEST):** لإختبار فيما إذا كانت قيمة الوسط الحسابي لإجابة كل عنصر من عناصر العينة تختلف عن قيمة وسط حسابي إفتراضي معين.

٢- **إختبار تحليل التباين الأحادي (ONEWAY TEST):** إستخدم لبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية.

٣- **إختبار (TUKEY TEST):** إستخدم لبيان الفروق الزوجية بين المتوسطات الحسابية.

٤- **إختبار (T-TEST):** وذلك لاختبار فيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الأوساط الحسابية لمجموعتين مستقلتين من حيث تأثيرهما على المتغير التابع.

وحسب المقياس الخماسي (Likert Scale)، والذي يقيس قوة الموافقة مع عبارة واضحة ما، فقد أعطيت أسئلة الإستبانة قيماً رقمية، تتناسب ومدى توافق رأي العينة المبحوثة لفقرات الإستبانة وكما يلي:

١- موافق بشدة (٥).　　　　٢- موافق (٤).

٣- موافق بدرجة متوسطة (٣).　　　　٤- غير موافق (٢).

٥- غير موافق بشدة (١).

وتمّ تحليل إجابات الإستبانة من خلال استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

٤-٣ الإختبارات الخاصة بأداة الدراسة:

وللتأكد من أن الأداة التي تم استخدامها لهذه الدراسة تقيس ما ينبغي لأن تقيسه، فقد أجريت إختبارات ثبات الأداة، والصدق الظاهري، وصدق المحتوى.

٤-٣-١ ثبات الأداة: إختبار معامل كرونباخ ألفا:

تمّ إجراء إختبار مقدار الثبات لإجابات عناصر العينة لعينة تمّ إختيارها عشوائياً، باستخدام معامل الإتساق الداخلي معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient) بحيث يمكن قبول (α) إذا كانت قيمتها (٠,٦) وأكثر(Sekaran, 2003)، وتتكون معادلة كرونباخ ألفا من التالي:

$$\alpha = \frac{Kr}{1 + (K - r)\, r}$$

حيث أن: K : المفردات في القياس.

r : هي متوسط معاملات الإرتباط بين متغيرات القياس.

α : معامل الثبات أو الإتساق الداخلي.

ويعتبر هذا المقياس مؤشراً إحصائياً يتم من خلاله الحكم على دقة القياس، ويأخذ معامل الإتساق الداخلي قيمة تنحصر بين الصفر والواحد الصحيح، فكلما إقتربت قيمة ألفا من الواحد الصحيح، يكون مقدار الإتساق الداخلي أكبر بين المتغيرات.

وتمّ إستخراج معامل الإتساق الداخلي كرونباخ ألفا لأبعاد الإستبانة وللأداة ككل، وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٤).

جدول (٤-٤)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للأبعاد وللأداة ككل

البعد	الإتساق الداخلي
القوانين والأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والاستقرار.	٠,٧٦
البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الاستثمار.	٠,٨٢
الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية.	٠,٧٤
العمالة.	٠,٧٦
البعد المالي والاقتصادي.	٠,٧٧
الأداة ككل.	٠,٩٠

يتبين من الجدول رقم (٤-٤) بأن قيمة معامل كرونباخ ألفا لأبعاد أداة الدراسة (الإستبانة) قريبة من الواحد الصحيح حيث بلغ (٠,٩٠)، مما يعني أن هناك إتساق داخلي في إستبانة الدراسة، أي أنه يمكن الإعتماد على البيانات التي جمعت من خلالها، إذ أنه كلما إقتربت قيمة ألفا كرونباخ من الواحد الصحيح، كلما زاد الإعتماد على إتساقها الداخلي، الأمر الذي يعني أنه يعتمد على البيانات التي جمعت بواسطة أداة الدراسة، وهذه نتيجة تدل على ثبات الإستبانة.

٤-٣-٢ <u>الصدق الظاهري:</u>

وبهدف التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة تؤدي إلى جمع البيانات بدقة، فقد عرضت الإستبانة على مجموعة من المحكمين من أهل الاختصاص والخبرة، وذلك لإبداء ملاحظاتهم ووجهة نظرهم في الإستبانة، من حيث مدى صلاحيتها للقياس، ومدى ملاءمة فقرات الأداة لمستوى المستجيبين، وإنتماء كل فقرة من فقرات البعد للبعد الذي تضمنها، وسلامة الصياغة اللغوية والفنية لكل فقرة من الفقرات الواردة في الأداة، وتبعا لذلك تم إعادة صياغة الفقرات، وبناءً على ملاحظات المحكمين فقد تم تعديلها.

٤-٣-٣ <u>صدق المحتوى:</u>

إستخرجت معاملات الارتباط بين كل بعد والأبعاد الأخرى، والمستوى الكلي لأداة الدراسة، و يبن جدول رقم (٤ - ٥) أن قيم معاملات الارتباط تتراوح ما بين (٠,٦٩٠-٠,٧٦٤)، وجميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية يقل عن (٠,٠١)، وهي تشير إلى درجة عالية

من التجانس الداخلي لأداة الدراسة، وهذا يعني أن فقرات أداة الدراسة تقيس شيئا واحداً، وهو درجة تأثير محددات الإستثمار على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

جدول (٤ – ٥)

معاملات الارتباط بين كل بعد والأبعاد الأخرى والمستوى الكلي

			الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والإستقرار	البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الإستثمار	الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية	العمالة	البعد المالي والإقتصادي	الأداة ككل
الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والإستقرار	Pearson Correlation	ر						
	Sig. (2-tailed)	ح						
	N	ن						
البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الإستثمار	Pearson Correlation	ر	**.594					
	Sig. (2-tailed)	ح	.000					
	N	ن	359					
الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية	Pearson Correlation	ر	**.329	**.316				
	Sig. (2-tailed)	ح	.000	.000				
	N	ن	359	359				
العمالة	Pearson Correlation	ر	**.403	**.553	**.411			
	Sig. (2-tailed)	ح	.000	.000	.000			
	N	ن	359	359	359			
البعد المالي والإقتصادي	Pearson Correlation	ر	**.321	**.244	**.582	**.287		
	Sig. (2-tailed)	ح	.000	.000	.000	.000		
	N	ن	359	359	359	359		
الأداة ككل	Pearson Correlation	ر	**.753	**.764	**.700	**.699	**.690	
	Sig. (2-tailed)	ح	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	ن	359	359	359	359	359	

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ر = معامل الارتباط ح=الدلالة الإحصائية ن = العدد

٤-٤ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تمَّ إستخدام التوزيع التكراري، والنسب المئوية، ومقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي)، ومقاييس التشتت (الإنحراف المعياري)، للحصول على الخصائص العامة لمجتمع الدراسة، وتوصيف متغيرات الدراسة، وتشمل:

٤-٤-١ تحليل بيانات الجزء الأول من الإستبانة:

يتألف هذا الجزء من الخصائص الديموغرافية للمستثمرين المشمولين بعينة الدراسة، وخصائص المشروع الإستثماري العائد لهم، وتمَّ إستخدام النسب المئوية والتوزيع التكراري في تحليل هذا الجزء، وذلك لتوصيف الخصائص العامة للمستجيبين ومشاريعهم على حدٍ سواء، وجاء هذا التحليل كما يلي:

٤-٤-١-١ الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة حسب مسح الإستبانة:

يشير الجدول رقم (٤-٦) إلى أن ما نسبته (٩٧,٢%) من المستجيبين هم من الذكور والباقي من الإناث، وهذا يدل على أن العاملين في مختلف الأنشطة الإقتصادية الممارسة في المنطقة الحرة الزرقاء هم من الذكور، وأن الإناث لا تقبل على إدراة المشاريع الإقتصادية في المنطقة الحرة الزرقاء.

وأن غالبية المستجيبين هم ممن تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية من (٤١ - ٥٠) ويشكلون ما نسبته (٤٢,٦%)، ثم يليهم المستجيبون الذين تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (٣١-٤٠) ويشكلون ما نسبته (٣١,٨%)، وهذا يدل على خبراتهم وتأهيلهم العلمي حيث أنهم ممن يتوفر لديهم الخبرة والتأهيل في مجال أنشطتهم الإقتصادية.

أما من حيث التأهيل العلمي فإننا نلاحظ أن ما نسبته (٤٦,٢%) من المستجيبين هم ممن يحملون درجة البكالوريوس في تخصصاتهم، وأن الذين يحملون درجات علمية عليا تبلغ نسبتهم (٣,٦%)، وما نسبته (٢٢,٦%) هم من حملة الدبلوم المتوسط، وما نسبته (٢٧,٦%) هم ممن يقع تأهيلهم العلمي ضمن فئة التوجيهي فما دون.

وفيما يتعلق بجنسية المستجيبين، فيلاحظ بأن غالبية المستجيبين هم من حملة الجنسية الأردنية بنسبة (٨٩,١%)، وما نسبته (٩,٦%) عربية، وما نسبته (١,٣%) أجنبية، وهذا يدل على ضعف قدرة المنطقة الحرة الزرقاء ممثلة بإدارة مؤسسة المناطق الحرة الأردنية على جذب الإستثمارات العربية والأجنبية حتى يصار إلى تحقيق الإستفادة من إنتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا.

٤-٤-١-٢ خصائص مشروع المستجيبين من عناصر العينة:

يشير الجدول رقم (٤-٦) إلى أن ما نسبته (٤٤,٣%) من المستجيبين هم ممن وقعت مدة تعاملهم مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية ضمن الفئة (٥ - ١٠) سنوات، وهم بالتالي على معرفة ودراية كافية بواقع الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، مما يضمن مصداقية إجاباتهم، يليهم الفئة (أقل من ٥ سنوات) بنسبة (٣١,٥%)، ثم الفئة (١٠ - أقل من ١٥ سنة) بنسبة (١٨,٩%)، وأن هناك علاقة طردية بين مدة التعامل والخبرة.

أما من حيث حجم رأس المال المستثمر المصرح به للمشاريع الإقتصادية للمستجيبين، فقد كانت الفئة (أقل من ١٠٠ ألف دينار)، ثم الفئة (١٠٠ ألف - ٥٠٠ ألف دينار)، والفئة (٥٠٠ ألف - مليون دينار)، وأخيراً الفئة (مليون دينار فاكثر)، وبلغت نسب فئات رأس المال المستثمر المصرح به للمستجيبين (٤١,٢%)، (٣٥,٩%)، (١٥,٩%)، (٧%) على التوالي.

ويشير الجدول رقم (٤-٦) أيضاً، إلى أن أغلب الجهات المساهمة في المشروع من حيث مصادر التمويل هي أردنية بنسبة وصلت إلى (٨١,٦%) من حجم العينة، يليهم الإستثمارات الأردنية العربية بنسبة (٥,٨%)، ثم العربية بنسبة (٤,٧%)، والأردنية العربية الأجنبية بنسبة (٣,٩%)، والأجنبية بنسبة (٢,١%).

أضف إلى ذلك أن أعلى نسبة من المستجيبين كانت ممن يستثمرون في القطاع التجاري، حيث بلغت (٧٠,٨%)، يليهم المستجيبون في النشاط الخدمي بنسبة (٢٠,٩%)، وأخيراً المستجيبون في النشاط الصناعي بنسبة (٨,٣%).

أما بالنسبة لإتجاه مبيعات الأنشطة الإستثمارية في المنطقة الحرة الزرقاء من المنتجات بمختلفها تجارية، صناعية، خدمية، فقد سجلت نسبة المبيعات إلى السوق العربية أعلاها ووصلت إلى (٥٠%)، بينما كانت المبيعات إلى السوق المحلية بنسبة (٣٩,٦%)، وآخرها المبيعات إلى السوق الأجنبية بنسبة (١٠,٤%).

جدول رقم (٤-٦)

التكرارات والنسب المئوية لعينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	٣٤٩	٩٧,٢
	أنثى	١٠	٢,٨
العمر بالسنوات	٢٠- أقل من ٣٠	٣٨	١٠,٦
	٣٠- أقل من ٤٠	١١٤	٣١,٨
	٤٠- أقل من ٥٠	١٥٣	٤٢,٦
	٥٠ سنة فأكثر	٥٤	١٥,٠
المستوى التعليمي	توجيهي فما دون	٩٩	٢٧,٦
	دبلوم متوسط	٨١	٢٢,٦
	بكالوريوس	١٦٦	٤٦,٢
	دراسات عليا	١٣	٣,٦
الجنسية	أردنية	٣٢٠	٨٩,١
	عربية	٣٤	٩,٦
	أجنبية	٥	١,٣
مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية	اقل من ٥	١١٣	٣١,٥
	٥ - اقل من ١٠	١٥٩	٤٤,٣
	١٠ - اقل من ١٥	٦٨	١٨,٩
	١٥ فاكثر	١٩	٥,٣
حجم رأس المال المصرح به للمشروع	اقل من ١٠٠ ألف	١٤٨	٤١,٢
	١٠٠ ألف - اقل من ٥٠٠ ألف	١٢٩	٣٥,٩
	من ٥٠٠ ألف - اقل من مليون	٥٧	١٥,٩
	مليون فأكثر	٢٥	٧,٠
الجهات المساهمة في المشروع	أردنية فقط	٢٩٣	٨١,٦
	أردنية عربية	٢١	٥,٨
	أردنية أجنبية	٣	٠,٨
	عربية أجنبية	٤	١,١
	أردنية عربية أجنبية	١٤	٣,٩
	أجنبية فقط	٧	٢,١
	عربية فقط	١٧	٤,٧
نوع النشاط	تجاري	٢٥٤	٧٠,٨
	خدمات	٧٥	٢٠,٩
	صناعي	٣٠	٨,٣
وجهة المبيعات من المنتجات	السوق المحلي	١٤٢	٣٩,٦
	السوق العربي	١٨٠	٥٠
	السوق الأجنبي	٣٧	١٠,٤
المجموع		٣٥٩	١٠٠

٤-٤-٢ **تحليل بيانات الجزء الثاني من الإستبانة:**

يشتمل الجزء الثاني من الإستبانة على خمسة أبعاد، وكل بُعد يشتمل على مجموعة من العوامل التي يتوقع أنها ساعدت في جذب الإستثمارات بمختلف أنواع مصادرها وأنشطتها، وكان لها تأثير على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وتمَّ إستخدام المتوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، والنسب المئوية في تحليل بيانات هذا الجزء، وأسلوب التحليل القياسي، ولتحديد وقياس درجة أهمية تأثير تلك العوامل على قرار الإستثمار، وبعد الرجوع إلى الأدبيات التي تعالج مواضيع مشابهة، وبالإطلاع على دراسات مماثلة، فقد تمَّ إعتماد المتوسط الحسابي لإجابات الأبعاد الخمسة والذي بلغ (٣,٤١)، حيث تم تقريبه ليصبح (٣)، لذا فإن المقياس الخاص بهذه الدراسة كان إعتبار الفقرة أو البعد الذي حصل على متوسط حسابي يقع ضمن الفترة (٣) فأكثر ذو تأثير أو أهمية عاليين، وهي حالة الموافقة، و الذي حصل على متوسط حسابي يقع ضمن الفترة (٢,٥ – أقل من ٣) متوسط التأثير أو الأهمية، وهي حالة الموافقة المتوسطة، والذي يقع ضمن الفترة (أقل من ٢,٥) ضعيف التأثير أو الأهمية، وهي حالة عدم الموافقة، ولتصنيف محددات الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، تمَّ إعتماد ذلك المتوسط الحسابي لإجابات الأبعاد الخمسة، بحيث يتصف العامل الذي حصل على متوسط حسابي يقع ضمن الفئة (٣) فأكثر بأنه عامل جذب، والعامل الذي حصل على متوسط حسابي يقع ضمن الفئة أقل من (٣) بأنه عامل طرد، ولمزيد من الإطلاع أنظر الملحق رقم (٤-٤).

البعد الأول: القوانين والأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفُّر الأمن والإستقرار:

يحتوي هذا البعد على عشرة أسئلة تمثل العوامل الأساسية له، وتركّز على التشريعات الحكومية من القوانين والأنظمة، وتوفرها، وإجراءات تنفيذها، ويعتبر هذا البعد من أهم العوامل المحفزة للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث سجل قيمة جيدة لمعامل كرونباخ ألفا وصلت إلى (٠,٧٦)، وهي ثالث أكبر قيمة لمعامل كرونباخ ألفا بين الأبعاد الخمسة، وهذا يدل على مدى ثبات وإتساق عوامل هذا البعد، ويبين الجدول رقم (٤-٧) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أسئلة هذا البعد.

العامل الأول: ويتضمن توفُّر الأنظمة والقوانين التي تسهل تأسيس المشاريع الإقتصادية المختلفة، فكانت نسبة الإجابة بالموافقة (٩٥,٢%) من الإجابات الكلية حول هذا العامل، بينما كانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٤,٨%)، وكان المتوسط الحسابي لإجابة هذا العامل (٣,٨١)، والإنحراف المعياري (٠,٧٣)، وترتب هذا العامل الترتيب الثاني ضمن البعد الذي ينتمي إليه، ويمكن القول بأن توفُّر الأنظمة والقوانين المتاحة في المنطقة الحرة الزرقاء تعتبر من وجهة

نظر المستثمرين بأنها محفزة ومشجعة، ويتصف هذا العامل بتأثيره وبدرجة عالية على قـرار الإستثمار هناك، ويتضح ذلك من خلال السعي الدؤوب لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية لتحسين البيئة القانونية للإستثمار، ويعتبر هذا العامل عامل جذب.

العامل الثاني: يتعلق بموضوع توفُّر الأنظمة والقوانين التي تحفظ حقوق المستثمرين من أجـل إستثمارات آمنة، حيث كانت نسبة الإجابة بالموافقة هي (٩٣,٤%) من الإجابات الكليـة لهـذا العامل، بينما كانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٦,٧%)، وكان المتوسـط الحـسابي لإجاباتـه (٣,٧٥)، والإنحراف المعياري (٠,٨٠)، وأخذ هذا العامل الترتيب الثالث، لذا يمكن القول بـأن الأنظمة والقوانين المتاحة في المنطقة الحرة الزرقاء التي تحفظ حقوق المستثمرين، تعتبر مـن وجهة نظرهم بأنها ذات تأثير وبدرجة عالية على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقـاء، ويمكن إعتباره عامل جذب.

العامل الثالث: يتصل بسهولة ويسر الإجراءات الحكومية للمنطقة الحرة الزرقاء فيمـا يتعلـق بالإستثمار كإجراء تسجيل شركة، والموافقة على إقامة المشروع، وإدخال وإيـداع البـضائع، فجاءت الإجابة بالموافقة بنسبة (٤٦,٨%) من الإجابات الكلية لسؤال هذا العامل، بينما كانـت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٥٣,٢%)، وكان المتوسط الحـسابي لإجابـات سـؤاله (٢,٨٠)، والإنحراف المعياري (١,١٥)، وجاء ترتيب هذا العامل التاسع، ويستدل من هذا التحليـل أنـه بالرغم من توفُّر القوانين والأنظمة التي تسهل تأسيس المشاريع الإقتصادية المختلفـة، والتـي تحفظ حقوق المستثمرين من أجل إستثمارات آمنة، إلا أنها ذات تـأثير متوسـط علـى قـرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويوجد إما نقص في مرونة تطبيق تلك القوانين والأنظمة، أو أنه يوجد خلل في الإجراءات المتبعة في تنفيذ المنطقة الحرة لعملياتها بحسب تلك القـوانين والأنظمة، وبرغم إتصاف هذا العامل بتأثيره المتوسط على قرار الإسـتثمار، إلا أنـه يمكـن إعتباره عامل طرد.

العامل الرابع: يختص هذا العامل بتطبيق مبادئ الشفافية والحاكمية الجيدة في إجراءات المنطقة الحرة الزرقاء، حيث كانت نسبة الإجابة بالموافقة (٤٢,٦%) من الإجابات الكلية لهذا العامـل، بينما كانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٥٧,٤%)، وكان المتوسط الحسابي لإجاباتـه (٢,٥٥)، والإنحراف المعياري هو (١,٢١)، وجاء هذا العامل بالترتيب العاشر، ويدلل ذلك على أنـه لا تُعتمد مبادئ الشفافية في تنفيذ الإجراءات، ويتصف هذا العامل بالتأثير المتوسط علـى قـرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره عامل طرد.

العامل الخامس: يتعلق بتوفُّر القوانين التي تـنص علـى الإعفـاءات الـضريبية للمـشاريع الإستثمارية القائمة والجديدة، حيث كانت نسبة الإجابة بالموافقة (٩١,١%) من الإجابات الكلية لعينة الدراسة، في حين كانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٨,٩%)، وكان المتوسـط الحـسابي لإجابات هذا العامل (٣,٤٩)، والإنحراف المعياري (٠,٨٤)، وجاء هذا العامل بالترتيب الرابع من حيث أهميته بالتأثير على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويدل ذلـك علـى أن الإعفاءات المتوفرة في قانون مؤسسة المناطق الحرة الأردنية تتضمن مميزات جاذبة للإستثمار، تؤدي إلى زيادته وتقلل من تكاليفه، بمعنى أن الإعفاءات الضريبية تفسر على أنها دعماً ماليـاً مباشراً للمستثمر، وأن توجهات إدارة المؤسسة بخصوص الإعفـاءات الممنوحـة للمـشاريع المختلفة، تتناسب طردياً مع حجم المشروع، ويمكن إعتباره عامل جذب.

العامل السادس: توفُّر الأمن والإستقرار السياسي والإقتصادي في الأردن والذي يعتبر عـاملاً جاذباً للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، فكانت نسبة الإجابـة بالموافقـة (٩٦,٢%) مـن الإجابات الكلية عليه، بينما كانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٣,٨%)، وكان المتوسط الحسابي لإجاباته (٤,٣٩)، والإنحراف المعياري (٠,٨٦)، وترتب هذا العامل الترتيب الأول مـن بـين العوامل العشرة التي تنتمي لنفس البعد، ويعبر ذلك على أن الأمن والإستقرار السياسي اللـذين ينعم بهما الأردن، وثبات السياسات الإقتصادية، يشكلان من أهم الحوافز الإستثمارية التي يتمتع بها الأردن، مما يعني تقليل معدل المخاطرة في المشاريع الإستثمارية، مما ينعكس إيجاباً علـى مدة بقاء المشروع في البلد المضيف لفترات أطول، وذلك واضح من خلال الـسعي الـدؤوب لمؤسسات الدولة المختلفة إلى تحسين الظروف السياسية السائدة، وذلك بتحسين العلاقات الثنائية الإقليمية والدولية، وإحترام الإتفاقيات الموقعة، والإلتزام بالقوانين الدولية، ويتصف هذا العامل بتأثيره وبدرجة عالية على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتبار هذا العامل بأنه عامل جذب.

العامل السابع: يتضمن تواجد إدراك وفهم لدى موظفي المنطقة الحرة الزرقـاء فيمـا يتعلـق بطلبات المتعاملين (مستثمرين وزبائن)، حيث كانت نسبة الإجابـة بالموافقـة (٩١,٣%) مـن الإجابات الكلية، بينما كانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٨,٧%)، وكـان المتوسـط الحـسابي لإجاباته (٣,٤٥)، والإنحراف المعياري (٠,٨٦)، وجاء ترتيبه الخامس، ويستدل من هذا أنـه يتوافر لدى موظفي المنطقة الحرة الزرقاء الكفاءات والتأهيل المناسبين للتعامل مع المستثمرين ذوي العلاقة، ويؤثر هذا العامل بدرجة عالية على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقـاء، ويعتبر عامل جذب.

العامل الثامن: يرتبط بإستمرارية التطوير والتحسين للخدمات الإجرائية لمؤسسة المناطق الحرة ومن ضمنها المنطقة الحرة الزرقاء، فكانت نسبة الإجابة بالموافقة (٧٦,٦%) من الإجابات الكلية، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٢٣,٤%)، وكان المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٣,١٦)، والإنحراف المعياري (٠,٩٦)، وجاء ترتيبه الثامن، ويدلّل ذلك على أنه يوجد عملية تطوير وتحسين مستمرة للخدمات الإجرائية، تتناسب مع إحتياجات المستثمرين في المنطقة الحرة الزرقاء، ويتصف هذا العامل بالتأثير العالي على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويعتبر عامل جذب.

العامل التاسع: يتعلق بتوفُّر روح المبادرة لخدمة المتعاملين (مستثمرين وزبائن) وسلوكات العمل الإيجابية لدى موظفي المنطقة الحرة الزرقاء، فكانت نسبة الإجابة بالموافقة (٨٨,٩%) من الإجابات الكلية حول هذا العامل، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (١١,١%)، فكان المتوسط الحسابي لإجاباته (٣,٣٧)، والإنحراف المعياري (٠,٨٣)، وجاء ترتيبه السادس، ويستدل من ذلك أنه تتوافر روح المبادرة لخدمة المتعاملين لدى موظفي المنطقة الحرة الزرقاء، ويؤثر هذا العامل بدرجة عالية على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره عامل جذب.

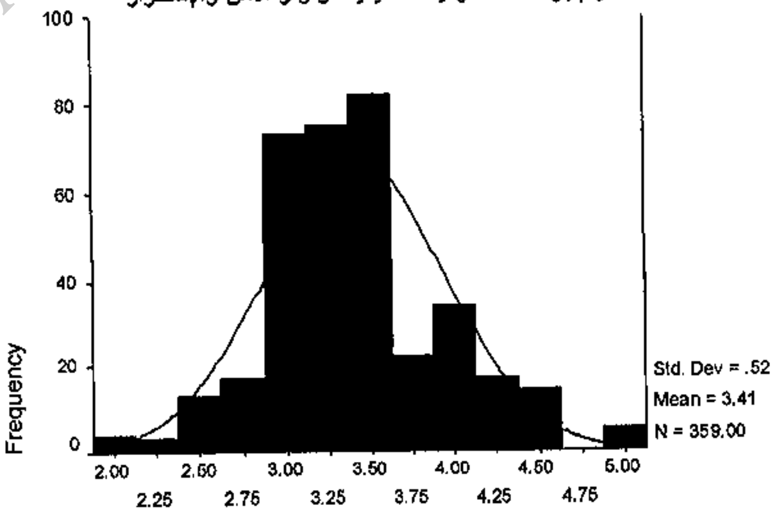
العامل العاشر: تميُّز الموظفين بتأهيلهم حسب مهاراتهم وخبراتهم وطبيعة أعمالهم، حيث كانت نسبة الإجابة بالموافقة (٨٩,٤%) من الإجابات الكلية لهذا العامل، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (١٠,٦%)، وكان المتوسط الحسابي لإجاباته (٣,٣٦)، والإنحراف المعياري (٠,٨٦)، وكان ترتيبه السابع، ويدلّل ذلك على تميُّز موظفي المنطقة الحرة الزرقاء بالتدريب والتأهيل، ويتصف هذا العامل بالأهمية وبالتأثير العاليين على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره عامل جذب.

جدول رقم (٤-٧)

عوامل البعد الأول المحدّدة للإستثمار مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

تسلسل الفقرات	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
٦	يشكل توفر الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن عاملاً جاذباً للاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء	٤,٣٩	٠,٨٦	١
١	تتوفر الأنظمة والقوانين التي تسهّل تأسيس المشاريع الاقتصادية المختلفة	٣,٨١	٠,٧٣	٢
٢	تتوفر الأنظمة والقوانين التي تحفظ حقوق المستثمرين من أجل استثمارات آمنة	٣,٧٥	٠,٨٠	٣
٥	تتوفر القوانين التي تنص على الإعفاءات الضريبية للمشاريع الاستثمارية القائمة والجديدة	٣,٤٩	٠,٨٤	٤
٧	يتواجد إدراك وفهم لدى موظفي المنطقة الحرة الزرقاء فيما يتعلق طلبات المتعاملين (مستثمرين وزبائن)	٣,٤٥	٠,٨٦	٥
٩	تتوفر روح المبادرة لخدمة المتعاملين (مستثمرين وزبائن) وسلوكيات العمل الإيجابية لدى موظفي المنطقة الحرة الزرقاء	٣,٣٧	٠,٨٣	٦
١٠	يتميز الموظفين بأنهم مؤهلين حسب مهاراتهم وخبراتهم وطبيعة أعمالهم	٣,٣٦	٠,٨٦	٧
٨	التطوير والتحسين المستمر للخدمات الإجرائية لمؤسسة المناطق الحرة ومن ضمنها المنطقة الحرة الزرقاء	٣,١٦	٠,٩٦	٨
٣	سهولة ويسر الإجراءات الحكومية للمنطقة الحرة الزرقاء فيما يتعلق بالاستثمار كإجراء تسجيل شركة، والموافقة على إقامة المشروع، وإدخال وإيداع البضائع	٢,٨٠	١,١٥	٩
٤	تُطبق مبادئ الشفافية والحاكمية الجيدة في إجراءات المنطقة الحرة الزرقاء	٢,٥٥	١,٢١	١٠

الشكل رقم (٤-١)
التوزيع الطبيعي للمتوسطات
الحسابية لإجابة القوانين والأنظمة،
والإجراءات الحكومية التنظيمية، وتوفر الأمن والإستقرار



الأ

البعد الثاني: البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الإستثمار:

يتكون هذا البعد من تسعة أسئلة، تركز على مدى توفُّر البنية التحتية الضرورية للمشاريع الإستثمارية المختلفة، والتي تلبي حاجات ورغبات المستثمرين، والتي يساعد توفُّرها على جذب الإستثمارات بمختلف مصادرها، وحصل هذا البعد على قيمة عالية لمعامل الإتساق الداخلي كرونباخ ألفا وصلت إلى (٠,٨٢)، وهي أكبر قيمة من قيم هذا المعامل للأبعاد الخمسة، ويبين الجدول رقم (٤-٨) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أسئلة هذا البعد.

العامل الأول: يتعلق بتوفُّر شبكة طرق مناسبة لممارسة الأنشطة الإقتصادية المختلفة، فكانت نسبة الإجابة بالموافقة (٩٣,٦%) من الإجابات الكلية لهذا العامل، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٦,٤%)، وكان المتوسط الحسابي لإجاباته (٣,٦٨)، والإنحراف المعياري (٠,٧٨)، وجاء بالترتيب الأول، ويتصف هذا العامل بالتأثير وبدرجة عالية على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويتضح من ذلك أنه يمكن إعتباره عامل جذب.

العامل الثاني: يرتبط بتوفُّر بيانات كافية ودقيقة حول مختلف الأنشطة الإقتصادية الممارسة والتي تهم المستثمرين، فجاء هذا العامل بنسبة موافقة بلغت (٤٧,٦%) من الإجابات الكلية، وبنسبة عدم موافقة بلغت (٥٢,٤%)، وجاء بمتوسط حسابي لإجاباته بلغ (٢,٧٤)، وبإنحراف معياري بلغ (١,٠٩)، وكان بالترتيب الثامن، ويدل ذلك على أنه بالرغم من درجة التأثير المتوسطة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، إلا أنه يجب التركيز على هذا العامل بتوفير البيانات الكافية حول الأنشطة الإستثمارية في المنطقة الحرة الزرقاء، وذلك بالتواصل الدائم بين إدارة مؤسسة المناطق الحرة الأردنية وجميع أطراف العملية الإستثمارية، من مستثمرين محليين وعرب وأجانب، ويتمثل ذلك بتطوير وسائل الدعاية والإعلان الخاصة بالمشاريع الإستثمارية، والمنشورات الصادرة عنها كالبروشورات، والتقارير السنوية، ومن خلال البوابة الإلكترونية الخاصة بها، ومديرية خدمات المستثمرين، وتفعيل دور مكاتب خدمة الجمهور في مختلف المناطق الحرة التابعة لها، وتوصيف البيئة الإستثمارية فيها وبيان الفرص المتاحة للإستثمار، وتعزيزها بالمعلومات الوافية والدقيقة، ويمكن إعتبار هذا العامل بأنه عامل طرد.

العامل الثالث: توفُّر الخدمات المساندة والمكملة للأنشطة الإستثمارية المختلفة في المنطقة الحرة الزرقاء، فكانت نسبة الإجابة بالموافقة (٩٣,٥%) من الإجابات الكلية لهذا العامل، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٦,٥%)، وكان المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٣,٦٤)، والإنحراف المعياري (٠,٨٢)، وجاء بالترتيب الثاني، ويتضح من ذلك بأنه يتوفر في المنطقة

الحرة الزرقاء الخدمات المساندة، كالخدمات المقدمة من الدوائر الأخرى ذات العلاقة، والخدمات المصرفية، والتخليص، والتأمين، والنقل وبالشكل الكافي، ويتصف هذا العمل بتأثيره وبدرجة عالية على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره عامل جذب.

العامل الرابع: توفُّر مساحات الأرض، والمستودعات اللازمة لإنشاء وممارسة مختلف أنواع الأنشطة الإستثمارية في المنطقة الحرة الزرقاء، فكانت نسبة الإجابة بالموافقة (٧٩,٤%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٢٠,٦%)، والمتوسط الحسابي لإجاباته (٣,٢١)، والإنحراف المعياري (٠,٩٣)، وجاء بالترتيب السادس، ويستدل من ذلك على أن هدفاً أساسياً من أهداف مؤسسة المناطق الحرة الأردنية هو تطوير مناطق جديدة في المملكة، من خلال إقامة مشاريع إستثمارية فيها، ويوجد عمل جاد وخطوات حثيثة في سبيل تحقيق هذا الهدف، لتوفير المساحات والمستودعات المخصصة لقيام المشاريع الإستثمارية، ويعتبر هذا العامل عالي التأثير على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويعتبر عامل جذب.

العامل الخامس: يتعلق بتوفُّر البنية التحتية الجيدة والمناسبة، من إتصالات، وكهرباء، ومياه، وصرف صحي، فكانت نسبة الإجابة بالموافقة (٨٩,٧%) من الإجابات الكلية، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (١٠,٣%)، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٣,٥٣)، والإنحراف المعياري (٠,٨٢)، وترتب الترتيب الثالث، ويستدل من هذا التحليل أنه تتوافر خدمات البنية التحتية في المنطقة الحرة الزرقاء، ويتصف هذا العامل بتأثيره وبدرجة عالية على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره عامل جذب.

العامل السادس: إستخدام المنطقة الحرة الزرقاء أجهزة وأدوات متطورة في تنفيذ وإنجاز الإجراءات، فجاء هذا العامل بنسبة موافقة بلغت (٥٣,٨%) من الإجابات الكلية، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٤٦,٢%)، وكان المتوسط الحسابي (٢,٨٣)، والإنحراف المعياري (١,٠٥)، وكان ترتيبه السابع، ويدلل ذلك على أنه يوجد ضعف في تقديم المنطقة الحرة خدماتها الإجرائية للمستثمرين بوسائل متقدمة ومتطورة كأنظمة الحاسوب المتطورة، حيث يُستخدم حالياً نظام (Ingress) وهو نظام قديم، ولا زالت بعض الإجراءات لبعض الأقسام المعنية تنجز يدوياً، وبرغم درجة التأثير المتوسط لهذا العامل على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، يعتبر هذا العامل عامل طرد.

العامل السابع: يرتبط بتميُّز الأبنية والمكاتب بالتنظيم، مما يُسهِّل الحصول على الخدمة، فكانت نسبة الإجابة بالموافقة (٤٦,٦%)، وكانت نسبة الإجابة بعدمها (٥٣,٤%)، وكان المتوسط الحسابي (٢,٥٧)، والإنحراف المعياري (١,٢٢)، وحصل هذا العامل على الترتيب التاسع،

ويدل ذلك على أنه يوجد عدم تنظيم في تصميم الأبنية والمكاتب، الأمر الذي يعيق الحصول على الخدمة المطلوبة بسهولة ويسر، وبرغم تأثير هذا العامل وبدرجة متوسطة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، إلا أنه يعتبر عامل طرد.

العامل الثامن: توفُّر المرافق العامة مثل مواقف السيارات وقاعات الإنتظار والمرافق الصحية، حيث جاء هذا العامل بنسبة إجابة بالموافقة وصلت إلى (٨٨,٦%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (١١,٤%)، فكان المتوسط الحسابي لإجاباته (٣,٣٧)، والإنحراف المعياري (٠,٨٩)، وكان ترتيبه الخامس، ويدل ذلك على التأثير العالي لهذا العامل على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وأن المؤسسة تلبي إحتياجات المستثمرين من مواقف للسيارات، وقاعات الإنتظار، والمرافق الصحية.

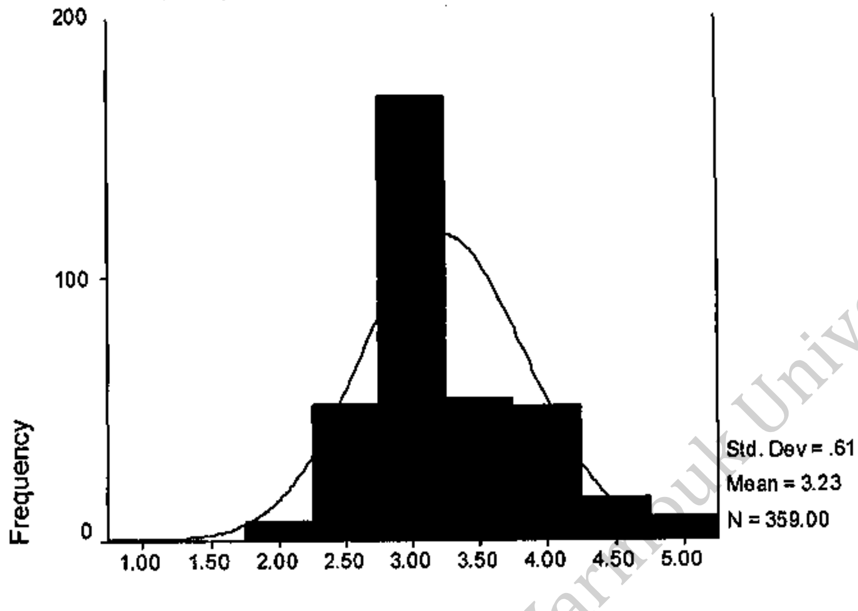
العامل التاسع: يتضمن توفُّر وسائل الإتصالات المتطورة بين أطراف العملية التسويقية، وإمكانية الحصول عليها بسهولة ويسر، بما يضمن الكفاءة في إنجازها وتحقيقها لحاجات المستثمرين، حيث بلغت نسبة الإجابة بالموافقة (٩١%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٩%)، فيما كان المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٣,٥٢)، والإنحراف المعياري هو (٠,٨٢)، وجاء بالترتيب الرابع، ويعبر ذلك على أن هذا العامل يتمتع بتأثيره العالي على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره عامل جذب.

جدول رقم (٤ – ٨)

عوامل البعد الثاني المحدِّدة للإستثمار مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

تسلسل الفقرة في الإستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
١١	تتوفر شبكة طرق مناسبة لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة	٣,٦٨	٠,٧٨	١
١٣	تتوفر الخدمات المساندة والمكملة للأنشطة الاستثمارية المختلفة، كالخدمات المصرفية، والتخليص، والتأمين	٣,٦٤	٠,٨٢	٢
١٥	تتوفُّر البنية التحتية الجيدة والمناسبة من اتصالات، وكهرباء، ومياه، وصرف صحي	٣,٥٣	٠,٨٢	٣
١٩	تتوفُّر وسائل الاتصالات المتطورة بين أطراف العملية التسويقية ويمكن الحصول عليها بسهولة ويسر بما يضمن الكفاءة في إنجازها	٣,٥٢	٠,٨٢	٤
١٨	تتوفر المرافق العامة مثل مواقف السيارات وقاعات الانتظار والمرافق الصحية	٣,٣٧	٠,٨٩	٥
١٤	تتوفُّر مساحات الأرض والمستودعات اللازمة لإنشاء وممارسة مختلف أنواع الأنشطة الاستثمارية	٣,٢١	٠,٩٣	٦
١٦	تُستخدم أجهزة وأدوات متطورة في تنفيذ وإنجاز الإجراءات	٢,٨٣	١,٠٥	٧
١٢	تتوفر بيانات كافية ودقيقة حول مختلف الأنشطة الاقتصادية الممارسة بالإضافة للوصول إليها	٢,٧٤	١,٠٩	٨
١٧	تتميز الأبنية والمكاتب بالتنظيم مما يُسهِّل الحصول على الخدمة	٢,٥٧	١,٢٢	٩

الشكل رقم (٤-٢)
التوزيع الطبيعي للمتوسطات الحسابية
لإجابة البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الإستثمار



البعد الثالث: الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية:

يتكون هذا البعد من سبعة أسئلة، تركز على مدى إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية، لمختلف منتجات المشاريع الإستثمارية، حيث يساهم الإنفتاح والإقتصادي للأردن على الإقتصاديات العالمية، ومتابعة التطور والتكيف مع مختلف المتغيرات الإقتصادية المحيطة به، ويتمثل ذلك في عضويته الفاعلة في العديد من الإتفاقيات الإقتصادية الدولية، والتي تعتبر من العوامل المهمة في جذب الإستثمارات بمختلفها وتسويق منتجاتها، وحصل هذا البعد على ما قيمته (٠,٧٤) لمعامل الإتساق الداخلي كرونباخ ألفا، وهي قيمة جيدة، ويبين الجدول رقم (٤-٩) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أسئلة هذا البعد.

العامل الأول: يتعلق بإمكانية الوصول للأسواق العربية، والأجنبية، من خلال فرصة الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث وصلت نسبة الإجابة بالموافقة إلى (٩٣%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٧%)، فيما كان المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٣,٧٤)، والإنحراف المعياري (٠,٨٣)، وجاء بالترتيب الرابع، ويدل ذلك على أن هذا العامل من العوامل المهمة، حيث أن الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء يمكّن منتجات المستثمرين من الوصول للأسواق العربية والأجنبية، ويتضح ذلك من خلال عضوية المناطق الحرة الفاعلة في إتحاد المناطق الحرة العالمية، وعضوية الأردن في إتفاقيات التجارة الحرة العالمية، ويتصف هذا العامل بدرجة تأثيره العالية على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وهو بالتالي عامل جذب.

العامل الثاني: يتضمن تمتّع البضائع والمنتجات في المنطقة الحرة الزرقاء بتنافسية عالية في الأسواق الخارجية، فجاءت نسبة الإجابة بالموافقة بحوالي (٩١,٦%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٨,٤%)، وكان المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٣,٥٨)، والإنحراف المعياري (٠,٧٨)، وكان ترتيبه الخامس، ويندرج هذا العامل من ضمن العوامل الجاذبة والمهمة للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث يتبين بأن البضائع والمنتجات تتمتع بمقدرة تنافسية عالية في الأسواق الخارجية، ومما يساهم في زيادة تنافسية تلك المنتجات، إعفاؤها من مختلف الرسوم والضرائب عند دخولها تلك الأسواق، وإعتدال الأجور والرواتب في المنطقة الحرة الزرقاء، مما يجعل من أسعار تلك البضائع والمنتجات أسعاراً تفضيلية، ويعطيها الأولوية على المنتجات من مختلف المصادر، ويتصف هذا العامل بالتأثير العالي على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وهو عامل جذب.

العامل الثالث: توفُّر برامج وتعرفة منظمة تشجِّع عملية التصنيع والتصدير، فجاء هذا العامل بنسبة إجابة بالموافقة بلغت (٨٢,٤%)، وبنسبة إجابة بعدم الموافقة بلغت (١٧,٦%)، وبمتوسط حسابي لإجاباته بلغ (٣,١٩)، وبإنحراف معياري (٠,٨٨)، وكان ترتيبه السادس، ويتبين من ذلك بأنه يتوفر العديد من المواد في قانون مؤسسة المناطق الحرة، والتي تحفّز قيام المشاريع الصناعية التصديرية المختلفة، والصادرات بمختلفها، وذلك بإعتبار أن تشجيع الصادرات الصناعية من الأهداف المؤسسية المهمة لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية، حيث يوجد تركيز على تفعيل لتلك البرامج والمواد القانونية المشجِّعة، ويمكن إعتبار هذا العامل بأنه عامل جذب.

العامل الرابع: إعتبار الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة الزرقاء على شبكة طرق دولية عامل يساعد في عملية التسويق والتوزيع، حيث بلغت نسبة الإجابة بالموافقة (٩٥,٦%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٤,٤%)، وبلغ المتوسط الحسابي لإجاباته (٣,٩٠)، والإنحراف المعياري (٠,٧٨)، ويتفق ذلك مع أهمية إختيار الموقع عند تأسيس المشاريع الإستثمارية، فكان ترتيبه الثالث، ويتصف هذا العامل بدرجة تأثيره العالية على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويعتبر عامل جذب.

العامل الخامس: يتعلق هذا العامل بإسهام التوجهات الإقتصادية للحكومة نحو الإنفتاح الإقتصادي المصاحب لإنضمام الأردن للعديد من إتفاقيات التجارة الحرة الدولية، في جذب الإستثمارات، وما يصحب الدخول في عضوية تلك الإتفاقيات من ضرورة إجراء التعديلات اللازمة على مختلف التشريعات الإستثمارية، وتحسين الأداء، وتطوير الإجراءات الحكومية ذات العلاقة، حيث كانت نسبة الإجابة بالموافقة (٩٣,٩%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة

(٦,١%)، وكان المتوسط الحسابي لإجاباته (٤,٠٩)، والإنحراف المعياري (٠,٩١)، وجاء بالترتيب الأول لأهميته في التأثير على قرار الإستثمار، ويتصف هذا العامل بالتأثير العالي على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره عامل جذب.

العامل السادس: يتعلق بإسهام دخول الأردن في العديد من إتفاقيات التجارة العالمية، في إتخاذ قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث أن ذلك يسهم في توسيع الآفاق التسويقية، وتبادل المعرفة والخبرات، فبلغت نسبة الإجابة بالموافقة (٩٤,٨%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٥,٢%)، وكان المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٤,٠٨)، والإنحراف المعياري (٠,٨٩)، وترتب بالترتيب الثاني، ويتصف هذا العامل بدرجة تأثير عالية على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث توفّر حزمة الإتفاقيات التجارية للأردن توسيع الأفاق التصديرية، وتهيئة البيئة المناسبة للوصول لأكبر قدر ممكن من الأسواق العالمية، وبالتالي تعتبر بمجملها عاملاً حافزاً للإستثمار في مختلف المجالات، لذا يمكن إعتباره عامل جذب.

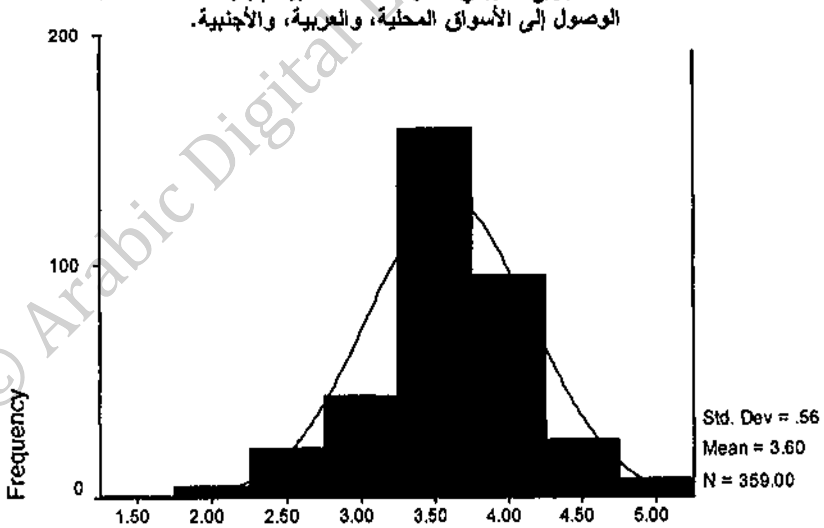
العامل السابع: إسهام المنطقة الحرة الزرقاء ممثلة بمؤسسة المناطق الحرة في عملية الترويج لتسويق منتجات المستثمرين، فجاءت نسبة الإجابة بالموافقة متواضعة، حيث بلغت (٤٠,٤%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٥٩,٦%)، وبمتوسط حسابي لإجاباته بلغ (٢,٦٠)، وبإنحراف معياري (١,١٢)، ويتبين من تحليل إجابات هذا العامل، بأنهُ وبرغم المسؤولية المشتركة في تحمُّل أعباء الترويج لمنتجات المشاريع الإستثمارية بين المستثمرين وإدارة المناطق الحرة الأردنية، إلا أنه يوجد عدم تركيز على النواحي التسويقية للمؤسسة ولمنتجات مشاريعها، حيث أنه ومن خلال الترويج لمنتجات تلك المشاريع تستطيع المناطق الحرة الترويج لخدماتها وإمكاناتها إقليمياً وعالمياً، مما يساعد في عملية إستقطاب المزيد من الإستثمارات العربية والأجنبية على حدٍ سواء، وبرغم التأثير المتوسط لهذا العامل على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، إلا أنه يمكن إعتباره عامل طرد.

جدول رقم (٤-٩)

عوامل البعد الثالث المحدّدة للإستثمار مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

تسلسل الفقرة في الإستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
٢٤	تسهم التوجهات الاقتصادية للحكومة نحو الانفتاح الاقتصادي المصحوب بانضمام الأردن للعديد من اتفاقيات التجارة الحرة الدولية في جذب الاستثمارات بمختلفها	٤,٠٩	٠,٩١	١
٢٥	يشجع دخول الأردن في العديد من اتفاقيات التجارة العالمية على قيامكم بالإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء	٤,٠٨	٠,٨٩	٢
٢٣	يعتبر الموقع الجغرافي المناسب للمنطقة الحرة الزرقاء على شبكة طرق دولية عامل يساعد في عملية التسويق والتوزيع	٣,٩٠	٠,٧٨	٣
٢٠	يمكّن الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء المستثمرين من الوصول للأسواق الأجنبية	٣,٧٤	٠,٨٣	٤
٢١	تتمتع البضائع والمنتجات في المنطقة الحرة الزرقاء بتنافسية عالية في الأسواق الخارجية	٣,٥٨	٠,٧٨	٥
٢٢	تتوفّر برامج وتعرفة منظمة تشجّع عملية التصنيع والتصدير	٣,١٩	٠,٨٨	٦
٢٦	تساهم المنطقة الحرة الزرقاء ممثلة بمؤسسة المناطق الحرة في عملية الترويج لتسويق منتجاتكم	٢,٦٠	١,١٢	٧

الشكل رقم (٤-٣)
التوزيع الطبيعي للمتوسطات الحسابية لإجابة
الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية.



<u>البعد الرابع: العمالة:</u>

يتألف هذا البعد من ستة أسئلة، تركز على توفُّر الأيدي العاملة وبالمؤهلات المطلوبة، وبمعدلات الرواتب والأجور المعتدلة، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج، وحصل هذا البعد على قيمة تساوي (٠,٧٦) لمعامل الإتساق الداخلي كرونباخ ألفا، وهي تعكس

مدى ترابط وإنسجام عوامل هذا البعد وثباته، ويبين الجدول رقم (٤-١٠) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أسئلة هذا البعد.

العامل الأول: يتعلق بتوفُّر العمالة المحلية الكافية للعمل في مختلف المشاريع الإقتصادية، حيث كانت نسبة الإجابة بالموافقة (٩٣,٨%) وهي من أعلى النسب، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٦,٢%)، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٣,٦٩)، والإنحراف المعياري (٠,٧٧)، وجاء بالترتيب الأول، ويتبين من ذلك أن هناك كفاية في عرض عنصر العمل لسد إحتياجات المشاريع الإستثمارية من ذلك العنصر، ويتوافق هذا مع الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للمنطقة الحرة الزرقاء، والتي تشمل تنمية المجتمع المحلي، والمساهمة في خفض نسب البطالة، والتخفيف من آثار الفقر، ويتصف هذا العامل بالتأثير العالي على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره بأنه عامل جذب.

العامل الثاني: توفُّر المهارات الضرورية المطلوبة لمختلف أنواع الأنشطة الإستثمارية في العمالة المحلية، حيث وصلت نسبة الإجابة بالموافقة إلى (٦٨,٣%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٣١,٧%)، ووصل المتوسط الحسابي لإجاباته (٢,٩٩)، والإنحراف المعياري (٠,٩٤)، وكان ترتيبه الرابع، وتبين من خلال إستعراض نتيجة تحليل هذا العامل في الملحق رقم (٤-٤)، بأنه وبرغم الدور الإيجابي لهذا العامل على قرار الإستثمار إقتصادياً، إلا أن هذا العامل لم يلعب دوراً يعتد به من الناحية الإحصائية كمحدد للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويدل ذلك على أن هناك نقصاً في المهارات اللازمة لمختلف أنواع الأنشطة الإستثمارية، أو أنه لا تتوفر المهارات الضرورية المطلوبة لمختلف أنواع الأنشطة الإستثمارية في العمالة المحلية، ويعتبر عامل طرد.

العامل الثالث: تميُّز أجور ورواتب العمالة المحلية بالإعتدال، فبلغت نسبة الإجابة بالموافقة (٨٦,٣%)، وبلغت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (١٣,٧%)، وكان المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٣,٥٦)، والإنحراف المعياري لها (٠,٨٧)، وكان ترتيبه الثاني، ويتبين من ذلك إعتدال مستويات الأجور والرواتب السائدة في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث ينعكس الإنخفاض النسبي في الأجور والرواتب إيجابياً على الأهداف الربحية للمشاريع الإستثمارية ويتفق معها، ويتصف هذا العامل بتأثيره وبدرجة عالية على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره عامل جذب.

العامل الرابع: يركز على توفُّر الخبرات الإدارية والفنية اللازمة للإشراف على مختلف الأنشطة الإستثمارية، فكانت نسبة الإجابة بالموافقة (٦٢,٤%)، وبلغت نسبة الإجابة بعدم

الموافقة (٣٧,٦%)، وبلغ المتوسط الحسابي لإجاباته (٢,٩٥)، والإنحراف المعياري لها (١,٠٣)، وترتب بالترتيب الخامس، وتبين من خلال إستعراض نتيجة تحليل هذا العامل في الملحق رقم (٤-٤)، بأنه وبرغم الدور الإيجابي لهذا العامل على قرار الإستثمار من الناحية الإقتصادية، إلا أن هذا العامل لم يلعب دوراً يعتد به من الناحية الإحصائية كمحدد للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويعبر ذلك على وجود نقص في الخبرات الإدارية للإشراف على المشاريع الإستثمارية، أو أنه لا تتوفّر الخبرات الإدارية والفنية اللازمة للإشراف على مختلف الأنشطة الإستثمارية، ويمكن إعتباره عامل طرد.

العامل الخامس: يتضمن هذا العامل إعتبار إجراءات المنطقة الحرة الزرقاء فيما يتعلق بتصاريح دخول ومبيت العاملين في المشاريع الإقتصادية المختلفة بأنها ميسرة، حيث وصلت نسبة الإجابة بالموافقة إلى (٨٨,٩%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (١١,١%)، وكان المتوسط الحسابي لإجابات سؤال هذا العامل (٣,٢٦)، والإنحراف المعياري لها (٠,٨٦)، وحصل على الترتيب الثالث، ويعكس ذلك جودة إجراءات المنطقة الزرقاء فيما يتعلق بتصاريح الدخول والمبيت للعاملين في تلك المشاريع، من حيث تهيئة الظروف المناسبة لأولئك العاملين وبما ينعكس إيجابياً على الإنتاجية، ويؤثر هذا العامل وبدرجة عالية على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره بأنه عامل جذب.

العامل السادس: يتعلق بإعتبار العمالة المحلية في المشاريع الإقتصادية المختلفة في المنطقة الحرة الزرقاء بأنها مستقرة وغير متقلبة، فكانت نسبة الإجابة بالموافقة (٤٠,٦%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٥٩,٤%)، ووصل المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل إلى (٢,٥٢)، والإنحراف المعياري (١,١٥)، وجاء بالترتيب الأخير، ويتبين من ذلك أن نوع العمالة السائد في المنطقة الحرة الزرقاء هو العمالة غير الدائمة، وأنه يوجد عدم إستقرار للعمالة في مشروع ما، بمعنى وجود قابلية التحول من مشروع لأخر في نفس النشاط، أو من نشاط لأخر، لأسباب تتعلق بمستوى الأجور، و/ أو عدم ملاءَمة تلك المشاريع للعاملين فيها من حيث ظروف العمل، وعدم إتاحة العاملين في تلك المشاريع الفرصة لأنفسهم للتطور في العمل وإكتساب المهارات اللازمة، ويتصف هذا العامل بالتأثير المتوسط على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، و يمكن إعتباره عامل طرد.

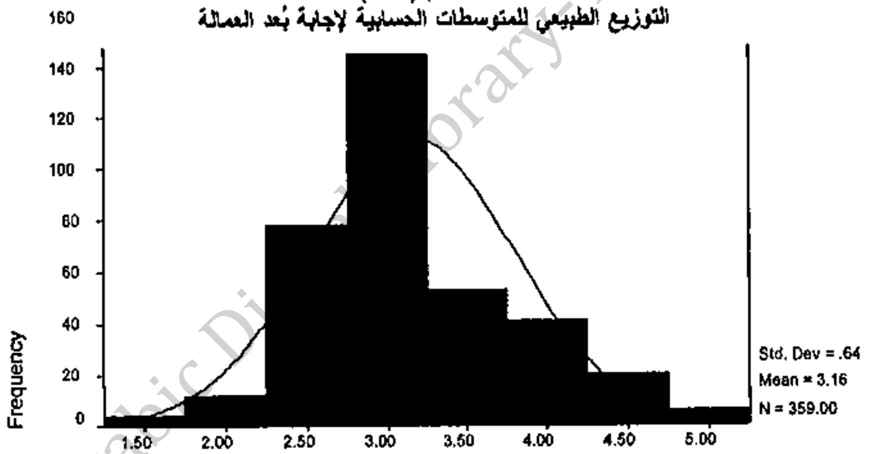
جدول رقم (٤-١٠)

عوامل البعد الرابع المحدّدة للإستثمار مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

تسلسل الفقرة في الإستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
٢٧	تتوفر العمالة المحلية الكافية للعمل في مختلف المشاريع الاقتصادية	٣,٦٩	٠,٧٧	١
٢٩	تتميز أجور ورواتب العمالة المحلية بأنها مقبولة	٣,٥٦	٠,٨٧	٢
٣١	تعتبر إجراءات المنطقة الحرة الزرقاء فيما يتعلق بتصاريح دخول ومبيت العاملين في المشاريع الاقتصادية المختلفة ميسرة	٣,٢٦	٠,٨٦	٣
٢٨	تتوفر المهارات الضرورية المطلوبة لمختلف أنواع الأنشطة الاستثمارية في العمالة المحلية	٢,٩٩	٠,٩٤	٤
٣٠	تتوفر الخبرات الإدارية والفنية اللازمة للإشراف على مختلف الأنشطة الاستثمارية	٢,٩٥	١,٠٣	٥
٣٢	تعتبر العمالة المحلية في المشاريع الاقتصادية المختلفة في المنطقة الحرة الزرقاء مستقرة وغير متقلبة	٢,٥٢	١,١٥	٦

الشكل رقم (٤-٤)

التوزيع الطبيعي للمتوسطات الحسابية لإجابة بُعد العمالة



<u>**البعد الخامس: البعد المالي والاقتصادي:**</u>

يحتوي هذا البعد على إثني عشر سؤالاً، تتعلق بالعوامل المالية والإقتصادية، وتشتمل على مدى تحقيق المستثمر في المنطقة الحرة الزرقاء لعوائد ربحية، نتيجة حزمة الحوافز المالية والتنظيمية، وإنخفاض كلف عناصر الإنتاج، والتسهيلات الإئتمانية المقدمة من البنوك التجارية، حيث وصلت قيمة معامل الإتساق الداخلي كرونباخ ألفا لهذا البعد (٠,٧٧)، وهي ثاني أكبر قيمة من قيم هذا المعامل للأبعاد الخمسة، وهي تعكس مدى ترابط وإنسجام عوامل هذا البعد وثباته، ويبين الجدول رقم (٤-١١) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أسئلة هذا البعد.

العامل الأول: يتعلق بإعتبار الحوافز والإعفاءات المالية والتنظيمية والتمويلية عاملاً جاذباً للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث وصلت نسبة الإجابة بالموافقة إلى (٩٢,٨%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٧,٢%)، وبلغ المتوسط الحسابي لإجاباته (٣,٧٧)، والإنحراف المعياري (٠,٨٢)، وجاء هذا العامل بالترتيب الخامس، ويتبين من ذلك أن الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء يتمتع بتوفُّر الحوافز المالية والتنظيمية والتمويلية، ويتصف هذا العامل بالتأثير العالي على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره عامل جذب.

العامل الثاني: يركز على تحقيق الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء عوائد عالية، حيث كانت نسبة الإجابة بالموافقة (٨٨,٦%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (١١,٤%)، ووصل المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل إلى (٣,٤٥)، وبإنحراف معياري بلغ (٠,٨٤)، وحصل على الترتيب السابع، ويدل ذلك على أن الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء يحقق عوائد مالية عالية، ويعتبر هذا العامل من محددات الإستثمار المهمة، آخذين بعين الإعتبار أن الهدف الرئيسي من المشاريع الإستثمارية هو تحقيق معدلات ربحية مقبولة وحسبما هو مخطط له، ويتصف هذا العامل بدرجة تأثير عالية على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره عامل جذب.

العامل الثالث: يتضمن إمكانية تحقيق الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء عوائد ربحية في الفترة المنظورة (القصيرة)، حيث بلغت نسبة الإجابة بالموافقة (٧٨,٨%)، وبلغت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٢١,٢)، وكان المتوسط الحسابي لإجاباته (٣,٠١)، والإنحراف المعياري (٠,٨٨)، وكان ترتيبه الحادي عشر، وتبين من خلال إستعراض نتيجة تحليل هذا العامل في الملحق رقم (٤-٤)، بأنه وبرغم الدور الإيجابي لهذا العامل على قرار الإستثمار من الناحية الإقتصادية، إلا أن هذا العامل لم يلعب دوراً يعتد به من الناحية الإحصائية كمحدد للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويعبر ذلك على أن مختلف الأنشطة الإستثمارية في المنطقة الحرة الزرقاء تحتاج إلى فترات زمنية قصيرة نسبياً لتحقيق عوائد ربحية، بمعنى أن الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء يحقق عوائد ربحية في الفترة المنظورة (القصيرة)، ويرجع سبب ذلك إلى أن أغلب الأنشطة الإستثمارية الممارسة في المنطقة الحرة الزرقاء هي النشاط التجاري والخدمي، حيث وصلت حصة هذين النشاطين إلى (٩١,٧%) من إجمالي عدد العقود الإستثمارية في تلك المنطقة، في حين كانت حصة النشاط الصناعي متواضعة بحيث وصلت إلى (٨,٣%) من إجمالي تلك العقود، حيث أن التكاليف التشغيلية والرأسمالية تكون هنا مرتفعة عند

تأسيس المشروع، ومع مرور الزمن تنخفض هذه التكاليف مما ينعكس إيجابياً على العوائد والأرباح.

العامل الرابع: إعتبار الحصول على التمويل والتسهيلات الإئتمانية اللازمة للإستثمار من المراحل الميسَّرة، حيث كانت نسبة الإجابة بالموافقة (٨١,٦%)، وبلغت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (١٨,٤%)، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٣,١٦)، والإنحراف المعياري (٠,٨٢)، وجاء ترتيبه العاشر، ويدل ذلك على أن المستثمر يجد صعوبة في الحصول على التمويل المناسب لمشروعه بأيسر الطرق وأقلها تكلفة، ويتصف هذا العامل بالتأثير العالي على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره عامل جذب.

العامل الخامس: يتعلق بوجود حرية في تحوُّل وتحويل رؤوس الأموال في المنطقة الحرة الزرقاء دون أية قيود، حيث وصلت نسبة الإجابة بالموافقة إلى (٩٣,١%)، بينما وصلت نسبة الإجابة بعدم الموافقة إلى (٦,٩%)، وكان المتوسط الحسابي لإجاباته (٣,٩٥)، والإنحراف المعياري (٠,٩٥)، وترتب بالترتيب الثالث، ويستدل من ذلك على أنه تتوفر الحرية في إنتقال رأس المال من المنطقة الحرة الزرقاء وإليها دون أية قيود، وعدم وجود عقبات أمام تحوُّل رأس المال من نشاط لأخر، ويتصف هذا العامل بالتأثير العالي على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره عامل جذب.

العامل السادس: يركز على إعتبار أسعار الفوائد على القروض المعروضة من قبل البنوك التجارية المحلية بأنها مناسبة، حيث كانت نسبة الإجابة بالموافقة (٦٨,٢%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٣١,٨%)، وكان المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٢,٩٢)، والإنحراف المعياري لها (٠,٨٧)، وحصل هذا العامل على الترتيب الثاني عشر، وتبين من خلال إستعراض نتيجة تحليل هذا العامل في الملحق رقم (٤-٤)، بأنه وبرغم الدور السلبي لهذا العامل على قرار الإستثمار من الناحية الإقتصادية، إلا أن هذا العامل لم يلعب دوراً يعتد به من الناحية الإحصائية كمحدد للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وبرغم ذلك فأن أسعار الفوائد على القروض المعروضة من قبل البنوك التجارية المحلية لا تعتبر مناسبة للمستثمرين، ويمكن إعتبار هذا العامل بأنه عامل طرد.

العامل السابع: يتعلق بتوفُّر التسهيلات الإئتمانية كالإعتمادات البنكية، والكفالات التجارية، والقروض التمويلية في البنوك التجارية المحلية، حيث كانت نسبة الإجابة بالموافقة هي (٨٦,١%) من الإجابات الكلية حول هذا العامل، بينما كانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (١٣,٩%)، وكان المتوسط الحسابي لإجاباته (٣,٢٣)، والإنحراف المعياري (٠,٧٩)، وكان

ترتيبه التاسع، وهذا يدل على توفُّر التسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية المحلية وبدرجة عالية.

العامل الثامن: توفُّر إمكانية الحصول على شريك تمويلي دون أية قيود، حيث بلغت نسبة الإجابة بالموافقة (٨٨,٩%)، وبلغت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (١١,١%)، وكان المتوسط الحسابي لإجاباته (٣,٨٩)، والإنحراف المعياري (١,٠٣)، وجاء بالترتيب الرابع، ويتبين من ذلك أن المستثمر في المنطقة الحرة الزرقاء يتمكن من الحصول على شريك تمويلي بسهولة ويسر، ويتصف هذا العامل بتأثيره على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء وبدرجة عالية، ويمكن إعتباره عامل جذب.

العامل التاسع: يتضمن إعتبار كلف الإستثمار كأجور الأراضي، وبدلات التخزين والخدمات والرسوم في المنطقة الحرة الزرقاء بأنها منخفضة ومناسبة، حيث، وصلت نسبة الإجابة بالموافقة إلى (٨٦,٧%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (١٣,٣%)، وبلغ المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٣,٣٥)، والإنحراف المعياري لها (٠,٨٨)، وكان بالترتيب الثامن، ويستدل من ذلك أن كلف الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء تعتبر تنافسية، وبإتصاف هذا العامل بتأثيره العالي على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، يمكن إعتباره عامل جذب.

العامل العاشر: يتعلق هذا العامل بإعتبار تكاليف الخدمات المتوفرة للأيدي العاملة في المنطقة الحرة الزرقاء بأنها منخفضة نسبياً، حيث بلغت نسبة الإجابة بالموافقة (٩٠,٨%)، وكانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٩,٢%)، وكان المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٣,٦٧)، والإنحراف المعياري (٠,٧٩)، وحصل على الترتيب السادس، ويدل ذلك على أن تكاليف تلك الخدمات مناسبة، مما ينعكس على إرتفاع صافي الدخل المتحقق للعاملين في المشاريع الإستثمارية، ويتصف بتأثيره العالي على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتباره عامل جذب.

العامل الحادي عشر: يتعلق هذا العامل بإعتبار الإستقرار في المؤشرات الإقتصادية للإقتصاد الأردني كالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي ونموه، وحجم السكان، وحجم المبيعات المحلية والخارجية، وحجم الإدخار المحلي عاملاً جاذباً للإستثمار، ومهماً في عملية إتخاذ قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث كانت نسبة الإجابة بالموافقة هي (٩٥,٨%) من الإجابات الكلية حول هذا العامل، بينما كانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٤,٢%)، وكان المتوسط الحسابي لإجابات هذا العامل (٤,١٩)، والإنحراف المعياري هو (٠,٩٢)، وكان ترتيبه الثاني، وتعبر هذه النسب على أن هذا العامل هو من أهم

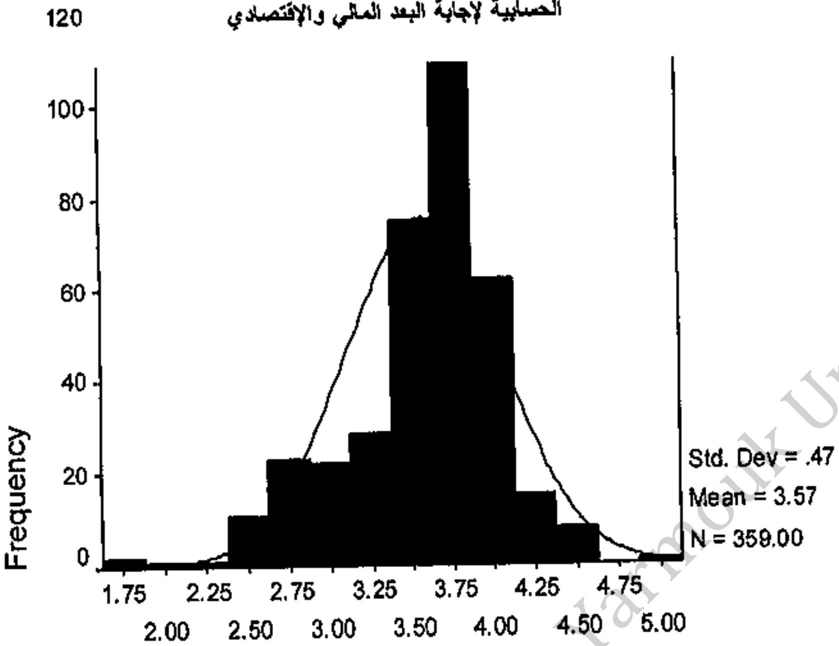
العوامل المؤثرة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وهو يعتبر عامل محفز للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتبار هذا العامل بأنه عامل جذب.

العامل الثاني عشر: يتعلق بإعتبار إرتفاع سعر الفائدة الحقيقي، والضرائب بأنواعها، والتضخم، وحجم المديونية، مؤشرات إقتصادية تساهم في العدول عن إتخاذ قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث كانت نسبة الإجابة بالموافقة هي (٩٣,٦%) من الإجابات الكلية حول هذا العامل، بينما كانت نسبة الإجابة بعدم الموافقة (٦,٤%)، وكان المتوسط الحسابي لإجاباته (٤,٢٥)، والإنحراف المعياري هو (٠,٩٨)، وجاء بالترتيب الأول، ويدل ذلك على أهمية هذه المؤشرات عند بناء التصور العام عن البلد المضيف للإستثمارات المختلفة، بحيث تعطي إنطباعاً سلبياً، ويتصف هذا العامل بدرجة تأثير على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن إعتبار هذا العامل بأنه عامل طرد.

جدول رقم (٤-١١)
عوامل البعد الخامس المحدّدة للإستثمار مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

تسلسل الفقرة في الإستبانة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
٤٤	يعتبر عدم الإستقرار في المؤشرات الإقتصادية للإقتصاد الأردني كالضرائب بأنواعها، والتضخم، وحجم المديونية، عاملاً يساهم في عدولكم عن إتخاذكم قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء	٤,٢٥	٠,٩٨	١
٤٣	يعتبر الإستقرار في المؤشرات الإقتصادية للإقتصاد الأردني كالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي ونموه، عاملاً جاذباً لإستثماراتكم، ومهماً في عملية إتخاذكم قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.	٤,١٩	٠,٩٢	٢
٣٧	يوجد حرية في تحول وتحويل رؤوس الأموال في المنطقة الحرة الزرقاء دون أية قيود	٣,٩٥	٠,٩٥	٣
٤٠	تتوفر إمكانية الحصول على شريك تمويلي دون أية قيود.	٣,٨٩	١,٠٣	٤
٣٣	تعتبر الحوافز والإعفاءات المالية والتنظيمية والتمويلية عاملاً جاذباً للاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء	٣,٧٧	٠,٨٢	٥
٤٢	تعتبر تكاليف الخدمات المتوفرة للأيدي العاملة في المنطقة الحرة الزرقاء منخفضة نسبياً	٣,٦٧	٠,٧٩	٦
٣٤	يحقق استثمارك في المنطقة الحرة الزرقاء عوائد عالية	٣,٤٥	٠,٨٤	٧
٤١	تعتبر كلف الاستثمار كأجور الأراضي، وبدلات التخزين والخدمات والرسوم في المنطقة الحرة الزرقاء منخفضة ومناسبة	٣,٣٥	٠,٨٨	٨
٣٩	تتوفر التسهيلات الائتمانية كالإعتمادات البنكية، والكفالات التجارية، والقروض التمويلية في البنوك التجارية المحلية	٣,٢٣	٠,٧٩	٩
٣٦	يعتبر الحصول على التمويل والتسهيلات الائتمانية اللازمة للاستثمار من المراحل الميسّرة	٣,١٦	٠,٨٢	١٠
٣٥	يحقق الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء عوائد ربحية في الفترة المنظورة (القصيرة)	٣,٠١	٠,٨٨	١١
٣٨	تعتبر أسعار الفوائد على القروض المعروضة من قبل البنوك التجارية المحلية مناسبة	٢,٩٢	٠,٨٧	١٢

الشكل رقم (٤-٥)
التوزيع الطبيعي للمتوسطات
الحسابية لإجابة البعد المالي والإقتصادي



ويمكن أن تترتب الأبعاد الخمسة حسب درجة أهميتها وتأثيرها على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء وكما هو موضح في الجدول التالي.

جدول (٤-١٢)

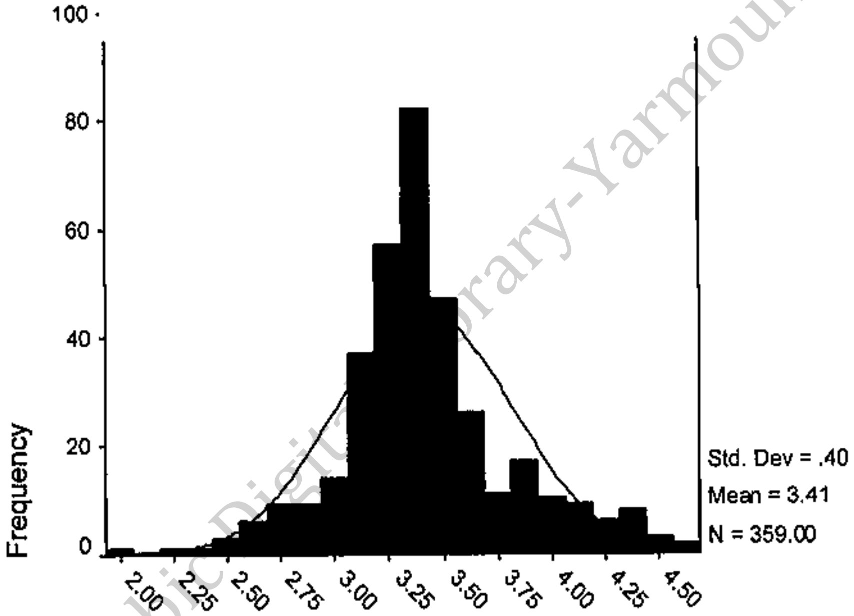
العوامل المحدّدة للإستثمار

في المنطقة الحرة الزرقاء مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

رقم البعد	البعد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
٣	الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية	٣,٦٠	٠,٥٦	١
٥	البعد المالي والاقتصادي	٣,٥٧	٠,٤٧	٢
١	الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والاستقرار	٣,٤١	٠,٥٢	٣
٢	البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الاستثمار	٣,٢٣	٠,٦١	٤
٤	العمالة	٣,١٦	٠,٦٤	٥
	الأداة ككل	٣,٤١	٠,٤٠	

يبين الجدول (٤-١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المحدّدة الجاذبة والطاردة للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث جاء بعد الوصول إلى الأسواق المحلية والعربية والأجنبية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٣,٦٠) وبإنحراف معياري (٠,٥٦)، تلاه في المرتبة الثانية البعد المالي والاقتصادي بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٧) وبإنحراف معياري (٠,٤٧)، بينما جاء في المرتبة الأخيرة بعد العمالة بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٦) وبإنحراف معياري (٠,٦٤)، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (٣,٤١) وبإنحراف معياري (٠,٤٠).

الشكل رقم (٤-٦)
التوزيع الطبيعي للمتوسطات الحسابية لإجابة أبعاد الإستبانة



٤-٥ التحليل القياسي:

كان لابدَّ للدراسة من الإجابة على الأسئلة وإختبار الفرضيات التي تطرحها، والتي تمّ إدراجها في الفصل الأول، وبعد أن تمَّ إجراء الإختبارات اللازمة لجميع الفرضيات على مستوى معنوية (α = ٠,٠٥)، حيث تمَّ إستخدام إختبار (One Sample T-Test) لإختبار الفرضيات من الفرضية الأولى وحتى الفرضية الفرعية الخامسة، لبيان فيما إذا كان هناك فرق بين قيمة المتوسط الحسابي للمتغير المستقل وقيمة معينة وهي القيمة المقربّة (٣)، والتي إعتمد على أنها نقطة حدية كوزن محدد لحالة الموافقة لمقياس هذه الدراسة، وحسبما هو موضح بالملحق رقم (٤-٤)، وتمَّ إختبار الفرضيات الرئيسية الثالثة والرابعة والسادسة حسب إختبار (Oneway Test)، بينما تمَّ إستخدام إختبار (T-Test) لإختبار الفرضية الخامسة.

٤-٥-١ الفرضية الرئيسية الأولى: (الأبعاد الخمسة للإستبانة من سؤال (١ - ٤٤)).

H_0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدّدات الإستثمار مجتمعة وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

Ha: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدّدات الإستثمار مجتمعة وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

جدول رقم (٤-١٣): إختبار الفرضية رقم (٤-٥-١).

Mean	t-Calculated	t-Tabulated	Sig. (2-tailed)	Result of H_0
3.41	19.740	1.650	.000	رفض

تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدّدات الإستثمار مجتمعة وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية، وحسبما هو موضح في الجدول رقم (٤-١٣)، ولهذا تمّ رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، وحيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي للأبعاد الخمسة (٣,٤١)، لذا يمكن إعتبار تأثير عوامل الأبعاد الخمسة مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، بأنه مهم وعال، وتعتبر عوامل جذب.

٤-٥-٢ عندما تؤخذ الأبعاد منفصلة، حيث تشكل خمس فرضيات فرعية:

٤-٥-٢-١ الفرضية الفرعية الأولى: (البعد الأول للإستبانة من سؤال (١ - ١٠)).

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوانين والأنظمة، والإجراءات الحكومية التنظيمية، وتوفُّر الأمن والإستقرار، وبين قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

Ha: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوانين والأنظمة، والإجراءات الحكومية التنظيمية، وتوفُّر الأمن والإستقرار، وبين قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

جدول رقم (٤-١٤): إختبار الفرضية رقم (٤-٥-٢-١).

Mean	t-Calculated	t-Tabulated	Sig. (2-tailed)	Result of H_0
3.41	14.916	1.650	.000	رفض

يتبين من إستعراض الجدول (٤-١٤) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوانين والأنظمة، والإجراءات الحكومية التنظيمية، وتوفُّر الأمن والإستقرار وبين قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وحيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) المجدولة، تمّ رفض

الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، وحيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لعوامل بعد القوانين والأنظمة، والإجراءات الحكومية التنظيمية، وتوفُّر الأمن والإستقرار (٣,٤١)، يمكن إعتبار تأثير عوامل هذا البعد مهم وعالي على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وتعتبر عوامل جذب.

٤-٥-٢-٢ الفرضية الفرعية الثانية: (البعد الثاني للإستبانة من سؤال (١١ - ١٩)).

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنية التحتية الضرورية للعملية الإستثمارية وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

Ha: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنية التحتية الضرورية للعملية الإستثمارية وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

جدول رقم (٤-١٥): إختبار الفرضية رقم (٤-٥-٢-٢).

Mean	t-Calculated	t-Tabulated	Sig. (2-tailed)	Result of H_0
3.23	7.166	1.650	.000	رفض

يبين الجدول رقم (٤-١٥) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البنية التحتية الضرورية للعملية الإستثمارية وبين قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وكانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية، تمَّ رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، وحيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لعوامل بعد توفُّر البنية التحتية الضرورية للعملية الإستثمارية (٣,٢٣)، يعتبر تأثير عوامل هذا البعد مهماً وعالياً على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وتعتبر عوامل جذب.

٤-٥-٢-٣ الفرضية الفرعية الثالثة: (البعد الثالث للإستبانة من سؤال (٢٠ - ٢٦)).

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إمكانية الوصول إلى الأسواق العربية والأجنبية وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

Ha: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إمكانية الوصول إلى الأسواق العربية والأجنبية وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

جدول رقم (٤-١٦): إختبار الفرضية رقم (٤-٥-٢-٣).

Mean	t-Calculated	t-Tabulated	Sig. (2-tailed)	Result of H_0
3.60	20.351	1.650	.000	رفض

يظهر من خلال إستعراض الجدول رقم (٤-١٦) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إمكانية الوصول إلى الأسواق العربية والأجنبية وبين قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية، تمَّ رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لعوامل بعد إمكانية الوصول إلى الأسواق العربية والأجنبية (٣,٦٠)، ويمكن إعتبار تأثير عوامل هذا البعد مهماً وعالياً على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وتعتبر عوامل جذب.

٤-٥-٢-٤ الفرضية الفرعية الرابعة: (البعد الرابع للإستبانة من سؤال (٢٧ - ٣٢)).

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفُّر الأيدي العاملة المحلية وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

Ha: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفُّر الأيدي العاملة المحلية وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

جدول رقم (٤-١٧): إختبار الفرضية رقم (٤-٥-٢-٤).

Mean	t-Calculated	t-Tabulated	Sig. (2-tailed)	Result of H_0
3.16	4.742	1.650	.000	رفض

يتبين بإستعراض الجدول رقم (٤-١٧) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفُّر الأيدي العاملة المحلية وبين قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، فكانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية، لذا تمَّ رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لعوامل بعد العمالة (٣,١٦)، حيث يعبر عن التأثير العالي لعوامل هذا البعد على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، وتعتبر عوامل جذب.

٤-٥-٢-٥ الفرضية الفرعية الخامسة: (البعد الخامس للإستبانة من سؤال (٣٣ - ٤٤)).

H0: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المالي والإقتصادي وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

Ha: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المالي والإقتصادي وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.

جدول رقم (٤-١٨): إختبار الفرضية رقم (٤-٥-٢-٥).

Mean	t-Calculated	t-Tabulated	Sig. (2-tailed)	Result of H_0
3.57	22.893	1.650	.000	رفض

يُظهر الجدول رقم (٤-١٨) بشكل واضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد المالي والإقتصادي وبين قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية، فتمَّ رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، وحيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لعوامل البعد المالي والإقتصادي (٣,٥٧)، يمكن إعتبار تأثير عوامل هذا البعد مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بأنه عالٍ، وتعتبر عوامل جذب.

٤-٥-٣ الفرضية الرئيسية الثالثة:

H0: لا تختلف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب رأس المال المستثمر المصرح به.

Ha: تختلف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب راس المال المستثمر المصرح به.

جدول رقم (٤-١٩): إختبار الفرضية رقم (٤-٥-٣).

F-Calculated	F-Tabulated	Sig.	Result of H_0
2.344	2.600	.73	قبول

ولإختبار هذه الفرضية، تم أولاً: إستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء مجتمعة، حسب متغير رأس المال المستثمر المصرح به، ثانياً: إجراء الإختبار اللازم، ويبين الجدول رقم (٤-١٩) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إختلاف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة وبين رأس المال المستثمر المصرح به، حيث كانت قيمة (f) المحسوبة أصغر من قيمة (f) الجدولية، وبالتالي تمَّ قبول الفرضية الصفرية، ورفض الفرضية البديلة، ولهذا فإن درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، لا تختلف بإختلاف حجم رأس المال المستثمر المصرح به.

وتمَّ إستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء منفصلة، حسب متغير رأس المال المستثمر المصرح به، حيث يتبين من الجدول رقم (٤-٢٠) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، بسبب اختلاف فئات متغير رأس المال المصرح به (اقل من ١٠٠ ألف)، و(١٠٠ ألف - اقل من ٥٠٠ ألف)، و(٥٠٠ - اقل من مليون)، و(مليون فأكثر)، على الأبعاد والأداة ككل.

جدول رقم (٤-٢٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء حسب متغير حجم رأس المال المصرح به للمشروع

البعد	اقل من ١٠٠ الف		١٠٠ ألف – اقل من ٥٠٠ ألف		من ٥٠٠ – اقل من مليون		أكثر من مليون	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والاستقرار	٣,٣٨	٠,٥٧١	٣,٤٤	٠,٤٩٥	٣,٤١	٠,٤٢٦	٣,٤٤	٠,٦٠٣
البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الاستثمار	٣,٢٥	٠,٦٢٣	٣,٢٤	٠,٥٨٧	٣,١٧	٠,٥٤١	٣,١٨	٠,٨١٣
الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية	٣,٤٤	٠,٦٥٨	٣,٦٨	٠,٤٥٦	٣,٧٨	٠,٣٩٠	٣,٦٦	٠,٤٧٩
العمالة	٣,١٥	٠,٧٠٧	٣,١٩	٠,٥٨٨	٣,٠٨	٠,٥٠٧	٣,٢٤	٠,٧٦٢
البعد المالي والاقتصادي	٣,٤٤	٠,٥٣٤	٣,٦٦	٠,٣٩٠	٣,٧٥	٠,٢٩٣	٣,٥١	٠,٥٨٥
الأداة ككل	٣,٣٥	٠,٤٤٠	٣,٤٦	٠,٣٦٣	٣,٤٧	٠,٣٠٣	٣,٤١	٠,٤٥٣

ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، تمَّ استخدام تحليل التباين الأحادي على الأبعاد والأداة ككل، وكما هو مبين في الجدول رقم (٤-٢١).

جدول رقم (٤-٢١)

تحليل التباين الأحادي لأثر متغير حجم رأس المال المصرح به للمشروع

على درجة تأثير محدّدات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء على قرار الإستثمار فيها

البعد	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والاستقرار	بين المجموعات	٠,٢٤٦	٣	٠,٠٨٢	٠,٢٩٧	٠,٨٢٨
	داخل المجوعات	٩٨,١٩٥	٣٥٥	٠,٢٧٧		
	الكلي	٩٨,٤٤١	٣٥٨			
البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الاستثمار	بين المجموعات	٠,٣٦٧	٣	٠,١٢٢	٠,٣٢٦	٠,٨٠٧
	داخل المجوعات	١٣٣,٤١٨	٣٥٥	٠,٣٧٦		
	الكلي	١٣٣,٧٨٦	٣٥٨			
الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية	بين المجموعات	٦,٥٨٧	٣	٢,١٩٦	٧,٤٧٦	٠,٠٠٠
	داخل المجوعات	١٠٤,٢٦٧	٣٥٥	٠,٢٩٤		
	الكلي	١١٠,٨٥٤	٣٥٨			
العمالة	بين المجموعات	٠,٦٠٠	٣	٠,٢٠٠	٠,٤٨٧	٠,٦٩٢
	داخل المجوعات	١٤٥,٩٩٦	٣٥٥	٠,٤١١		
	الكلي	١٤٦,٥٩٦	٣٥٨			
البعد المالي والاقتصادي	بين المجموعات	٥,٦٠٩	٣	١,٨٧٠	٨,٩١٩	٠,٠٠٠
	داخل المجوعات	٧٤,٤٢٢	٣٥٥	٠,٢١٠		
	الكلي	٨٠,٠٣١	٣٥٨			
الأداة ككل	بين المجموعات	١,٠٩٧	٣	٠,٣٦٦	٢,٣٤٤	٠,٠٧٣
	داخل المجوعات	٥٥,٣٨٧	٣٥٥	٠,١٥٦		
	الكلي	٥٦,٤٨٤	٣٥٨			

يتبين من الجدول رقم (٤-٢١) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥)، تعزى لمتغير حجم رأس المال المصرح به في جميع الأبعاد وفي الأداة ككل، باستثناء بعد الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية، والبعد المالي والاقتصادي، ولبيان الفروق الزوجية بين المتوسطات الحسابية، تمّ إستخدام المقارنات البعدية بطريقة توكي وكما هو مبين في الجدول رقم (٤-٢٢).

جدول رقم (٤-٢٢)

المقارنات البعدية بطريقة توكي لأثر حجم رأس المال المصرح به للمشروع

على بعد الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية، و البعد المالي والاقتصادي

البعد	حجم رأس المال المصرح به للمشروع (أ)	حجم رأس المال المصرح به للمشروع (ب)	الفرق بين المتوسطين (أ-ب)	الدلالة الإحصائية
الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية	اقل من ١٠٠ ألف	١٠٠ ألف – اقل من ٥٠٠ ألف	-٠,٢٤*	٠,٠٠١
		من ٥٠٠ – اقل من مليون	-٠,٣٤*	٠,٠٠٠
		مليون فاكثر	-٠,٢٢	٠,٢٣٣
	١٠٠ ألف – اقل من ٥٠٠ ألف	اقل من ١٠٠ ألف	٠,٢٤*	٠,٠٠١
		من ٥٠٠-اقل من مليون	-٠,١٠	٠,٦٨٨
		مليون فاكثر	٠,٠٢	٠,٩٩٨
	من ٥٠٠-اقل من مليون	اقل من ١٠٠ ألف	٠,٣٤*	٠,٠٠٠
		١٠٠ ألف – اقل من ٥٠٠ ألف	٠,١٠	٠,٦٨٨
		مليون فاكثر	٠,١٢	٠,٦٨٨
	مليون فاكثر	اقل من ١٠٠ ألف	٠,٢٢	٠,٢٣٣
		١٠٠ ألف – اقل من ٥٠٠ ألف	-٠,٠٢	٠,٩٩٨
		من ٥٠٠-اقل من مليون	-٠,١٢	٠,٨٠٦
البعد المالي والاقتصادي	اقل من ١٠٠ ألف	١٠٠ ألف – اقل من ٥٠٠ ألف	-٠,٢٢*	٠,٠٠٠
		من ٥٠٠- اقل من مليون	-٠,٣٢*	٠,٠٠٠
		مليون فاكثر	-٠,٠٧	٠,٨٨٢
	١٠٠ ألف – اقل من ٥٠٠ ألف	اقل من ١٠٠ ألف	٠,٢٢*	٠,٠٠٠
		من ٥٠٠-اقل من مليون	-٠,١٠	٠,٥٣٤
		مليون فاكثر	٠,١٥	٠,٤٦١
	من ٥٠٠-اقل من مليون	اقل من ١٠٠ ألف	٠,٣٢*	٠,٠٠٠
		١٠٠ ألف – اقل من ٥٠٠ ألف	٠,١٠	٠,٥٣٤
		مليون فاكثر	٠,٢٤	٠,١١٨
	مليون فاكثر	اقل من ١٠٠ ألف	٠,٠٧	٠,٨٨٢
		١٠٠ ألف – اقل من ٥٠٠ ألف	-٠,١٥	٠,٤٦١
		من ٥٠٠- اقل من مليون	-٠,٢٤	٠,١١٨

* The mean difference is significant at the .05 level.

ويتبين من الجدول رقم (٤-٢٢) الآتي:

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) بين فئة (أقل من١٠٠ ألف) وفئة (١٠٠ ألف – أقل من ٥٠٠ ألف)، وجاءت الفروق لصالح فئة (١٠٠ ألف – أقل من ٥٠٠ ألف)، وبين

فئة (أقل من ١٠٠ ألف) وفئة من (٥٠٠ - أقل من مليون)، وجاءت الفروق لصالح فئة من (٥٠٠ - أقل من مليون)، في بعد الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية.

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) بين فئة (أقل من ١٠٠ ألف) وفئة (١٠٠ ألف - أقل من ٥٠٠ ألف)، وجاءت الفروق لصالح فئة (١٠٠ ألف - أقل من ٥٠٠ ألف)، وبين فئة (أقل من ١٠٠ ألف) وفئة من (٥٠٠ - أقل من مليون)، وجاءت الفروق لصالح فئة من (٥٠٠ - أقل من مليون)، في البعد المالي والاقتصادي.

٤-٥-٤ الفرضية الرئيسية الرابعة:

H0: لا تختلف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب نوع النشاط الإقتصادي المستثمر فيه.

Ha: تختلف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب نوع النشاط الإقتصادي المستثمر فيه.

جدول رقم (٤-٢٣): إختبار الفرضية رقم (٤-٥-٤).

F-Calculated	F-Tabulated	Sig.	Result of H_0
4.411	3.00	0.013	رفض

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء مجتمعة، حسب متغير نوع النشاط الاقتصادي المستثمر فيه وتمّ إجراء الإختبار اللازم للفرضية، حيث يبين الجدول رقم (٤-٢٣) نتائج ذلك الإختبار، فتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إختلاف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة وبين رأس المال المستثمر المصرح به، حيث أن قيمة (f) المحسوبة أكبر من قيمة (f) الجدولية، فتمّ رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، ولهذا فإن درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، تختلف بإختلاف نوع النشاط الإقتصادي المستثمر فيه.

وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء منفصلة، حسب متغير نوع النشاط الاقتصادي المستثمر فيه، حيث يتبين من الجدول رقم (٤-٢٤) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، بسبب اختلاف فئات متغير نوع النشاط الاقتصادي المستثمر فيه (تجاري، خدمات، صناعي)، على الأبعاد والأداة ككل.

جدول رقم (٤-٢٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير محددات

الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء حسب متغير نوع النشاط الاقتصادي المستثمر فيه

البعد	تجاري		خدمات		صناعي	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والاستقرار	٣,٣٨	٠,٥٣	٣,٣٦	٠,٣٧	٣,٨٢	٠,٦٠
البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الاستثمار	٣,٢٤	٠,٦٢	٣,٠٩	٠,٤٩	٣,٤٧	٠,٧٣
الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية	٣,٦١	٠,٥٩	٣,٥٤	٠,٣٩	٣,٦١	٠,٦١
العمالة	٣,٢٠	٠,٦٦	٢,٩٧	٠,٤٧	٣,٢٨	٠,٧٧
البعد المالي والاقتصادي	٣,٦٠	٠,٥٠	٣,٤٩	٠,٣٧	٣,٥٠	٠,٤٨
الأداة ككل	٣,٤٣	٠,٤٢	٣,٣٢	٠,٢٥	٣,٥٦	٠,٤٧

ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية لمختلف الأبعاد حسب متغير نوع النشاط الإقتصادي المستثمر فيه، تمَّ استخدام تحليل التباين الأحادي على الأبعاد والأداة ككل، وحسبما هو موضح في جدول رقم (٤-٢٥).

جدول رقم (٤-٢٥)

تحليل التباين الأحادي لأثر متغير نوع النشاط الاقتصادي المستثمر فيه على درجة تأثير محدَّدات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء على قرار الإستثمار فيها

البعد	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والاستقرار	بين المجموعات	٥,٥٤٤	٢	٢,٧٧٢	١٠,٦٢٣	٠,٠٠٠
	داخل المجوعات	٩٢,٨٩٧	٣٥٦	٠,٢٦١		
	الكلي	٩٨,٤٤١	٣٥٨			
البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الاستثمار	بين المجموعات	٣,٣٣٤	٢	١,٦٦٧	٤,٥٤٩	٠,٠١١
	داخل المجوعات	١٣٠,٤٥٢	٣٥٦	٠,٣٦٦		
	الكلي	١٣٣,٧٨٦	٣٥٨			
الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية	بين المجموعات	٠,٣٢٧	٢	٠,١٦٣	٠,٥٢٦	٠,٥٩٢
	داخل المجوعات	١١٠,٥٢٨	٣٥٦	٠,٣١٠		
	الكلي	١١٠,٨٥٤	٣٥٨			
العمالة	بين المجموعات	٣,٤٦٦	٢	١,٧٣٣	٤,٣١٠	٠,٠١٤
	داخل المجوعات	١٤٣,١٣٠	٣٥٦	٠,٤٠٢		
	الكلي	١٤٦,٥٩٦	٣٥٨			
البعد المالي والاقتصادي	بين المجموعات	٠,٨٧٩	٢	٠,٤٣٩	١,٩٧٦	٠,١٤٠
	داخل المجوعات	٧٩,١٥٢	٣٥٦	٠,٢٢٢		
	الكلي	٨٠,٠٣١	٣٥٨			
الأداة ككل	بين المجموعات	١,٣٦٦	٢	٠,٦٨٣	٤,٤١١	٠,٠١٣
	داخل المجوعات	٥٥,١١٨	٣٥٦	٠,١٥٥		
	الكلي	٥٦,٤٨٤	٣٥٨			

يتبين من الجدول رقم (٤-٢٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لمتغير نوع النشاط الاقتصادي المستثمر فيه في جميع الأبعاد وفي الأداة ككل، بإستثناء الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية، والبعد المالي والاقتصادي، ولبيان الفروق الزوجية بين المتوسطات الحسابية، تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة توكي كما هو مبين في الجدول رقم (٤-٢٦)، وتبين كذلك عدم وجود فروق في هذين البعدين.

جدول رقم (٤-٢٦)

المقارنات البعدية بطريقة توكي لأثر متغير نوع النشاط

الاقتصادي المستثمر فيه على درجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء

البعد	نوع النشاط (أ)	نوع النشاط (ب)	الفرق بين المتوسطين (أ-ب)	الدلالة الإحصائية
الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والاستقرار	تجاري	خدمات	٠,٠٢	٠,٩٤٤
		صناعي	-٠,٤٤*	٠,٠٠٠
	خدمات	تجاري	-٠,٠٢	٠,٩٤٤
		صناعي	-٠,٤٦*	٠,٠٠٠
	صناعي	تجاري	٠,٤٤*	٠,٠٠٠
		خدمات	٠,٤٦*	٠,٠٠٠
البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الاستثمار	تجاري	خدمات	٠,١٦	٠,١٢٥
		صناعي	-٠,٢٣	٠,١٢٣
	خدمات	تجاري	-٠,١٦	٠,١٢٥
		صناعي	-٠,٣٩*	٠,٠١٠
	صناعي	تجاري	٠,٢٣	٠,١٢٣
		خدمات	٠,٣٩*	٠,٠١٠
العمالة	تجاري	خدمات	٠,٢٣*	٠,٠١٨
		صناعي	-٠,٠٨	٠,٨٠٧
	خدمات	تجاري	-٠,٢٣*	٠,٠١٨
		صناعي	-٠,٣٠	٠,٠٦٩
	صناعي	تجاري	٠,٠٨	٠,٨٠٧
		خدمات	٠,٣٠	٠,٠٦٩
الأداة ككل	تجاري	خدمات	٠,١١	٠,٠٨٥
		صناعي	-٠,١٣	٠,٢٠٢
	خدمات	تجاري	-٠,١١	٠,٠٨٥
		صناعي	-٠,٢٤*	٠,٠١٤
	صناعي	تجاري	٠,١٣	٠,٢٠٢
		خدمات	٠,٢٤*	٠,٠١٤

* The mean difference is significant at the .05 level.

يتبين من الجدول رقم (٤-٢٦) الآتي:

١-وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) بين نوع النشاط التجاري ونوع النشاط الصناعي وجاءت الفروق لصالح نوع النشاط الصناعي، ووجود فروق بين نوع نشاط الخدمات ونوع النشاط الصناعي وجاءت الفروق لصالح نوع النشاط الصناعي، في بعد الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والاستقرار.

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) بين نوع النشاط الصناعي ونوع نشاط الخدمات وجاءت الفروق لصالح نوع النشاط الصناعي، في بعد البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الاستثمار.

٣- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) بين نوع النشاط التجاري ونوع نشاط خدمات وجاءت الفروق لصالح نوع النشاط التجاري في بعد العمالة.

٤- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) بين نوع نشاط الخدمات ونوع النشاط الصناعي وجاءت الفروق لصالح نوع النشاط الصناعي في الأداة ككل.

٤-٥-٥ الفرضية الرئيسية الخامسة:

H0: لا تختلف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب جنسية المستثمرين.

Ha: تختلف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب جنسية المستثمرين.

جدول رقم (٤-٢٧): إختبار الفرضية رقم (٤-٥-٥).

T-Calculated	T-Tabulated	Sig.	Result of H_0
4.219	1.650	0.000	رفض

يتبين من الجدول رقم (٤-٢٧) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إختلاف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة وبين جنسية المستثمرين، بعد أن تمَّ استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء مجتمعة، حسب متغير جنسية المستثمرين وحسبما هو موضح بالجدول رقم (٤-٢٨)، وبعد إجراء الإختبار اللازم، كانت قيمة (t) المحسوبة أصغر من قيمة (t) الجدولية، وبالتالي تمَّ رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، ولهذا فإن درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، تختلف بإختلاف جنسية المستثمرين.

وكذلك يتبين من الجدول رقم (٤-٢٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير جنسية المستثمرين في جميع الأبعاد منفصلة، وجاءت الفروق لصالح فئة غير ذلك (عرب وأجانب)، حيث كان المتوسط الحسابي لأبعاد الإستبانة (محددات الإستثمار الكلية) منفصلة لفئة غير ذلك، أكبر من المتوسط الحسابي لتلك الأبعاد لفئة الجنسية الأردنية، وكلها كانت ذات دلالة إحصائية عند (α = ٠,٠٥).

جدول رقم (٤-٢٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "T" لدرجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء حسب متغير جنسية المستثمرين

البعد	الجنسية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "T"	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية (2-tailed)
الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والاستقرار	أردنية	٣٢٠	٣,٣٨	٠,٥١	٣,٠٠٩-	٣٥٧	٠,٠٠٣
	غير ذلك	٣٩	٣,٦٥	٠,٥٦			
البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الاستثمار	أردنية	٣٢٠	٣,٢٠	٠,٦٠	٣,١١٥-	٣٥٧	٠,٠٠٢
	غير ذلك	٣٩	٣,٥٢	٠,٦٤			
الوصول إلى الأسواق المحلية والعربية والأجنبية	أردنية	٣٢٠	٣,٥٧	٠,٥٦	٢,٩٨٦-	٣٥٧	٠,٠٠٣
	غير ذلك	٣٩	٣,٨٥	٠,٥١			
العمالة	أردنية	٣٢٠	٣,١٢	٠,٦٢	٣,٢٤٦-	٣٥٧	٠,٠٠١
	غير ذلك	٣٩	٣,٤٧	٠,٧٢			
البعد المالي والاقتصادي	أردنية	٣٢٠	٣,٥٥	٠,٤٨	٢,٧٩٦-	٣٥٧	٠,٠٠٥
	غير ذلك	٣٩	٣,٧٧	٠,٤١			
الأداة ككل	أردنية	٣٢٠	٣,٣٨	٠,٣٨	٤,٢١٩-	٣٥٧	٠,٠٠٠
	غير ذلك	٣٩	٣,٦٦	٠,٤٣			

٤-٥-٦ الفرضية الرئيسية السادسة:

H0: لا تختلف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية.

Ha: تختلف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية.

جدول رقم (٤-٢٩): إختبار الفرضية رقم (٤-٥-٦).

F-Calculated	F-Tabulated	Sig.	Result of H_0
.912	2.600	0.435	قبول

يتبين من الجدول رقم (٤-٢٩) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة وبين مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، فكانت قيمة (f) المحسوبة أصغر من قيمة (f) الجدولية، حيث تمَّ قبول الفرضية الصفرية، ورفض الفرضية البديلة، ولهذا فإن درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، لا تختلف بإختلاف مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية.

وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء منفصلة، حسب مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، حيث يتبين من الجدول رقم (٤-٣٠) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، بسبب اختلاف فئات متغير مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية (أقل من ٥ سنوات)، و(٥ – أقل من ١٠ سنوات)، (١٠ – أقل من ١٥ سنة)، و(١٥ سنة فأكثر)، على الأبعاد والأداة ككل.

جدول (٤-٣٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء حسب متغير مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية

البعد	أقل من ٥		٥ – أقل من ١٠		١٠ أقل من ١٥		١٥ فأكثر	
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والاستقرار	٣,٤٦	٠,٦٢	٣,٣٥	٠,٤٤	٣,٤٤	٠,٥٤	٣,٥٣	٠,٤٩
البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الاستثمار	٣,٣٣	٠,٦٣	٣,١٥	٠,٥٧	٣,٢٢	٠,٦٤	٣,٣٧	٠,٦٩
الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية	٣,٦١	٠,٦٠	٣,٥٩	٠,٥١	٣,٦٢	٠,٦١	٣,٥٢	٠,٤٥
العمالة	٣,٢٥	٠,٦٩	٣,٠٧	٠,٥٩	٣,٢٠	٠,٦٤	٣,٢٥	٠,٦٢
البعد المالي والاقتصادي	٣,٥٦	٠,٥٥	٣,٦٠	٠,٤٢	٣,٥٥	٠,٤٧	٣,٤٧	٠,٤٧
الأداة ككل	٣,٤٦	٠,٤٥	٣,٣٨	٠,٣٥	٣,٤٢	٠,٤١	٣,٤٤	٠,٣٩

ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي على الأبعاد والأداة، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لمتغير مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية في جميع الأبعاد وفي الأداة ككل، وحسبما هو موضح بالجدول رقم (٤-٣١).

جدول (٤-٣١)

تحليل التباين الأحادي لأثر متغير مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية على درجة تأثير محددات الاستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء على قرار الإستثمار فيها

البعد	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية
الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والاستقرار	بين المجموعات	١,١٠٠	٣	٠,٣٦٧	١,٣٣٧	٠,٢٦٢
	داخل المجوعات	٩٧,٣٤١	٣٥٥	٠,٢٧٤		
	الكلي	٩٨,٤٤١	٣٥٨			
البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الاستثمار	بين المجموعات	٢,٥٠٠	٣	٠,٨٣٣	٢,٢٥٣	٠,٠٨٢
	داخل المجوعات	١٣١,٢٨٦	٣٥٥	٠,٣٧٠		
	الكلي	١٣٣,٧٨٦	٣٥٨			
الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية	بين المجموعات	٠,١٨٧	٣	٠,٠٦٢	٠,٢٠٠	٠,٨٩٧
	داخل المجوعات	١١٠,٦٦٨	٣٥٥	٠,٣١٢		
	الكلي	١١٠,٨٥٤	٣٥٨			
العمالة	بين المجموعات	٢,٥٤٣	٣	٠,٨٤٨	٢,٠٨٩	٠,١٠١
	داخل المجوعات	١٤٤,٠٥٣	٣٥٥	٠,٤٠٦		
	الكلي	١٤٦,٥٩٦	٣٥٨			
البعد المالي والاقتصادي	بين المجموعات	٠,٣٤٤	٣	٠,١١٥	٠,٥١٠	٠,٦٧٦
	داخل المجوعات	٧٩,٦٨٧	٣٥٥	٠,٢٢٤		
	الكلي	٨٠,٠٣١	٣٥٨			
الأداة ككل	بين المجموعات	٠,٤٣٢	٣	٠,١٤٤	٠,٩١٢	٠,٤٣٥
	داخل المجوعات	٥٦,٠٥٢	٣٥٥	٠,١٥٨		
	الكلي	٥٦,٤٨٤	٣٥٨			

٤-٦ تحليل مقترحات المستجيبين من عناصر العينة:

وفيما يتعلق بالسؤال الأخير للإستبانة، فقد بلغ العدد الكلي للذين أجابوا على هذا السؤال (١١٧) مستثمر من أصل العدد الكلي للعينة والذي بلغ (٣٥٩) مستثمر، يمثلون ما نسبته (٣٢,٦%) من العدد الكلي لعناصر للعينة، وقد جاءت أغلب المقترحات المتعلقة بهذا السؤال مرتبة تنازلياً حسب نسبة عدد الذين تقدموا بنفس المقترح لإجمالي الذين أجابوا على ذلك السؤال، وكما هو موضح في الجدول رقم (٤-٣٢).

جدول رقم (٤-٣٢)

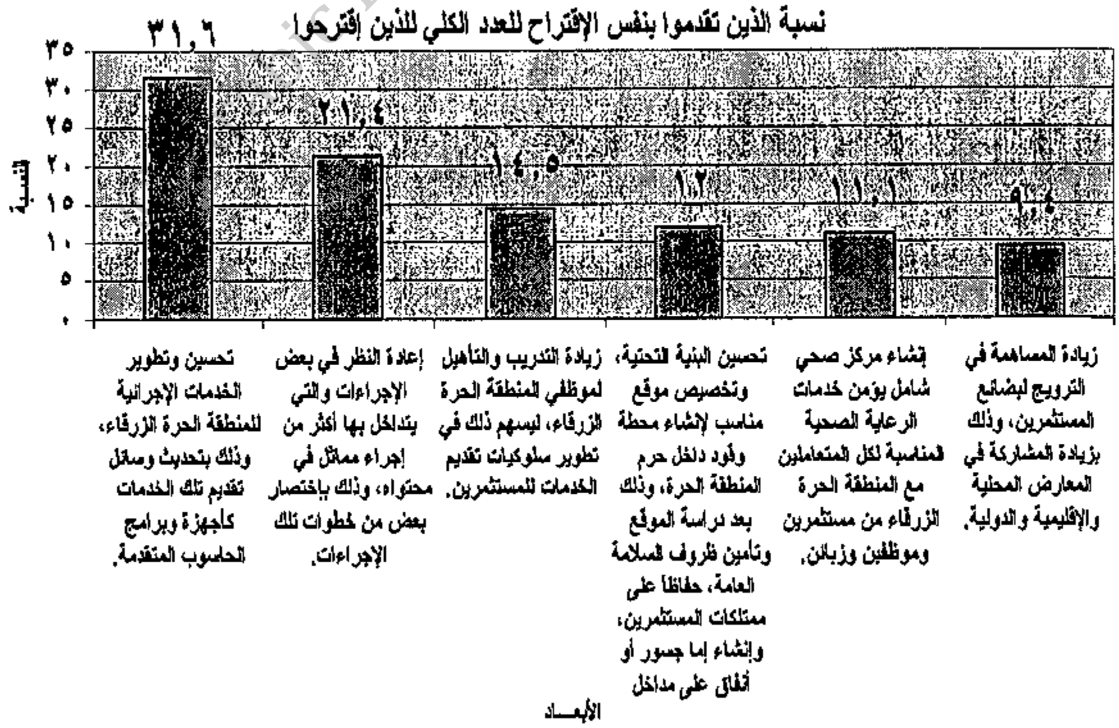
أهم مقترحات المستجيبين من عناصر عينة الدراسة مرتبة تنازلياً حسب النسبة.

التسلسل	المقترح	عدد المقترحين	النسبة
١	تحسين وتطوير الخدمات الإجرائية للمنطقة الحرة الزرقاء، وذلك بتحديث وسائل تقديم تلك الخدمات كأجهزة وبرامج الحاسوب المتقدمة.	٣٧	٣١,٦
٢	إعادة النظر في بعض الإجراءات والتي يتداخل بها أكثر من إجراء مماثل في محتواه، وذلك بإختصار بعض من خطوات تلك الإجراءات.	٢٥	٢١,٤
٣	زيادة التدريب والتأهيل لموظفي المنطقة الحرة الزرقاء، ليسهم ذلك في تطوير سلوكيات تقديم الخدمات للمستثمرين.	١٧	١٤,٥
٤	تحسين البنية التحتية، وتخصيص موقع مناسب لإنشاء محطة وقود داخل حرم المنطقة الحرة، وذلك بعد دراسة الموقع وتأمين ظروف السلامة العامة، حفاظاً على ممتلكات المستثمرين، وإنشاء إما جسور أو أنفاق على مداخل المنطقة الحرة الزرقاء لخطورة وقوع تلك المداخل على طريق دولي سريع.	١٤	١٢,٠
٥	إنشاء مركز صحي شامل يؤمن خدمات الرعاية الصحية المناسبة لكل المتعاملين مع المنطقة الحرة الزرقاء من مستثمرين وموظفين وزبائن.	١٣	١١,١
٦	زيادة المساهمة في الترويج لبضائع المستثمرين، وذلك بزيادة المشاركة في المعارض المحلية والإقليمية والدولية.	١١	٩,٤
	العدد الكلي	١١٧	١٠٠

الشكل رقم (٤-٧)

مقترحات المستجيبين من عناصر العينة حسب

نسبة الذين تقدموا بنفس الإقتراح للعدد الكلي للذين إقترحوا



الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

٥-١ نتائج الدراسة:

٥-١-١ نتائج تحليل البيانات المتاحة والمبينة في المبحث الثاني الفصل الثالث:

٥-١-١-١ فيما يتعلق بمجمل المناطق الحرة العامة والخاصة:

أ- إنخفاض مساهمة بعض من المناطق الحرة العامة في جذب الإستثمارات بمختلفها، ويتضح ذلك من إنخفاض مؤشرات الإستثمار كإجمالي عدد العقود الإستثمارية، وحجم رأس المال المستثمر المصرح به، ومساهمة تلك المناطق في إجمالي قيمة البضائع المصدَّرة من المناطق الحرة العامة، وبالتالي إنخفاض مساهمتها في إستقطاب العمالة المحلية، أضف إلى ذلك إنخفاض مساهمتها في الإيرادات المتحققة من الخدمات المقدمة منها، ويعزى ذلك إما لضعف قدرات المؤسسة التسويقية للترويج لهاتين المنطقتين، أو لضعف إمكانات الموقع من حيث القرب أو البعد عن الأسواق، والقرب من مراكز التجمعات السكانية ذات الخدمات العالية التركيز أو البعد عنها، ومن تلك المناطق المنطقة الحرة الكرك، والمنطقة الحرة الكرامة، وهذا يدل على سوء التخطيط وعدم القيام بدراسة الموقع عند إنشاء هاتين المنطقتين، مما يؤدي إلى عدم الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

ب-إنخفاض حصة النشاط الصناعي في المناطق الحرة العامة من حيث عدد العقود المبرمة مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، برغم ما يتمتع به النشاط الصناعي من جاذبية عالية للعمالة، وإرتفاع في القيمة المضافة، حيث وصلت حصة العقود الصناعية في المناطق الحرة العامة إلى حوالي (٨,٣%) من إجمالي العقود الإستثمارية، ومن حيث حصة هذا النشاط في رأس المال المستثمر المصرح به، والتي وصلت إلى حوالي (٩,٦%) من إجمالي رأس المال المستثمر في المناطق الحرة العامة وكما هو موضَّح في الملحق رقم (٥-١) الجداول أرقام (١) و(٢)، مما يدل على ضعف قدرات مؤسسة المناطق الحرة على جذب الإستثمارات النوعية للمناطق الحرة العامة.

ت-إرتفاع حصة المناطق الحرة الخاصة من حيث قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المناطق الحرة العامة والخاصة، حيث وصلت إلى حوالي (٧٨,٨%)، وكما هو موضح بالجدول رقم (٨) الملحق رقم (٣-٤)، وإرتفاع حصة المناطق الحرة الخاصة من إجمالي العمالة الأردنية المستوعبة في المناطق الحرة العامة والخاصة، حيث بلغت حوالي (٥٥%)، وإرتفاع حصة المناطق الحرة الخاصة من إجمالي العمالة المستوعبة في المناطق الحرة العامة والخاصة من مختلف الجنسيات، حيث وصلت إلى حوالي (٣٩,٧٣%) من إجمالي العمالة المستوعبة في المناطق الحرة العامة والخاصة وكما هو موضح بالجدول رقم (٢٥)

الملحق (٣-٤)، مما يعني أن المناطق الحرة الخاصة أكثر جاذبية للعمالة من المناطق الحرة العامة، أضف إلى ذلك أن نسبة العمالة الصناعية في المناطق الحرة الخاصة بلغت حوالي (٣٨%) من إجمالي العمالة في المناطق الحرة العامة والخاصة، ووصلت إلى حوالي (٩٦%) من إجمالي العمالة في المناطق الحرة الخاصة، وهذا يدل بكل جلاء على أن المناطق الحرة الخاصة تركّز على الإستثمار في أنشطة التصنيع، مما يساهم في زيادة جاذبيتها للعمالة المحلية رغم إنخفاض النسبة المتواضعة في عدد العقود المبرمة مع المناطق الحرة الخاصة والتي وصلت إلى حوالي (١,٨%) من إجمالي عدد العقود المبرمة مع المناطق الحرة العامة والخاصة.

٥-١-١-٢ **فيما يتعلق بالمنطقة الحرة الزرقاء:**

أ- تحتل المنطقة الحرة الزرقاء المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الإستثمارية العاملة فيها، ومن حيث حجم رأس المال المستثمر مقارنة بحجم رأس المال المستثمر في المناطق الحرة العامة، وقيمة البضائع المصدرة منها إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية، ومن حيث العمالة المستوعبة مقارنة بالعمالة في المناطق الحرة العامة والخاصة، ومن حيث الإيرادات المتحققة من الخدمات المقدمة منها، وبرغم ذلك يحتل النشاط الصناعي فيها المرتبة الثالثة والأخيرة من حيث حصته من إجمالي عدد العقود المبرمة مع المنطقة الحرة الزرقاء بنسبة متواضعة وصلت إلى حوالي (٨,٣%)، مع الأخذ بعين الإعتبار بأن هذا النشاط يحتل المرتبة الأولى من حيث إستيعابه للأيدي العاملة، وبرأس مال وصلت نسبته إلى حوالي (١١%) من إجمالي قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المنطقة الحرة الزرقاء، ويدل ذلك إما على عدم تركيز إدراة المناطق الحرة الأردنية على إستقطاب المشاريع الإستثمارية النوعية (الصناعية) للمناطق الحرة العامة، أو على عدم توفُّر البيئة الإستثمارية المناسبة لإقامة مثل تلك المشاريع، أنظر الملحق رقم (٤) الجداول أرقام (١) و(٤) و(٩) و(٢٠) و(٢١) و(٥) و(١١).

ب-من خلال إستعراض مجتمع الدراسة، تبين بأن المنطقة الحرة الزرقاء كمنطقة حرة إقتصادية، وبرغم تحقيقها هدف توفير فرص العمل للقوى العاملة المحلية، إلا أنها لم تنجح في العمل على جذب المزيد من الإستثمارات النوعية (الصناعية)، وبالتالي ضعف مساهمتها في نقل التكنولوجيا من خلال تلك الإستثمارت، حيث يحتل النشاط التجاري المرتبة الأولى من مجمل العقود المبرمة لمختلف الأنشطة الإقتصادية الممارسة في تلك المنطقة مشكلاً ما نسبته (٧٠,٨%) رغم إنخفاض جاذبيته للعمالة، يليه النشاط الخدمي مشكلاً ما نسبته

(٢٠,٩%)، وأخيراً النشاط الصناعي مشكلاً ما نسبته (٨,٣%) رغم أهميتـه الإقتـصادية، ويحتل النشاط التجاري ما نسبته (٨٧%) من حيث رأس المال المستثمر المصرح به فـي المنطقة الحرة الزرقاء، يليه النشاط الصناعي بنسبة (١١%)، ثم النشاط الخـدمي بنـسبة (٢%)، أضف إلى ذلك أن البيانات المتوفرة حول حجم رأس المـال الأجنبـي المـستثمر المصرح به تشير إلى تواضع حصته من إجمالي رأس المال المستثمر المصرح بـه فـي المنطقة الحرة الزرقاء، حيث بلغت حوالي (٦,٣%).

ت- أظهرت الدراسة أن أغلب المشاريع الصناعية القائمة في المنطقة الحرة الزرقاء هـي مـن الصناعات ذات الحجم المتوسط من حيث حجم رأس المال المستثمر المصرح بـه، ومـن حيث متوسط العمالة المستوعبة من قبل هذا النشاط من مختلف الجنسيات، حيث بلغ متوسط حجم رأس المال المستثمر المصرح به للنشاط الصناعي حوالي (١٤٧) ألف دينار، وبلـغ متوسط العمالة من مختلف الجنسيات حولي (٢٤,١) عامل، ومتوسـط العمالـة المحليـة المستخدمة فيه حوالي (٢٢,٤) عامل، وتعتمد أغلب الصناعات القائمة الأسلوب التكنولوجي كثيف الإستخدام لعنصر العمل (Labor Intensive) والموفرة برأس المال، مما يدل على نجاحها بإستيعاب العمالة المحلية، حيث فاقت نسبة العمالة المحلية المستوعبة من قبل هـذا النشاط نسبة العمالة من الجنسيات الأخرى بحيث وصلت إلى حوالي (٩٣%).

٥-١-٢ نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الإستبانة (إجاباتها).

٥-١-٢-١ <u>نتائج تحليل خصائص المستجيبين الديموغرافية:</u>

تتألف خصائص المستجيبين من المستثمرين المشمولين بالدراسة من أربعة عوامل، وهي الجنس، والعمر بالسنوات، والمستوى التعليمي، والجنسية.

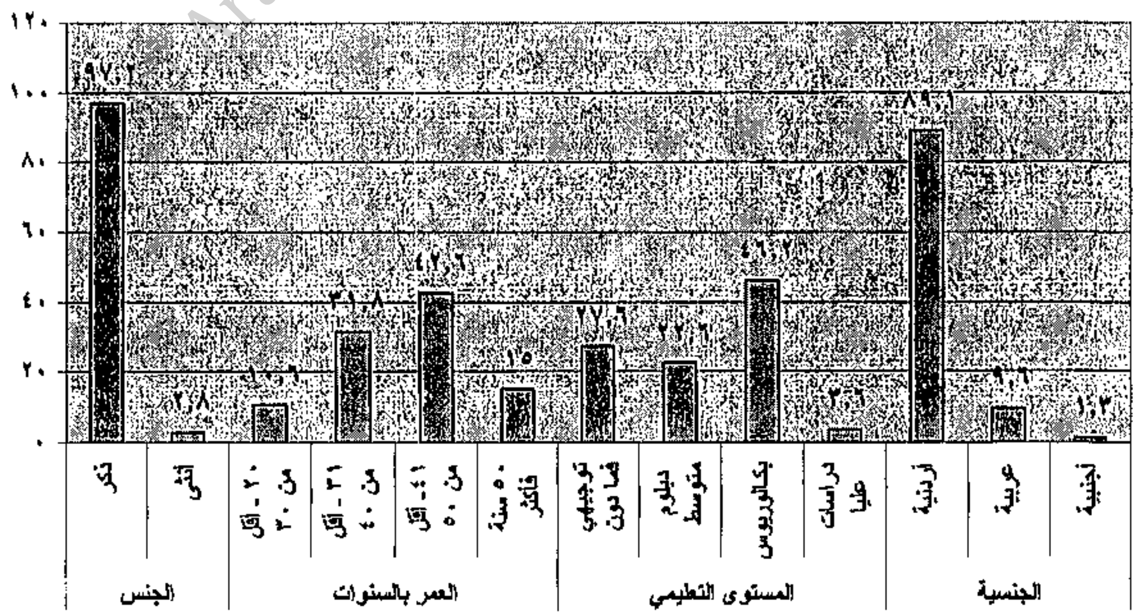
أ. إن معظم المستثمرين في المنطقة الحرة الزرقاء هم من الذكور، حيث بلغت نسبتهم (٩٧,٢%)، وهذا يعني عزوف الإناث عن ممارسة الأنشطة الإقتصادية في المنطقة الحرة الزرقاء.

ب. إن أغلب أعمار المستجيبين هم ممن تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (٤١ – أقل من ٥٠) يشكلون ما نسبته (٤٢,٦%)، يليهم الفئة (٣١ – أقل من ٤٠) يشكلون ما نسبته (٣١,٨%).

ت. إن المستوى التعليمي الغالب للمستجيبين هو درجة البكالوريوس وبنسبة (٤٦,٢%).

ث. إن أغلب المستجيبين هم من حملة الجنسية الأردنية وبنسبة (٨٩,١%)، وهذا يدل على ضعف الإمكانات والقدرات التسويقية لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية، مما يقلل من الميزة التنافسية لها على القدرة على جذب المزيد من الإستثمارات من جنسيات أخرى غير أردنية، حيث شكلت الإستثمارات العربية في المنطقة الحرة الزرقاء ما نسبته (٩,٦%)، والإستثمارات الأجنبية ما نسبته (١,٣%).

شكل رقم (٥ - ١)
التوزيع التكراري للخصائص الديموغرافية للمستجيبين



٥-١-٢-٢ نتائج تحليل خصائص مشاريع المستجيبين:

تتألف خصائص مشروع المستجيبين من خمسة عوامل، وهي مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، وحجم رأس المال المستثمر المصرح به، والجهات المساهمة في المشروع، والنشاط الإقتصادي للمشروع، ووجهة مبيعات بضائع ومنتجات المشاريع.

أ. إن النشاط التجاري هو النشاط الأكثر سواداً في المنطقة الحرة الزرقاء (٧٠,٨%).

ب. أظهر التحليل أن ما نسبته (٤٤,٣%) من المستجيبين هم من كان لهم من مدة تعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية وقعت ضمن الفئة (٥ - ١٠) سنوات.

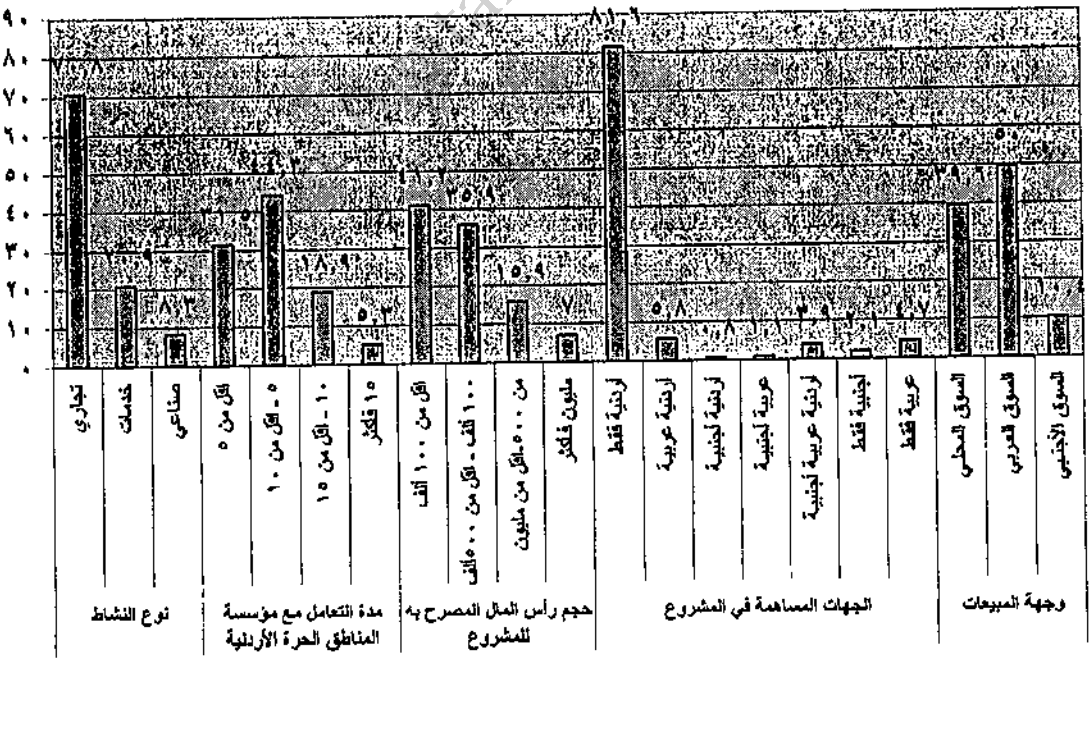
ت. إن حجم رأس المال المصرح به الغالب يقع ضمن الفئة (أقل من ١٠٠ ألف دينار)، وبنسبة (٤١,٢%).

ث. إن أغلب الجهات المساهمة في مشروع المستجيبين هي الأردنية وبنسبة (٨١,٦%).

ج. إن وجهة المبيعات للبضائع والمنتجات لمختلف الأنشطة الإستثمارية هي للسوق العربي بنسبة (٥٠%)، يليها السوق المحلي بنسبة (٣٩,٦%) وذلك لسد حاجات السوق المحلي من مختلف المنتجات والبضائع.

جدول رقم (٥-٢)

التوزيع التكراري لخصائص مشروع المستجيبين



٥-١-٢-٣ <u>نتائج التحليل القياسي:</u>

٥-١-٢-٣-١ تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدّدات الإستثمار مجتمعة وقرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث أظهرت الدراسة بأن الأبعاد الخمسة لمحدّدات الإستثمار مجتمعة تؤثر في قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء وبدرجة عالية، وتعتبر بمجملها عوامل جذب.

٥-١-٢-٣-٢ تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محدّدات الإستثمار منفصلة وبين قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث أظهرت الدراسة بأن الأبعاد الخمسة لمحدّدات الإستثمار منفصلة تؤثر في قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء وبدرجة عالية، وكما يلي:

١- أظهرت الدراسة أن بعد القوانين والأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والإستقرار، والذي يسهّل تأسيس المشاريع الإقتصادية المختلفة، وتحفظ حقوق المستثمرين، وتنص على الإعفاءات الضريبية للمشاريع الإستثمارية القائمة والجديدة، تمثل عوامل مهمة ومؤثرة في جذب الإستثمارات بمختلف أنشطتها إلى المنطقة الحرة الزرقاء، حيث وصلت نسبة الموافقة على أسئلة هذا البعد إلى (٨١,٢%)، وبمتوسط حسابي وصل إلى (٣,٤١)، وبرغم أهمية هذا البعد إلا أنه جاء بالترتيب الثالث، مما يدلل على تأثيره العالي على قرار الإستثمار، ويتضح ذلك من خلال إستعراض المتوسطات الحسابية للفقرات الثالثة والرابعة حيث كانت ضعيفة، ويرجع ذلك إما لصعوبة الإجراءات الحكومية للمنطقة الحرة الزرقاء، لعدم تنظيمها أو لبيروقراطيتها، أو لعدم تطبيق مبادئ الشفافية والحاكمية الجيدة، ولحصول الفقرة رقم (٥) والفقرات (٧-١٠) على متوسطات حسابية متوسطة.

٢- أظهرت الدراسة أنه بالرغم من أهمية البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء والتي تشمل توفر شبكة طرق مناسبة لممارسة الأنشطة الإقتصادية المختلفة، والبيانات الكافية حول مختلف الأنشطة الإقتصادية الممارسة، والخدمات المساندة والمكملة للأنشطة الإستثمارية المختلفة، كالخدمات المصرفية، والتخليص، والتأمين، والنقل، وتوفّر مساحات الأرض والمستودعات اللازمة لإنشاء وممارسة مختلف أنواع الأنشطة الإستثمارية، والإتصالات، والكهرباء، والمياه، وخدمات الصرف الصحي، وإستخدام أجهزة وأدوات متطورة في تنفيذ وإنجاز الإجراءات، وتنظيم الأبنية والمكاتب مما يُسهّل الحصول على الخدمة، وتوفير المرافق العامة مثل مواقف السيارات وقاعات الإنتظار والمرافق الصحية، ووجود وسائل الإتصالات المتطورة بين

أطراف العملية التسويقية، إلا أن نسبة الموافقة على ما ورد من أسئلة لهذا البعد كانت متواضعة (٧٦%)، وكان المتوسط الحسابي (٣,٢٣)، وجاء بالترتيب الرابع، مما يعني أن هناك تقصيراً في تقديم البنية التحتية المناسبة والضرورية لإقامة وتأسيس المشاريع الإستثمارية، كعدم إستخدام الأجهزة المتطورة في تنفيذ المنطقة الحرة الزرقاء لإجراءاتها، وعدم توفير البيانات الكافية حول مختلف الأنشطة الإستثمارية، وعدم تنظيم الأبنية والمكاتب مما يؤثر سلباً على عملية الحصول على الخدمات.

٣- إن الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء يمكّن المستثمرين من الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية، حيث أن دخول الأردن في العديد من إتفاقيات التجارة الحرة العالمية، يسهم إلى حدٍ كبير في دخول بضائع ومنتجات تلك المشاريع إلى مختلف الأسواق معفاة من الرسوم والضرائب، وهو محدّد مهم للإستثمار وذو تأثير عالٍ على قرار الإستثمار، ويلعب حجم السوق المتاح دوراً مهماً في جذب الإستثمارات بمختلفها، فقد وصلت نسبة الموافقة في هذا البعد (٨٤,٥%)، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٠) وجاء ترتيبه الأول، برغم ضعف مساهمة المنطقة الحرة الزرقاء بالترويج لمنتجات وبضائع مستثمريها.

٤- أظهرت الدراسة بأن توفر الأيدي العاملة المحلية للعمل في مختلف المشاريع الإستثمارية وبمعدلات رواتب وأجور منخفضة نسبياً، لإتصافها بأنها غير ماهرة فنياً، وبرغم ذلك هناك إقبال على سوق العمل المحلي بسبب إنخفاض الرواتب والأجور، حيث بلغت نسبة الموافقة على عبارات هذا البعد (٧٣,٤%)، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,١٦)، وجاء هذا البعد بالترتيب الخامس، مما يدل على أن المستثمرين يعانون من عدم توفُّر المهارات الضرورية، والخبرات الإدارية والفنية، وعدم إستقرار العمالة في نشاط إستثماري معين لفترات طويلة.

٥- تعتبر العوامل المالية والإقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في إتخاذ قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، حيث كانت نسبة الموافقة حوالي (٨٧,١%)، وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٧)، وكان بالترتيب الثاني، ويرجع ذلك للهدف الرئيسي من قيام المشاريع الإستثمارية بمختلفها، وهو الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيق معدلات ربحية عالية.

٥-١-٢-٣-٣ أظهرت الدراسة بأنه لا تختلف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، بحسب راس المال المستثمر المصرح به، بإستثناء بعدّي الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية، والبعد المالي والاقتصادي حيث تختلف درجة تأثير تلك المحددات بإختلاف رأس المال المستثمر المصرح به.

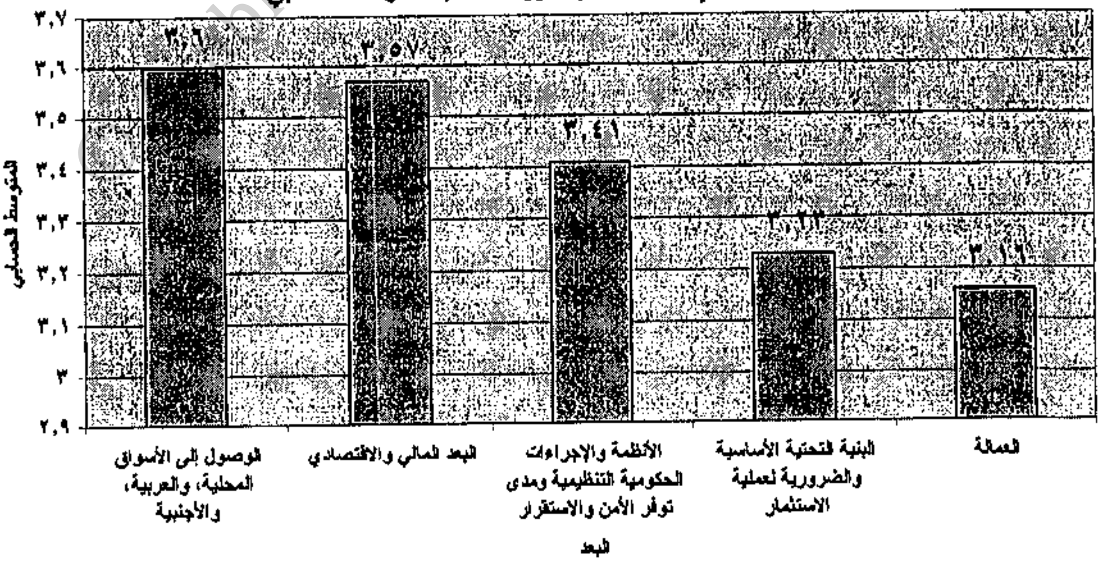
٥-١-٢-٣-٤ أظهرت الدراسة بأنه تختلف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، بحسب نوع النشاط الإقتصادي المستثمر فيه، بإستثناء بعدّي الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية، والبعد المالي والاقتصادي، حيث لا تختلف تلك المحدّدات بحسب نوع النشاط الإقتصادي.

٥-١-٢-٣-٥ أظهرت الدراسة بأنه تختلف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة ومنفصلة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب جنسية المستثمرين، وجاءت الفروق لصالح فئة غير ذلك (عرب وأجانب).

٥-١-٢-٣-٦ أظهرت الدراسة بأنه لا تختلف درجة تأثير محدّدات الإستثمار مجتمعة و/أو منفصلة على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء بحسب مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية.

٥-١-٢-٣-٧ أظهرت الدراسة بأن أهم العوامل التي تؤثر على قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء هي: الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية، والبعد المالي والإقتصادي، وبعد القوانين والأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفُّر الأمن والإستقرار، وبعد البنية التحتية، وبعد العمالة. وأن الأبعاد الثلاثة الأولى تشتمل على عوامل جاذبة للإستثمار، وأن البعدين الأخيرين يشتملان على عوامل طاردة للإستثمار.

شكل رقم (٥-٣)
توزيع العوامل المهمة والمؤثرة في قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء حسب المتوسط الحسابي



٥-١-٢-٣-٨ تعتبر مؤسسة المناطق الحرة أداة رئيسية وفاعلة في جذب الإستثمارات بمختلفها، وتعتبر نموذجاً ناجحاً لتلك الإستثمارات، بتهيئة البيئة الإستثمارية المناسبة والمتطورة، من خلال معالجة الخلل والسلبيات المتعلقة بتلك البيئة.

٥-٢ توصيات الدراسة:

إنتهت الدراسة إلى عدد من التوصيات العلاجية والوقائية، والتي تهدف إلى تحسين البيئة الإستثمارية في المنطقة الحرة الزرقاء، لزيادة جاذبيتها للإستثمارات بمختلفها، وزيادة درجة تنافسيتها مع المناطق الحرة الأخرى، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

٥-٢-١ العمل على تعزيز العوامل الجاذبة للإستثمارات بإختلاف أنواعها، من خلال ترسيخ قيم العمل الأخلاقية والسلوكية الإيجابية كالأمانة، والصدق، وجودة الإنجاز، والتطوير والتحسين، والشفافية، والتعاون، والإنتماء لدى موظفي مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، للمحافظة على الإستمرارية في جاذبية تلك العوامل في المناطق الحرة والمنطقة الحرة الزرقاء، ومنها:

١- مرونة الأنظمة والقوانين الإستثمارية التي تُسهّل إقامة المشاريع الإستثمارية، وتوفّر الحوافز المالية والتنظيمية والتمويلية الموجهة، وتحفظ حقوق المستثمرين كضمان حرية إنتقال رؤوس أموالهم وأرباح مشاريعهم.

٢- توفُّر الأمن والإستقرار السياسي والإقتصادي في الأردن.

٣- تميُّز الموارد البشرية للمناطق الحرة بالتأهيل والخبرة، وتوفُّر روح المبادرة فيما بينهم.

٤- توفُّر العناصر الأساسية المكونة للبنية التحتية، مثل شبكة الطرق المناسبة، والخدمات المساندة والمكملة للأنشطة الإستثمارية كالخدمات المصرفية وخدمات التأمين والتخليص والنقل، وخدمات المياه والكهرباء والإتصالات، والمرافق العامة، والإستمرار في تطويرها.

٥- توفُّر العمالة المحلية الكافية بأجور معتدلة تتناسب وخبراتها الفنية والإدارية.

٦- توفُّر الفرص للمشاريع الإستثمارية لتحقيق عوائد ربحية عالية في الفترة المنظورة، في ظل إنخفاض كلف الإستثمار في المناطق الحرة والمنطقة الحرة الزرقاء، والحوافز والإعفاءات المالية.

٧- حرية وسهولة حركة رأس المال في المناطق الحرة الأردنية والمنطقة الحرة الزرقاء، وسهولة الحصول على الشريك التمويلي، والتسهيلات الإئتمانية من قبل البنوك التجارية.

٥-٢-٢ العمل على معالجة أوجه القصورفي الخدمات المقدمة من المناطق الحرة الأردنية (العوامل الطاردة) للإستثمارات بإختلافها، ومنها:

١- صعوبة الإجراءات الرسمية للمنطقة الحرة الزرقاء، ويمكن التغلب على أوجه القصور لهذا العامل من خلال إعادة النظر في الخدمات الإجرائية المقدمة من خلال المنطقة الحرة الزرقاء، وتطوير آلية تقديم تلك الخدمات، وتحديث أساليب تقديمها، والإستمرار في مراجعة التشريعات القانونية والإجراءات التنظيمية، وتحديثها بما يتلاءم مع متطلبات الإستثمار بمختلف مصادره، وبما يتناسب مع إحتياجات المستثمرين، لزيادة جودة ونوعية الخدمات المقدمة من خلالها، من أجل المساهمة في زيادة جاذبيتها للإستثمارات النوعية العربية والأجنبية.

٢- عدم الإلتزام في تطبيق مبادئ الشفافية والحاكمية الجيدة، ويمكن معالجة ذلك بإعتماد سياسة تطبيق الشفافية في الإجراءات بشكل أكبر، من خلال تعريف موظفي المناطق الحرة الأردنية والمنطقة الحرة الزرقاء بمبادئ الشفافية، وتمكين المستثمرين من التعرُّف على خط سير الإجراءات وتوضيحها، وبيان الفرص المتاحة للإستثمار.

٣- عدم توفُّر البيانات الكافية والدقيقة حول مختلف الأنشطة الإستثمارية الممارسة في المناطق الحرة الأردنية وصعوبة الوصول للمتاح منها، ويمكن التغلب على هذه المشكلة بتوفير البيانات الكافية عن الإستثمارات كحجم رأس المال المستثمر المصرح به للشركات والمؤسسات والأفراد على حدٍ سواء، وتوزيعه حسب مصادره أو جنسيته، وحجم العمالة المستقطبة وتوزيعها حسب النشاط الإقتصادي والجنسية، وذلك بتصميم برامج حاسوبية لتوثيق تلك البيانات سنوياً، والإستمرار في تحديثها والإحتفاظ بها لفترات زمنية مختلفة، وتمكين المستثمرين والدارسين من الوصول إليها بمختلف الوسائل الممكنة.

٤- صعوبة الحصول على الخدمة بأقل تكلفة من حيث الوقت والجهد، ويمكن معالجة هذه الصعوبة بإعادة تنظيم المكاتب القائمة، وتصميم الأبنية والمكاتب الجديدة بما يتلائم وإحتياجات المستثمرين، وبما يتفق مع آلية خدمة المكان الواحد.

٥- ضعف القدرات التسويقية للمناطق الحرة الأردنية ومنتجات مشاريعها الإستثمارية المختلفة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تفعيل دور الترويج والتسويق للمناطق الحرة الأردنية ومنتجات مشاريعها المختلفة على حدٍ سواء، إقليمياً وعالمياً لتحقيق التنوُّع والتعدد في الأسواق، وزيادة المشاركة في المؤتمرات والندوات الإقليمية

والدولية، للتعريف بالمناطق الحرة الأردنية وتسويقها، وعدم تركيز إدارة مؤسسة المناطق الحرة الأردنية على منطقة حرة بعينها كالمنطقة الحرة الزرقاء على حساب غيرها من المناطق، فضعف الإمكانات التسويقية أدت إلى إرتباط وإعتماد المناطق الحرة على سوق واحد بشكل رئيسي وهو العراق، حيث أن هذا السوق يتصف بشكل كبير بعدم الإستقرار، وإعتماده إلى حدٍ بعيد على الظروف السياسية والأمنية الداخلية والخارجية له، ومثال ذلك إنخفاض عدد المركبات المصدرة من المنطقة الحرة الزرقاء للأسواق الدولية من (٧١٥٠٠) ألف مركبة في عام (٢٠٠٥) إلى (٤٧٦٠٠) ألف مركبة في عام (٢٠٠٦) وبنسبة وصلت إلى حوالي (٣٣%)، مع العلم بان أغلب تلك المركبات تمَّ تصديرها للسوق العراقي، أنظر الملحق رقم (٤) الجدول رقم (٢٤)، ويعود ذلك إلى قرار الحكومة العراقية فيما يتعلق بإستيراد المركبات وإدخالها للعراق.

٦- ضعف نواحي التأهيل والتدريب الفني والإداري لدى العمالة المحلية العاملة في المشاريع الإستثمارية المختلفة في المنطقة الحرة الزرقاء، وعدم إتصافها بالإستقرار، حيث يمكن علاج ذلك بالتنسيق مع إدارات تلك المشاريع على ضرورة التدريب والتأهيل اللازمين لإكساب العمالة المحلية المهارات العملية الفنية والإدارية وبالتالي إمكانية التطور في العمل، مما ينعكس إيجابياً على مستويات الأجور والرواتب، ومما يساعد على إستقرار تلك العمالة في تلك المشاريع لفترات زمنية أطول.

٥-٢-٣ التركيز على جذب وإستقطاب الإستثمارات الصناعية ما أمكن، لزيادة مساهمة المنطقة الحرة الزرقاء وباقي المناطق الحرة في إستيعاب العمالة المحلية، وبالتالي زيادة دورها التنموي الإقتصادي والإجتماعي، وذلك بالقيام بالدراسات الوافية لطلبات الإستثمار المقدمة لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية، من خلال التركيز على الحوافز المالية، والتنظيمية، والتمويلية الموجهة بشكل أكبر نحو الأنشطة الإستثمارية ذات القيمة المضافة العالية، وبالذات النشاط الصناعي.

٥-٢-٤ إعادة النظر في وجود بعض المناطق الحرة العامة أو إعادة تقييم الموقع لها، والقيام بدراسة الموقع دراسة علمية تشمل جميع الجوانب المحدِّدة لقرار إختيار الموقع الأمثل ومنها: كلف التشغيل، ومدى قربها من مصادر الموارد البشرية والمصادر الإنتاجية الأخرى، ومدى قربها من منافذ التوزيع والتسويق محلياً ودولياً، ومن تلك المناطق التي يجدر إعادة تقييم موقعها، المنطقة الحرة الكرك، والمنطقة الحرة الكرامة، حيث

أقترح نقلها إلى موقع أكثر ملاءمة لإنخفاض مساهمتهما في إستقطاب الإستثمارات على إختلافها، وبالتالي إنخفاض مساهمتهما في خلق فرص عمل جديدة، ولضعف مساهمتهما في إجمالي الإيرادات المتحققة لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية.

٥-٢-٥ تفعيل دور الدراسات والبحث العلمي، بمعنى الإهتمام بجودة الدراسات والأخذ بتوصياتها، والتركيز على نوعية العقود الإستثمارية المراد إبرامها، من حيث قيمتها المضافة، وإستخدامها للموارد والكفاءات البشرية المحلية، والتوسع في عقود الإستثمار الصناعي في المناطق الحرة العامة وبشكل أكبر في المناطق الحرة الخاصة القائمة، والإستمرار في التوسع في إنشائها، حيث يتمتع النشاط الصناعي بقدرة عالية على إستيعاب الأيدي العاملة أكثر من غيره من الأنشطة الإستثمارية، بحيث إحتل هذا النشاط المرتبة الأولى في إستقطاب العمالة الأردنية من بين باقي تلك الأنشطة.

٥-٢-٦ الإستخدام الأمثل للموارد البشرية، والعمل على رفع سوية الكادر الوظيفي من حيث التدريب والتأهيل، لزيادة كفاءآتهم وقدراتهم الفنية الإجرائية من خلال البرامج والدورات التدريبية ذات العلاقة.

٥-٢-٧ الإستغلال الأمثل للمساحة الحالية للمنطقة الحرة الزرقاء، والتركيز على جذب الإستثمارات النوعية بدرجة أكبر، والتقييم الدوري للمشاريع القائمة، والتوسع الأفقي فيها، حتى تشمل مساحة أكبر، حيث تبلغ المساحة الحالية لها حوالي (٥٢٠٠) الآف دونم، بحيث وصلت درجة إشغال المشاريع الإستثمارية لمساحتها (١٠٠%)، لموقعها على مفترق طرق حيوية بين دول الجوار وتشكل بذلك منفذاً مناسباً للتوزيع، والإستمرار في إنشاء المناطق الحرة بعد إجراء دراسات معمقة حول مختلف المواقع المقترحة.

قائمة المراجع:

أ- المراجع العربية:

١- أبو ليلى، زياد. ٢٠٠٤م. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الإقتصادي، دراسة تطبيقية على الأردن للفترة من (١٩٧٢-٢٠٠٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

٢- البنك المركزي الأردني. ٢٠٠٥م. النشرة الإحصائية، المجلد رقم (٤١)، العدد رقم (١٢).

٣- تادرس، جاسر. ٢٠٠٦م. العولمة وأثرها على المناطق الحرة: دراسة توضيحية (استكشافية)، مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، مديرية الدراسات والمعرفة، وزارة المالية.

٤- التقرير السنوي لمؤسسة المناطق الحرة الأردنية للأعوام (٢٠٠٥) و(٢٠٠٦).

٥- جميل، هيل عجمي. ٢٠٠٢م. الإستثمار الأجنبي المباشر في الأردن – حجمه ومحدداته، إربد للبحوث والدراسات، المجلد (٥)، العدد (١).

٦- الحمادي، علي. ١٩٩٤م. دراسة تحليلية تطبيقية لروابط الجذب الأمامية والخلفية في الإقتصاد العراقي مع التركيز على القطاع الصناعي للفترة (١٩٧٦-١٩٨٢)، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد رقم (١٠)، العدد رقم (٣).

٧- الخشمجي، محمد. ١٩٩٦م. عوامل نجاح المناطق الصناعية الحرة، تجربة المنطقة الحرة في جبل علي للسنة الحادية عشر، مجلة التعاون، العدد رقم (٤٣).

٨- خضر، حسّان. ٢٠٠٤م. الإستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف، وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد (٣١)، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٩- دائرة الإحصاءات العامة. ٢٠٠٥م. تقرير مؤشرات الفقر في الأردن، مديرية الإحصاءات الإقتصادية.

١٠- دائرة الإحصاءات العامة. ٢٠٠٦م. بيانات الناتج المحلي الإجمالي وغيرها، بيانات غير منشورة للأعوام (٢٠٠٥- ٢٠٠٦)، مديرية الإحصاءات الإقتصادية.

١١- علي، علي عبد القادر. ٢٠٠٤م. محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد (٣١)، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

١٢- غرايبة، هشام والعزام، نضال. ١٩٩٧م. محددات الطلب على الإستثمار الأجنبي في الإقتصاد الأردني، مجلة أبحاث اليرموك،مجلد رقم (١٣)، العدد رقم (١).

١٣- قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢) لسنة (١٩٨٤)م وتعديلاته.

١٤- المركز الأردني للبحوث الإجتماعية. ٢٠٠٦م. الأثر الإقتصادي والإجتماعي لتحرير التجارة في الأردن، عمان.

١٥- مريان، نادرة. ١٩٩٩م. الإستثمار الخاص وأثره على النمو الإقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

١٦- المنظمة العربية للتنمية الإدارية. ٢٠٠٦م. الملتقى الثاني حول إدارة المناطق الحرةللفترة من (١٤-١٨)/٥: أثر إتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

١٧- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار. ١٩٩٣م. مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت، العدد (٧٠).

١٨- المؤسسة العربية لضمان الإستثمار. ٢٠٠٣م. مناخ الإستثمار في الدول العربية، الكويت.

١٩- النجار، سعيد. ١٩٩٢م. أفق الإستثمار في العالم العربي، بحث مقدم إلى مؤتمر أفق الإستثمار في العالم العربي، إتحاد المصارف العربية، القاهرة.

٢٠- النسور، معن. ٢٠٠٦م. تطورات مناخ الإستثمار في الأردن، مؤسسة تشجيع الإستثمار، عمان، الأردن.

٢١- نظام تسجيل المؤسسات وترخيصها في المناطق الحرة رقم (٥٨) لسنة (٢٠٠٣)م والصادر بمقتضى المادتين (١٤) و (١٩) من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم (٣٢) لسنة (١٩٨٤) وتعديلاته، المادة (٢٠).

٢٢- وزارة التخطيط. ٢٠٠٤م. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، رؤية جديدة لتنمية مستدامة، عمان.

٢٣- اليازجي، ويلز. ١٩٩٦م. العوامل المؤثرة على الموقع الصناعي من خلال التنمية الإقليمية والمحلية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، مجلد (١)، عدد (٣).

ب- المراجع الأجنبية:

1- Al Khouri, Riad. 2000. Free Zones (FZs) and Qualified Industrial Zones (QIZ) in Jordan, *the Arab Bank Review*, Vol (2), No. (2).

2- Alomran, Fetooh Isa. 1979. *Principles of Commerce and Commercial Correspondence*, Al-Mustansiriya University printing dep.

3- Al-Shamsi, Fatima. 1997. Performance and Impact of Jebel Ali Free zone: an Exploratory Study. United Arab Emirates University, *Arab Journal of Administrative Sciences*, Vol.5, Issue No 1, 1997.

4- Barro, Robert & Martin, Xavier, 1995. *Economic Growth*, International Editions, McGraw-Hill Book Co., Singapore.

5- Branson, William H. 1979. *Macroeconomic Theory and Policy*, 2ND Edition, USA.

6- Business and Industry Advisory Committee (BIAC). 2004. *"Strengthen the Investment Environment in MENA Recommended Action from Business"*, a discussion paper presented to the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD)-the Middle East and North Africa (MENA) region Investment Steering Group Meeting, Amman, Jordan, , 30 June – 1 July.

7- *BusinessWeek,* A New Dynamic Jordan, Issued on oct. 13, 2003.

8- Carbaugh, Robert J. 2004. *International Economics, Growth Strategies*, 9TH Edition, Chap. (8).

9- Charles P. Jones. 1996. *Investments, Analysis & Management*, 5TH Edition.

10- Christiansen, Hans & Böhmer, Alexander. 2003. *Incentives and Free Zones in the MENA Region: A Preliminary Stocktaking*, Working Group 2, MENA–OECD Investment Program.

11- Dabney, Dany. 1991. Do Enterprise Zone Incentives Affect Business Location Decision? *Economic Development Quarterly*, 5(4), 1991.

12- Dollar, D. and A. Kraay. 2000. *Trade, Growth and Poverty*, The World Bank Development Research Group, Washington

13- Greenway, David and Miller, Chris. 1993. *Trade and Industrial Policy in Developing Countries*.

14- Haywood, Robert C. 2000. World Economic Processing Zones Association (WEPZA), CFATF Meeting, No. 5 Ver. 1, Evergreen, Colorado, USA, Aruba, October 18, 2000.

15- Huang. Li Lin L. S. T. 2005. *Chinese Investments in Jordan: Motives and Satisfactions*, Unpublished Study, University of Jordan, 2005.

16- International Labor Organization (ILO) And United Nations Center on Transitional Corporations (UNCTC). 1988. *Economic And Social Effects of Multinational Enterprises In Export Processing Zones*, Geneva.

17- Johnson, Debra & Turner, Colin. 2003. International Business, *Themes & Issues in the Modern Global Economy*, 1ST Edition, 2003.

18- Joshua J. Lewer. 2002. "International Trade Composition and Medium-Run Growth: Evidence Of a Causal Relationship". *The international trade journal*. Volume XV1, No3, fall 2002.

19- Keshab R. Bhattarai. 2004. *Economic Growth: Models and Global Evidence*, Revised Edition, Business School, University of Hull Cottingham Road, HU6 7RX, United Kingdom.

20- Lewer, Joshua J. and Hendrik Van Den Berg. 2003. "Does Trade Composition Influence Economic Growth? Time Series Evidence For 28 OECD and Developing Countries", *the journal of international Trade and Economic Development*.

21- Losch, August. 1954. *the Economics of Location*. Trans. W.H. Waglom, New Haven: Yale University Press.

22- Lowe, Adolph. 1976. *the Path of Economic Growth*, 1ST Edition, Cambridge University Press.

23- Madani, Dorsati. 1999. '*A Review of the Role and Impact of Export Processing Zones'*, Policy Research Working, Paper WP S 2238, Washington, DC: World Bank.

24- Shah, Zahir. 2003. *Fiscal Incentives, The Cost Of Capital And Foreign Direct Investment In Pakistan: A Neo-Classical Approach*, A Research Paper Submitted To Pakistan Institute Of Development Economics (PIDE).

25- Saif, Ibraheim. 2007. "*Local Investment in Jordan: Challenges and Development Implications*", A paper presented to the Third Conference on Scientific Research in Jordan, On 17 November, Centre for Strategic Studies / the University of Jordan Amman, Jordan.

26- Sekaran, Uma. 2003. "*Research Method for business: A Skill Building Approach*" , John Wiley & Sons Inc., New York.

27- Smith, David. 1981. *Industrial Location, An Economic Geographical Analysis*, Second Edition, Publisher: John Wiley & Sons, Inc.

28- The United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2002. *World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness*, United Nations, New York and Geneva.

29- The United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2006. *World Investment Report 2006: FDI from Developing & Transition Economies, Implications for Development*, United Nations, New York & Geneva, 2006.

30- The United Nations Economic And Social Commission For Western Asia Region's (ESCWA). 2004. *Comparative Study Of National Strategies & Policies With Regard To Foreign Direct Investment In The ESCWA Region*, Case Study Of Jordan, Lebanon And Bahrain.

31- The United Nations Economic and Social Commission for Western Asia Region's (ESCWA). 2001. *Report on FDI National Strategies*

and Policies, United Nations House, Beirut, Page 2, Jordan Investment Board (JIB).

32- The United Nations Economic And Social Commission For Western Asia Region's (ESCWA). 2004. *Report On Policies Aimed To Attract Foreign Direct And Intraregional Investment In The ESCWA Region: Improving The Climate For Foreign Direct Investment And Mobilizing Domestic Savings*, Case Studies Of Bahrain, Jordan And Yemen.

33- The United Nations Economic and Social Commission for Western Asia Region's (ESCWA). 1995. *A Study about Development of Free Zones in the ESCWA Region*, United Nation, New York.

34- The United Nations Industrial Development Organization (UNIDO). 2006. *Foreign Direct Investment and Productivity: Evidence from the East Asian Economies*.

35- Weber, Alfred. 1928. *Alfred Weber's Theory of the Location of Industries*. Trans. C.J. Friedrich. Chicago: University of Chicago Press.

36- World Trade Organization (WTO). 2006. *World Trade Report 2006: Exploring the links between subsidies, trade and the WTO.*

ج- المراجع الإلكترونية:

1- www.isixsigma.com/dictionary/likert_scale-588.htm.

2- www.cultsock.ndirect.co.uk/muhome/cshtml/psy/likert.html.

3- www.gifted.uconn.edu/siegle/research/instrument%20reliability%20and %20validity.

4- www.free-zones.gov.jo.

5- www.mop.gov.jo.

6- www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=3146&lang=1.

7- http://en.wikipedia.org/wiki/economic_development.

8- http://www.investorwords.com/5540/ economic _growth.html.

9- http://en.wikipedia.org/wiki/economic_growth.

10- http://www.arab.api.org/course10/c10_2.htm.

11- www.cbj.gov.jo.

12- http://en.wikipedia.org/wiki/Free_economic_zone.

13- World Economic Processing Zones Association (WEPZA), www.wepza.org.

14- http://www.jordanusfta.com/fta_tutorial_en.asp.

15- http://ec.europa.eu/trade/issues/bilateral/countries/jordan/index_en.htm.

16- www.jordaninvestment.com.

17- www.efta.int.

Abbreviations: **الإختصارات:**

ABBREVIATION	EXPRESSION
ASEAN	Association of South East Asian Nations
BIAC	Business and Industry Advisory Committee (Represents The Voice Of The Major Industrial And Employers' Organizations From The 30 OECD Member Countries.)
EFTA	European Free Trade Association.
ESCWA	The United Nations Economic and Social Commission for Western Asia Region's
EU	European Union
FDI	Foreign Direct Investment
FI	Foreign Investment
FTA	Free Trade Agreement
FZs	Free Zones
GAFTA	Great Arab Free Trade Agreement
ILO	International Labor Organization
IMF	International Monetary Fund
JEPA	Jordanian European Partnership Agreement
JFZC	Jordanian Free Zones Corporation
MEDA	Mediterranean European Development Agreement program.
MENA	Middle East And North Africa Region
MNCs	Multi National Corporations
NAFTA	North American Free Trade Agreement (USA, Canada & Mexico).
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development
QIZA	Qualified Industrial Zones Agreement
SETP	Social and Economic Transformation Program
SPSS	Statistical Package for Social Science
TNCs	Transitional Corporations
UNCTAD	The United Nations Conference on Trade and Development
UNCTC	United Nation Center on Traditional Corporations
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization
WEPZA	World Economic Processing Zones Association
WTO	World Trade Organization

الملاحق

رقم الإســـــــــتبيانة

جامعة اليرموك
Yarmouk University

كلية الاقتصاد والعلوم الإداريـــة
قسم الإقتصـــــــــــاد

ملحق (١-١)

إستبيان دراسة
محددات الإستثمار في المناطق الحرة الأردنية
(دراسة حالة: المنطقة الحرة الزرقاء)

عزيزي المستثمر ... عزيزتي المستثمرة ...

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة محددات الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء من خلال التعرف على وجهات نظركم فيما يتعلق بماهية العوامل الجاذبـة للإسـتثمار، والتي ساهمت في إتخاذكم قرار الإستثمار فيها، والتعرف علـى العوامـل المعيقـة للتغلب عليها، والحدّ من آثارها السلبية.

راجياً منكم الإجابة على أسئلة الإستبانة بكل موضوعية ودقة، مع العلـم بـأن البيانات المستسقاة ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغايـات البحـث العلمـي الصرف.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الطالب:

أمجد الوديان

الجزء الأول: بيانات عامة:

عزيزي المستثمر، فيما يلي مجموعة من الأسئلة تهدف إلى التعرف على بعض البيانات الديموغرافية لكم، والبيانات الخاصة بمشروعكم الإستثماري، الرجاء وضع إشارة (X) في الخانة المقابلة لإجابتكم.

أ- البيانات الديموغرافية:

١- **الجنس:** ☐ ذكر. ☐ انثى.

٢- **العمر بالسنوات:**
☐ من ٢٠ – أقل من ٣٠ ☐ من ٣٠ – أقل من ٤٠ ☐ من ٤٠ – أقل من ٥٠ ☐ ٥٠ سنة فأكثر.

٣- **المستوى التعليمي:**
☐ توجيهي فما دون. ☐ دبلوم متوسط. ☐ بكالوريوس. ☐ دراسات عليا.

٤- **الجنسية:** ☐ اردنية. ☐ غير أردنية، الرجاء تحديدها: ____________

ب- بيانات المشروع:

٥- **مدة التعامل مع مؤسسة المناطق الحرة الأردنية:**
☐ أقل من (٥) سنوات. ☐ من (٥) – أقل من (١٠) سنوات.
☐ من (١٠) – أقل من (١٥) سنة. ☐ (١٥) سنة فأكثر.

٦- **حجم راس المال المصرح به للمشروع:**
☐ أقل من (١٠٠) ألف دينار. ☐ من ١٠٠ – أقل من (٥٠٠) ألف دينار.
☐ من ٥٠٠ ألف – أقل من مليون دينار. ☐ مليون دينار فأكثر.

٧- **الجهات المساهمة في المشروع:**
☐ ١- أردنية فقط. ☐ ٢- أردنية عربية مشتركة.
☐ ٣- أردنية أجنبية مشتركة. ☐ ٤- عربية أجنبية مشتركة.
☐ ٥- أردنية عربية أجنبية. ☐ ٦- أجنبية فقط.
☐ ٧- عربية فقط.

٨- **النشاط الإقتصادي الذي إستثمرت فيه:**
☐ أ- التجاري. ☐ ب- الصناعي. ☐ ج- الخدمات.

٩- **وجهة المبيعات من المنتجات:**
١- النسبة للسوق المحلي: ☐ %
٢- النسبة للسوق العربي: ☐ %
٣- النسبة للسوق الأجنبي: ☐ %

الجزء الثاني:

يتألف هذا الجزء من خمس أبعاد رئيسية، وكل بعد يتألف من عدد من العبارات، تتعلق بالعوامل الجاذبة للإستثمارات، والتي قادتكم إلى إتخاذ قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء، أرجو منكم وضع إشارة (X) في الخانة المقابلة لمستوى الإجابة التي تتوافق مع آرائكم لكل عبارة.

البعد الأول: القوانين والأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والإستقرار:

التسلسل	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	تتوفر الأنظمة والقوانين التي تسهّل تأسيس المشاريع الإقتصادية المختلفة.					
٢.	تتوفر الأنظمة والقوانين التي تحفظ حقوق المستثمرين من أجل إستثمارات آمنة.					
٣.	سهولة ويسر الإجراءات الحكومية للمنطقة الحرة الزرقاء فيما يتعلق بالإستثمار كإجراء تسجيل شركة، والموافقة على إقامة المشروع، وإدخال وإيداع البضائع.					
٤.	تُطبق مبادئ الشفافية والحاكمية الجيدة في إجراءات المنطقة الحرة الزرقاء.					
٥.	تتوفر القوانين التي تنص على الإعفاءات الضريبية للمشاريع الإستثمارية القائمة والجديدة.					
٦.	يشكل توفر الأمن والإستقرار السياسي والإقتصادي في الأردن عاملاً جاذباً للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.					
٧.	يتواجد إدراك وفهم لدى موظفي المنطقة الحرة الزرقاء فيما يتعلق طلبات المتعاملين (مستثمرين وزبائن).					
٨.	التطوير والتحسين المستمر للخدمات الإجرائية لمؤسسة المناطق الحرة ومن ضمنها المنطقة الحرة الزرقاء.					
٩.	تتوفر روح المبادرة لخدمة المتعاملين (مستثمرين وزبائن) وسلوكيات العمل الإيجابية لدى موظفي المنطقة الحرة الزرقاء.					
١٠.	يتميز الموظفون بأنهم مؤهلين حسب مهاراتهم وخبراتهم وطبيعة أعمالهم.					

البعد الثاني: البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الإستثمار:

التسلسل	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
١١.	تتوفر شبكة طرق مناسبة لممارسة الأنشطة الإقتصادية المختلفة.					
١٢.	تتوفر بيانات كافية ودقيقة حول مختلف الأنشطة الإقتصادية الممارسة بالإضافة للوصول إليها.					
١٣.	تتوفر الخدمات المساندة والمكملة للأنشطة الإستثمارية المختلفة، كالخدمات المصرفية، والتخليص، والتأمين.					
١٤.	تتوفّر مساحات الأرض والمستودعات اللازمة لإنشاء وممارسة مختلف أنواع الأنشطة الإستثمارية.					
١٥.	تتوفّر البنية التحتية الجيدة والمناسبة من إتصالات، وكهرباء، ومياه، وصرف صحي.					
١٦.	تُستخدم أجهزة وأدوات متطورة في تنفيذ وإنجاز الإجراءات.					
١٧.	تتميز الأبنية والمكاتب بالتنظيم مما يُسهّل الحصول على الخدمة.					
١٨.	تتوفر المرافق العامة مثل مواقف السيارات وقاعات الإنتظار والمرافق الصحية.					
١٩.	تتوفّر وسائل الإتصالات المتطورة بين أطراف العملية التسويقية ويمكن الحصول عليها بسهولة ويسر بما يضمن الكفاءة في إنجازها.					

البعد الثالث: الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية:

التسلسل	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
٢٠.	يمكّن الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء المستثمرين من الوصول للأسواق الأجنبية.					
٢١.	تتمتع البضائع والمنتجات في المنطقة الحرة الزرقاء بتنافسية عالية في الأسواق الخارجية.					
٢٢.	تتوفّر برامج وتعرفة منظمة تشجّع عملية التصنيع والتصدير.					
٢٣.	يعتبر الموقع الجغرافي المناسب للمنطقة الحرة الزرقاء على شبكة طرق دولية عامل يساعد في عملية التسويق والتوزيع.					
٢٤.	تسهم التوجهات الإقتصادية للحكومة نحو الإنفتاح الإقتصادي المصحوب بإنضمام الأردن للعديد من إتفاقيات التجارة الحرة الدولية في جذب الإستثمارات بمختلفها.					
٢٥.	يشجع دخول الأردن في العديد من إتفاقيات التجارة العالمية على قيامكم بالإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.					
٢٦.	تساهم المنطقة الحرة الزرقاء ممثلة بمؤسسة المناطق الحرة في عملية الترويج لتسويق منتجاتكم.					

البعد الرابع: العمالة:

التسلسل	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
٢٧.	تتوفّر العمالة المحلية الكافية للعمل في مختلف المشاريع الإقتصادية.					
٢٨.	تتوفر المهارات الضرورية المطلوبة لمختلف أنواع الأنشطة الإستثمارية في العمالة المحلية.					
٢٩.	تتميز أجور ورواتب العمالة المحلية بأنها مقبولة.					
٣٠.	تتوفّر الخبرات الإدارية والفنية اللازمة للإشراف على مختلف الأنشطة الإستثمارية.					
٣١.	تعتبر إجراءات المنطقة الحرة الزرقاء فيما يتعلق بتصاريح دخول ومبيت العاملين في المشاريع الإقتصادية المختلفة ميسرة.					
٣٢.	تعتبر العمالة المحلية في المشاريع الإقتصادية المختلفة في المنطقة الحرة الزرقاء مستقرة وغير متقلبة.					

البعد الخامس: البعد المالي والإقتصادي:

التسلسل	العبارة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
٣٣.	تعتبر الحوافز والإعفاءات المالية والتنظيمية والتمويلية عاملا جاذباً للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.					
٣٤.	يحقق إستثمارك في المنطقة الحرة الزرقاء عوائد عالية.					
٣٥.	يحقق الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء عوائد ربحية في الفترة المنظورة (القصيرة).					
٣٦.	يعتبر الحصول على التمويل والتسهيلات الإئتمانية اللازمة للإستثمار من المراحل الميسّرة.					
٣٧.	يوجد حرية في تحول وتحويل رؤوس الأموال في المنطقة الحرة الزرقاء دون أية قيود.					
٣٨.	تعتبر أسعار الفوائد على القروض المعروضة من قبل البنوك التجارية المحلية مناسبة.					
٣٩.	تتوفر التسهيلات الإئتمانية كالإعتمادات البنكية، والكفالات التجارية، والقروض التمويلية في البنوك التجارية المحلية.					
٤٠.	تتوفر إمكانية الحصول على شريك تمويلي دون أية قيود.					
٤١.	تعتبر كلف الإستثمار كأجور الأراضي، وبدلات التخزين والخدمات والرسوم في المنطقة الحرة الزرقاء منخفضة ومناسبة.					
٤٢.	تعتبر تكاليف الخدمات المتوفرة للأيدي العاملة في المنطقة الحرة الزرقاء منخفضة نسبياً.					
٤٣.	يعتبر الإستقرار في المؤشرات الإقتصادية للإقتصاد الأردني كالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي ونموه، عاملاً جاذباً لإستثماراتكم، ومهماً في عملية إتخاذكم قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.					
٤٤.	يعتبر عدم الإستقرار في المؤشرات الإقتصادية للإقتصاد الأردني كالضرائب بأنواعها، والتضخم، وحجم المديونية، عاملاً يساهم في عدولكم عن إتخاذكم قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.					

عزيزي المستثمر، الرجاء ذكر أية إقتراحات تجدها ذات أهمية؟

____
____
____
____
____
____
____
____
____

جامعة اليرموك
Yarmouk University

Questionnaire No.

Economics & Administrative Faculty
Economics Department

Appendix No. (1-2)

Study's Questionnaire
Of Determinants of Investment at Jordanian Free Zones
(Case Study: Al-Zarqa Free Zone)

Dear Investor ……..

This study aims to get acquaintance with the determinants of investment at al-Zarqa free zone; through being acquainted with your points of views about what were the attractive factors of investment that contributed to take the decision of investment therein, and to get acquaintance with the expeller factors to overcome them and to alleviate their negative effects.

Kindly, answer the questionnaire's questions objectively and accurately, bearing in mind that the data will be treated with perfect secrecy and will not be used but for the purposes of pure scientific research.

Thankful your cooperation

Student:

Amjad Al-Wedyan

Section 1: General Information.

Dear Investor, The Following Group Of Questions Are Aiming To Get Acquaintance With The Demographic Data Of Yours, And Data Concerning Your Investment Project, Please Put Sign (X) In The Opposite Cell To Your Answer.

A- Demographic Data:

1. Gender: ☐ Male. ☐ Female.

2. Age:

☐ From 20 – Less than 30. ☐ 30 – Less than 40.

☐ 40 – Less than 50. ☐ 50 Years and more.

3. Educational Level:

☐ High school and under. ☐ Middle diploma. ☐ Bachelor's degree.

☐ Higher studies.

4. Nationality: ☐ Jordanian. ☐ Non Jordanian, Determine: ______________

B- Project Data:

5. Period of Dealing with Jordanian Free Zones Corporation.

☐ Less than (5) years. ☐ (5) – Less than (10) years.

☐ (10) – Less than (15) years. ☐ (15) Years and more.

6- Declared Registered Capital for the Project:

☐ Less than JD100 thou. ☐ JD100 thou – Less than JD 500 thou.

☐ JD 500 thou – Less than JD 1 Million. ☐ JD 1 Million and More.

7- Ownership of the Company:

☐ 1. Jordanian Only. ☐ 2. Joint Jordanian Arab.

☐ 3. Joint Jordanian Foreign. ☐ 4. Joint Arab Foreign.

☐ 5. Joint Jordanian Arab & Foreign. ☐ 6. Foreign Only.

☐ 7. Arab Only.

8- Economic Activity You've Investing in:

☐ A- Commercial: ☐ B- Manufacturing: ☐ C- Services:

9- Proportion of Sales from Your Products to:

1. Portion to Local Market: ☐ %
2. Portion to Arab Market: ☐ %
3. Portion to Foreign Market: ☐ %

Section 2:

This Section Contains Five Main Dimensions, Each Dimension Contains Number Of Statements Which Are Being Anticipated To Be Related To Attractive Factors Of Investment, Thus Led You To Take The Decision Of investment At Al-Zarqa Free zone, Please Put Sign (X) In The Opposite Cell To The Answer Level For Each Statement That Matches Your Opinion.

1st Dimension: Laws, Regulations & Regulating Governmental Procedures And Security & Political Stability.

No	Statement	Strongly Agree	Agree	Medium Agree	Disagree	Strongly Disagree
1.	The Regulations & Laws That Facilitate Establishing Different Economic Projects Are Available.					
2.	The Regulations & Laws That Conserving The Investors Rights For Secure Investment Are Available.					
3.	Easiness Of Governmental Procedures Of Al-Zarqa Free Zone Related To Investment Such As Company Registration, Necessary Approval On Project, Goods Deposit, Etc.					
4.	Transparency & Good Governance Principles Are Being Implemented In Al-Zarqa Free Zone's Procedures.					
5.	Tax Exemptions For The Existing & New Investment Projects Are Available.					
6.	The Availability Of Security & Political Stability In Jordan Considered as An Attracting Factor for Investment at Al-Zarqa Free Zone.					
7.	There Is Comprehension & Awareness Available In The Employees Of Al-Zarqa Free Zone Concerning The Customers' Requests.					
8.	Continuous Developing & Improving Of The JFZCs Corporation's Procedural Services Including Al-Zarqa Free Zone.					
9.	Initiative To Serve Customers And Positive Work Attitudes Are Available In The Employees Of Al-Zarqa Free Zone.					
10.	The Employees Are Being Characterized As Skillful According To Their Expertise & Their Work's Nature.					

2Nd Dimension: Basic Infrastructure Necessary For Investment Process.

No	Statement	Strongly Agree	Agree	Medium Agree	Disagree	Strongly Disagree
11.	Suitable Transportation Network For Practicing Different Economic Activities is Available.					
12.	Adequate & Accurate Data About Different Economic Activities Practiced are Available as well as information accessibility.					
13.	Support & Complementary Services For The Economic Activities Are Available.					
14.	Lands & Warehouses Necessary For The Establishment & Practicing Of Different Economic Activities Are Available.					
15.	Good Infrastructure Such as Water, Electricity, Telecommunications And Sanitation Are Available.					
16.	Developed Devices And Machines Are Being Used In Executing & Performing Procedures.					
17.	The Buildings And Offices Are Well Organized Which Ease Getting The Service.					
18.	Public Facilities Such As Car Parks, Waiting Halls And Health Facilities Are Available.					
19.	Developed Communication Means Between The Parties Of Marketing Process With Easy And Organized Way are available.					

3Rd Dimension: Access To Domestic, Arab & Foreign Markets:						
No	**Statement**	**Strongly Agree**	**Agree**	**Medium Agree**	**Disagree**	**Strongly Disagree**
20.	The Investment At Al-Zarqa Freezone Enables The Investors To Reach The Foreign Markets.					
21.	Products & Goods At Al-Zarqa Freezone Enjoy A High Competitive Degree Abroad.					
22.	Organized Programs & Suitable Fare Promoting Manufacturing and Exporting Activities are available.					
23.	The Suitable Geographic Location Of Al-Zarqa Free Zone On An International Road Is Being Considered As Helping Factor For Marketing & Distribution.					
24.	The Economic Trends Of The Government Towards The Economic Openness Accompanied By Joining Of Jordan To The Different International Free Trade Agreement Contribute To Attracting Investments.					
25.	Jordan's Entering In Several International Free Trade Agreements Encourages Investment At Al-Zarqa Free Zone.					
26.	Al-Zarqa Free Zone Representing In The Free Zones Organization Contributes In Marketing Process For Your Products.					

4Th Dimension: Employment.						
No	**Statement**	**Strongly Agree**	**Agree**	**Medium Agree**	**Disagree**	**Strongly Disagree**
27.	Adequate Local Employment Necessary For Different Economic Projects Is Available.					
28.	Required Necessary Skills For Different Investment Activities are available In The Local Employment.					
29.	Local Working Force's Wages Described As Moderate.					
30.	Administrative And Technical Expertise Needed To Supervise Different Investment Activities are Available.					
31.	Procedures Of Al-Zarqa Free Zone Concerning Entrance & Staying Of Employees Of Different Economic Projects Considered To Be facilitated.					
32.	Domestic Employment Working In Different Economic Projects At Al-Zarqa Free Zone Considered To Be Stable					

5Th Dimension: Financial and Economic Dimension.						
No	**Statement**	**Strongly Agree**	**Agree**	**Medium Agree**	**Disagree**	**Strongly Disagree**
33.	Fiscal, Regulative And Financial Incentives & Exemptions are Being Considered as Attractive Factors For Investment At Al-Zarqa Free Zone.					
34.	Your Investment At Al-Zarqa Free Zone Yields High Returns.					
35.	Investment At Al-Zarqa Freezone Yields Profit Returns In Short Period.					
36.	Getting Financial & Credit Facilities Needed For Investment is being Considered From The Facilitated Stages.					
37.	There is a freedom in Capital Turnover At Al-Zarqa Free Zone without any Boundaries.					
38.	Interest Rates On Loans Offered By The Local Banks Are Suitable.					
39.	Local Banks' Credit Facilities Are Available like opening of a letter of credit, Commercial guarantees, Financing loans.					
40.	There is a possibility of getting a financial Partner without any Boundaries.					
41.	The Costs Of Investment Such As Rent, Storing Fees And Other Fees Are Being Considered Low And Suitable.					
42.	Costs Of Services Available For Working Force At Al-Zarqa Free Zone Are Characterized As Relatively Low.					
43.	Stability in Jordanian Macroeconomic Indicators such as growth in real gross domestic product and real per capita income, considered to be an attractive factor for your investments, and an important factor in your investment decision at al-Zarqa free zone.					
44.	Unstability in Jordanian Macroeconomic Indicators such as taxes in all types, inflation and indebtedness volume considered to be economic indicators that will lead you to giving up the idea of taking investment decision at Al-Zarqa free zone.					

Dear Investor, Please mention any suggestions you find worthy.

____

____

____

____

____

____

____

____

____

____

الملحق رقم (١-٣) نموذج البحث

يتكون نموذج البحث لهذه الدراسة من جزأين من المتغيرات، مستقلة وتابعة، وكما هو موضح أدناه، حيث أن:
١- السهم باللون الأسود يدل عن التأثير المباشر. ٢- السهم باللون الرمادي يدل على التأثير غير المباشر.



ملحق رقم (٢-١)

أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦)

* المؤشر	٢٠٠٥	٢٠٠٦	التغير	التغير النسبي	النسبة للناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠٠٦)
١-الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	٩,٠١٢,٢	١٠,١٠٨,٥	١٠٩٦,٣	%١٢,٢	
٢- الناتج المحلي الإجمالي أسعار السوق الثابتة	٧,٩٥٦,٢	٨,٨٣٨,٣	٨٨٢,١	%١١,١	
٣- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	١١,٥	١٢,٢	٠,٧	%٦,١	
٤- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	٧,٢	٦,٧	٠,٥-	%٦,٩-	
٥- مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	٥,٦٠٥,٨	٦,١٥٥,٧	٥٤٩,٨	%٩,٨	%٦٠,٩
٦- مساهمة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي	١,٥٢٧,٧	١,٧٨٢,٩	٢٥٥,٢	%١٦,٧	%١٧,٦
٧- مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي	٣٥٨,٩	٤٠٥,٨	٤٦,٩	%١٣,١	%٤,٠
٨- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	٢٢٣,٣	٢٤١,٦	١٨,٣	%٨,٢	%٢,٤
٩- مساهمة التعدين والمحاجر، والكهرباء والمياه، وصافي الضرائب على المنتجات مطروحاً منها الخدمات المصرفية المحتسبة	١,٢٩٦,٥	١,٧٦١,١	٤٦٤,٦	%٣٥,٨	%١٧,٤
١٠- ** ميزان المدفوعات (العجز)	١,٦٠٢,٥	١,٣٥٢,٩	٢٤٩,٦-	%١٥,٦-	%١٣,٤-
١١- الحساب الجاري	١,٦٠٢,٥-	١,٣٥٢,٩-	٢٤٩,٦	%١٥,٦-	%١٣,٤
أ- الميزان التجاري (العجز)	٣,٥٥٦,٣-	٣,٥٤٧,٦-	٨,٧	%٠,٢-	%٣٥,١-
ب- حساب الخدمات	١٤٧,٨-	١٥٠,٤-	٢,٦-	%١,٨	%١,٥-
ج- حساب الدخل	٢٦٦,٤	٣٦٧,٢	١٠٠,٨	%٣٧,٨	%٣,٦
د- التحويلات الجارية	١,٨٣٥,٢	١,٩٧٧,٩	١٤٢,٧	%٧,٨	%١٩,٦
١٢- ** خلاصة الموازنة العامة للحكومة المركزية (العجز على أساس الإستحقاق)	٤٧٦,٨-	٤٤٣,٦-	٣٣,٢	%٧,٠-	%٤,٤-
أ- النفقات الحكومية	٣,٥٣٨,٩	٣,٩١٢,٣	٣٧٣,٤	%١٠,٦	%٣٨,٧
ب- الإيرادات الحكومية	٣,٠٦٢,١	٣,٤٦٨,٧	٤٠٦,٦	%١٣,٣	%٣٤,٣
١٣- السكان	٥,٤٧٣,٠	٥,٦٠٠,٠	١٢٧,٠	%٢,٣	
١٤- معدل النمو السكاني	٢,٣	٢,٣	٠,٠	%٠,٠	
١٥- معدل التضخم	٣,٥	٦,٢٥	٢,٨	%٧٨,٦	
١٦- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية	١,٦٤٧	١,٨٠٥	٠,١٥٨	%٩,٦	
١٧- ** إجمالي الدين العام	٧,٥٢٣,٧	٨,١٤٧,٥	٦٢٣,٨	%٨,٣	%٨٠,٦
أ- الدين العام الداخلي	٢,٤٦٧,٠	٢,٩٦١,٠	٤٩٤,٠	%٢٠,٠	%٢٩,٣
ب- الدين العام الخارجي	٥,٠٥٦,٧	٥,١٨٦,٥	١٢٩,٨	%٢,٦	%٥١,٣
ج-عبء خدمة الدين العام الخارجي على أساس الإستحقاق	٥٧٦,٧	٥٩٣,٦	١٦,٩	%٢,٩	%٥,٩
*الميزان التجاري	٢٠٠٥	٢٠٠٦	التغير	التغير النسبي	النسبة للناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠٠٦)
١- الصادرات(f.o.b)	٣,٠٤٩,٧	٣,٦٦٣,١	٦١٣,٤	%٢٠,١	%٣٦,٢
٢- المستوردات(f.o.b)	٦,٦٠٦,٠	٧,٢١٠,٧	٦٠٤,٧	%٩,٢	%٧١,٣
صافي الميزان التجاري	٣,٥٥٦,٣-	٣,٥٤٧,٦-	٨,٧	%٠,٢-	%٣٥,١-

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مديرية الإحصاءات الإقتصادية، بيانات منشورة للعام (٢٠٠٥)، وغير منشورة للعام (٢٠٠٦) على الموقع الإلكتروني www.dos.gov.jo.

** المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، النشرة الإحصائية، المجلد رقم (٤١)، العدد رقم (١٢)، (٢٠٠٥)، وبيانات عام (٢٠٠٦) منشورة على الموقع الإلكتروني www.cbj.gov.jo.

ملحق رقم (٢-٢)

ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦)

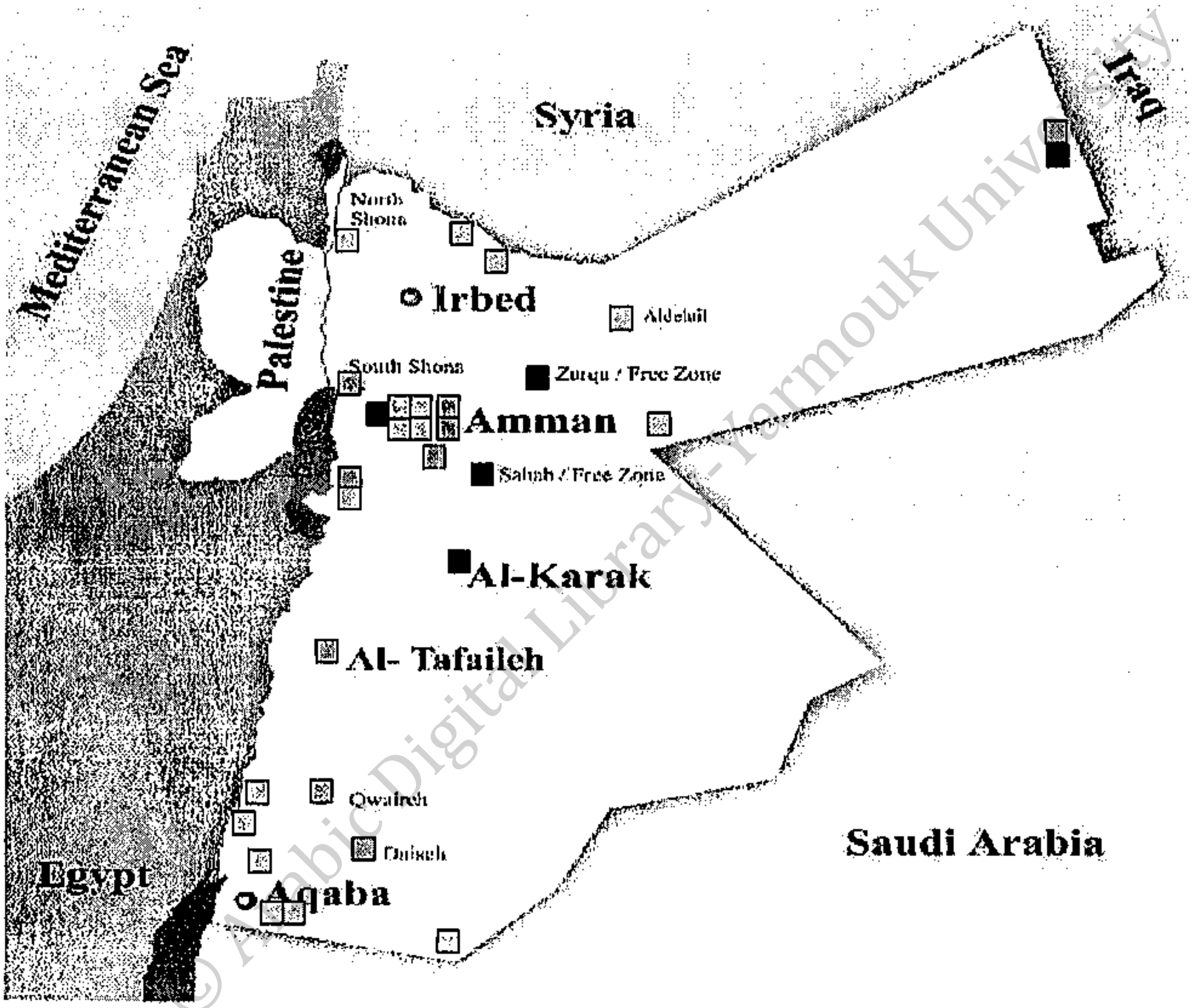
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	التغير	التغير النسبي	النسبة للناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠٠٦)
* ميزان المدفوعات (العجز)	١,٦٠٢,٥	١,٣٥٢,٩	٢٤٩,٦	%١٥,٦	%١٣,٤
أ- المقبوضات الجارية	٧,٣٩٠,٠	٨,٥١٠,٤	١,١٢٠,٤	%١٥,٢	
١- الصادرات (f.o.b)	٣,٠٤٩,٧	٣,٦٦٣,١	٦١٣,٤	%٢٠,١	%٣٦,٢
٢- الخدمات	١,٦٥٤,٥	١,٧٦٤,٦	١١٠,١	%٦,٧	%١٧,٥
٣- الدخل	٥٣٧,٧	٦٨٧,١	١٤٩,٤	%٢٧,٨	%٦,٨
٤- التحويلات الجارية	٢,١٤٨,١	٢,٣٩٥,٦	٢٤٧,٥	%١١,٥	%٢٣,٧
ب- المدفوعات الجارية	٨,٩٩٢,٥	٩,٨٦٣,٣	٨٧٠,٨	%٩,٧	
١- المستوردات (f.o.b)	٦,٦٠٦,٠	٧,٢١٠,٧	٦٠٤,٧	%٩,٢	%٧١,٣
٢- الخدمات	١,٨٠٢,٣	١,٩١٥,٠	١١٢,٧	%٦,٣	%١٨,٩
٣- الدخل	٢٧١,٣	٣١٩,٩	٤٨,٦	%١٧,٩	%٣,٢
٤- التحويلات الجارية	٣١٢,٩	٤١٧,٧	١٠٤,٨	%٣٣,٥	%٤,١
** النشاطات الإقتصادية الرئيسية	٢٠٠٥	٢٠٠٦	التغير	التغير النسبي	النسبة للناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠٠٦)
١- الزراعة، الصيد، الغابات، والصيد البحري	٢٢٣,٣	٢٤١,٦	١٨,٣	%٨,٢	%٢,٤
٢- التعدين والمحاجر	٢٦٣,٠	٢٦٢,٤	٠,٧-	%٠,٣-	%٢,٦
٣- الصناعات التحويلية	١,٥٢٧,٧	١,٧٨٢,٩	٢٥٥,٢	%١٦,٧	%١٧,٦
٤- الكهرباء والمياه	٢٠٦,٥	٢٢٨,٥	٢٢,٠	%١٠,٧	%٢,٣
٥- الإنشاءات	٣٥٨,٩	٤٠٥,٨	٤٦,٩	%١٣,١	%٤,٠
٦- تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	٨٣٧,٩	٩٢١,١	٨٣,٢	%٩,٩	%٩,١
٧- النقل والتخزين والإتصالات	١,٢٩٤,٤	١,٤٤٧,٧	١٥٣,٣	%١١,٨	%١٤,٣
٨- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	١,٥٦٥,٨	١,٧١٣,٩	١٤٨,١	%٩,٥	%١٧,٠
٩- خدمات إجتماعية وشخصية	٣٧٥,٨	٤١٨,٧	٤٢,٩	%١١,٤	%٤,١
المجموع	٦,٦٥٣,٣	٧,٤٢٢,٦	٧٦٩,٣		
١٠- منتجو الخدمات الحكومية	١,٤٣٩,٣	١,٥٥٨,١	١١٨,٨	%٨,٣	%١٥,٤
١١- منتجو الخدمات الخاصة غير الربحية	٧٧,٤	٨٠,٥	٣,١	%٤,٠	%٠,٨
١٢- الخدمات المنزلية	١٥,١	١٥,٦	٠,٥	%٣,٥	%٠,٢
مجموع الخدمات	١,٥٣١,٨	١,٦٥٤,٢	١٢٢,٤	%٨,٠	%١٦,٤
المجموع الكلي (١-١٢)	٨,١٨٥,٢	٩,٠٧٦,٨	٨٩١,٧	%١٠,٩	
ناقصاً: الخدمات المصرفية المحتسبة	٢٢٩,٠-	٢٣٨,٦-	٩,٦-	%٤,٢	%٢,٤-
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس	٧,٩٥٦,٢	٨,٨٣٨,٢	٨٨٢,٠	%١١,١	
مضافاً: صافي الضرائب على المنتجات	١,٠٥٦,٠	١,٢٧٠,٢	٢١٤,٣	%٢٠,٣	%١٢,٦
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	٩,٠١٢,٢	١٠,١٠٨,٥	١,٠٩٦,٣	%١٢,٢	%١٠٠,٠

* المصدر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث، النشرة الاحصائية، المجلد رقم (٤١)، العدد رقم (١٢)، (٢٠٠٥)، وبيانات عام (٢٠٠٦) منشورة على الموقع الإلكتروني www.cbj.gov.jo.

** المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مديرية الاحصاءات الإقتصادية، بيانات منشورة للعام (٢٠٠٥)، وغير منشورة للعام (٢٠٠٦) على الموقع الإلكتروني www.dos.gov.jo.

ملحق رقم (٣-١)

توزيع المناطق الحرة الأردنية العامة والخاصة



■ **Public Free Zones.**
Private Free Zones.
Private Free Zones/Jordanian Airport.
Private Free Zones/ Gates: Jabber, Ramtha, Aqaba, Airports…etc.

ملحق رقم (٣-٢)
توزيع المناطق الحرة الخاصة ورأس المال المستثمر المصرح به والنشاط الإقتصادي للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦)

التسلسل	إسم المنطقة	رأس المال المصرح به/مليون دينار ٢٠٠٦	٢٠٠٥	النشاط
١	الشركة الهندية الاردنية للكيماويات	٤٤,٤	٤٤,٤	إنتاج مادة حامض الفوسفوريك
٢	شركة مغنيسيا الاردن	٣٠	٣٠	إنتاج مادة أسيد المغنيسيوم ومشتقاته
٣	شركة برومين الاردن	٣٠,٠٥	٣,١	إنتاج مادة البرومين والبوتاس القلوي والكلورين
٤	الشركة الاردنية لصناعة وتطوير الطائرات	٥	١	صناعة الطائرات الخفيفة وطائرات التدريب وطائرات الاستخدام البحري والزراعي
٥	الشركة الاردنية لأنظمة الطيران	٠,٠٣	٠,٠٣	صيانة وأفرهولات طائرات (C.130) العسكرية وغيرها
٦	الشركة الاردنية لصيانة الطائرات	٨,٥	٨,٥	صيانة الطائرات
٧	الشركة الاردنية لترميم محركات الطائرات	٥	٥	صيانة محرات الطائرات
٨	الشركة الأردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي	٨	٨	التدريب على الطيران الشراعي والتدريب التشبيهي
٩	شركة الأسواق الحرة في المطارات الاردنية (الدياسا)	٠,٥	٠,٥	سوق حرة للهيئات ألا جنبية والدبلوماسية والمسافرين
١٠	الشركة الأردنية لتموين الطائرات	٠,٨	٠,٨	تزويد الطائرات بالأطعمة والمواد المختلفة لخدمة المسافرين
١١	مركز الملك عبدالله للتصميم والتطوير	١,٤٩	٠,٣٦	إقامة مشاريع صناعية للأغراض الدفاعية والتصديرية
١٢	شركة الأسواق الحرة الأردنية على المعابر والحدود البرية والبحرية	٥	٥	سوق حرة للهيئات ألا جنبية والدبلوماسية والمسافرين
١٣	المدينة الاعلامية الاردنية	٧٢٠,٥	٧٢٠,٥	الإنتاج التلفزيوني والسينمائي
١٤	شركة تطوير مدن تقنية المعلومات والصناعة	١,٨٤	١,٦	صناعة الملابس
١٥	شركة معبر وادي الاردن للمشاريع المتعددة	١,٠٣	١	متعددة الأغراض
١٦	الشركة الماسية الدولية للاستثمارات الصناعية	١	٠,٨	تدريج الخضار والفواكة ، وصناعة الأثاث والمفروشات
١٧	شركة حجازي وغوشة	٢,٢٥	٠,٥	إنتاج اللحوم وصناعة مخلفات الذبائح
١٨	شركة عبر الاردن للمواشي	٢,٦	٢,٦	إنتاج اللحوم وصناعة مخلفات الذبائح
١٩	الشركة الأردنية الدولية للشحن الجوي	٥,٧٤	٠,٤	الشحن الجوي
٢٠	شركة سيبرد أفيشن لصناعة الطائرات	٠,١	٠,١	صناعة الطائرات
٢١	شركة الباحة لأنتاج الصودا والكلورين	١	٠	انتاج الكلورين والصودا الكاوية
٢٢	شركة الاردن الدولية للإستثمار	٢	٠	صناعي
٢٣	شركة ادوية الحكمة	٠,١	٠	صناعي
٢٤	الوكالة الدولية للصليب الاحمر الدولي	٠	٠	التخزين
	المجموع	٨٧٧,١	٨٣٤,٢	

المصدر: مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، بيانات منشورة في التقرير السنوي للأعوام (٢٠٠٥) و (٢٠٠٦).

ملحق (٣/٣)

المناطق الحرة الخاصة تحت الإنشاء

تسلسل	إسم المنطقة	النشاط
١	شركة بيت المال للإدخار والإستثمار	متعددة الأغراض
٢	شركة عالم الإقتصاد للإستثمار	متعددة الأغراض
٣	مجموعة تبوك القابضة	متعددة الأغراض
٤	شركة إيسترن سكيورتي سيرفس	تدريب الكوادر الأمنية
٥	الشركة العالمية للتنمية والإعمار	تجارية، سياحية
٦	شركة الشرق الأوسط الإقليمية	صناعة السيليكا
٧	شركة الشرق الأوسط للأنظمة الدفاعية	صناعة آليات عسكرية
٨	شركة مجمع الضليل الصناعي	صناعات متعددة
٩	شركة أبرونبروم لصناعة الطائرات	صناعة الطائرات
١٠	شركة بوابة القمة للإستشارات	صناعات متعددة
١١	باسم أحمد عثمان	مدينة إعلامية

المصدر: مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، بيانات منشورة في التقرير السنوي للأعوام (٢٠٠٥) و (٢٠٠٦).

ملحق رقم (٣-٤)

* المصدر: مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، بيانات منشورة في التقرير السنوي للأعوام (٢٠٠٥) و (٢٠٠٦).

** تمَّ إحتساب نسب التغير، ومعدلات النمو، والنسب المئوية، وتوزيع العقود الإستثمارية، ورأس المال المستثمر المصرح به، والعمالة المستوعبة من قبل المناطق الحرة، ...إلخ من قبل الباحث بالإعتماد على المصدر المبين أعلاه.

جدول رقم (١)

توزيع العقود الإستثمارية في المناطق الحرة العامة حسب المنطقة ٢٠٠٦.

إسم المنطقة	عدد العقود الإستثمارية	حصة المنطقة
المنطقة الحرة الزرقاء	١٧٩٥	%٩٢
المنطقة الحرة سحاب	٤٩	%٣
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٢٢	%١
المنطقة الحرة الكرك	٢٥	%١
المنطقة الحرة الكرامة	٦٨	%٣
المجموع	١٩٥٩	%١٠٠

جدول رقم (٢)

نسبة التغير في عدد العقود الإستثمارية في المنطقة الحرة الزرقاء للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦).

إسم النشاط الإقتصادي	السنوات		معدل التغير
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	
١- الصناعي	١٣٧	١٤٩	%٩
٢- التجاري	١٢٢١	١٢٧٠	%٤
٣- الخدمات	٣٥٠	٣٧٦	%٧
المجموع	١٧٠٨	١٧٩٥	%٥

جدول رقم (٣)

حصة النشاط الواحد من إجمالي التغير في

عدد العقود الإستثمارية في المنطقة الحرة الزرقاء للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦).

إسم النشاط الإقتصادي	التغير	حصة النشاط
١- الصناعي	١٢	%١٣,٨
٢- التجاري	٤٩	%٥٦,٣
٣- الخدمات	٢٦	%٢٩,٩
المجموع	٨٧	%١٠٠

جدول رقم (٤)

توزيع عقود الإستثمار في المناطق

الحرة العامة والخاصة حسب المنطقة للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦).

إسم المنطقة	السنوات		معدل التغير	حصة المنطقة من إجمالي العقود
	٢٠٠٥	٢٠٠٦		
المنطقة الحرة الزرقاء	١٧٠٨	١٧٩٥	%٥	%٩٠
المنطقة الحرة سحاب	٤١	٤٩	%٢٠	%٢,٥
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	١٩	٢٢	%١٦	%١,١
المنطقة الحرة الكرك	١٦	٢٥	%٥٦	%١,٣
الحرة الكرامة	١٣٦	٦٨	%٥٠-	%٣,٤
مجموع عقود الحرة العامة	١٩٢٠	١٩٥٩	%٢	%٩٨,٢
المناطق الحرة الخاصة	٣٠	٣٥	%١٧	%١,٨
إجمالي عدد العقود	١٩٥٠	١٩٩٤	%٢	%١٠٠

جدول رقم (٥)

توزيع عقود الإستثمار في المنطقة الحرة

الزرقاء حسب النشاط الإقتصادي وحصة كل نشاط من إجمالي العقود في عام ٢٠٠٦.

إسم النشاط الإقتصادي	عدد العقود الإستثمارية	حصة النشاط
١- الصناعي	١٤٩	%٨,٣
٢- التجاري	١٢٧٠	%٧٠,٨
٣- الخدمات	٣٧٦	%٢٠,٩
المجموع	١٧٩٥	%١٠٠

جدول رقم (٦)

معدلات النمو في رأس المال المستثمر

المصرح به حسب المنطقة للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦). بالمليون دينار

إسم المنطقة	السنوات		معدل التغير	حصة المنطقة من إجمالي راس المال
	٢٠٠٥	٢٠٠٦		
المنطقة الحرة الزرقاء	١٤٥,٦	١٩٤	%٣٣	%١٧,٤
المنطقة الحرة سحاب	٨,٨	٩,٣	%٦	%٠,٨
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	١٣,٩	١٤,٣	%٣	%١,٣
المنطقة الحرة الكرك	١٢,٧	١٣,١	%٤	%١,٢
المنطقة الحرة الكرامة	١٠,٦	٥	-%٥٣	%٠,٤
مجموع عقود الحرة العامة	١٩١,٥	٢٣٥,٧	%٢٣	%٢١,٢
المناطق الحرة الخاصة	٨٣٤,٢	٨٧٧,١	%٥	%٧٨,٨
إجمالي قيمة رأس المال المستثمر المصرح به	١٠٢٥,٧١	١١١٢,٨	%٨	%١٠٠

جدول رقم (٧)

حصة النشاط الواحد من إجمالي معدل النمو في

قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المنطقة الحرة الزرقاء للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦).

إسم النشاط الإقتصادي	التغير	حصة النشاط
١- الصناعي	٠,٤٥	%١,٢
٢- التجاري	-٥,٥٦	-%١٤,٢
٣- الخدمات	٤٤,١٩	%١١٣,١
المجموع	٣٩,٠٨	%١٠٠

جدول رقم (٨)

توزيع رأس المال المستثمر المصرح به في

المناطق الحرة العامة والخاصة حسب المنطقة في عام ٢٠٠٦. بالمليون دينار.

إسم المنطقة	قيمة رأس المال	حصة المنطقة
المنطقة الحرة الزرقاء	١٩٤	%١٧,٤
المنطقة الحرة سحاب	٩,٣	%٠,٨
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	١٤,٣	%١,٣
المنطقة الحرة الكرك	١٣,١	%١,٢
المنطقة الحرة الكرامة	٥	%٠,٤
المناطق الحرة العامة	٢٣٥,٧	%٢١,٢
المناطق الحرة الخاصة والمشتركة	٨٧٧,١	%٧٨,٨
المجموع	١١١٢,٨	%١٠٠

جدول رقم (٩)

توزيع قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في المناطق

الحرة العامة حسب المنطقة وحصة كل منطقة منه في عام ٢٠٠٦. بالمليون دينار.

إسم المنطقة	قيمة رأس المال	حصة المنطقة
المنطقة الحرة الزرقاء	١٩٤	%٨٢,٣
المنطقة الحرة سحاب	٩,٣	%٣,٩
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	١٤,٣	%٦,١
المنطقة الحرة الكرك	١٣,١	%٥,٦
المنطقة الحرة الكرامة	٥	%٢,١
المجموع	٢٣٥,٧	%١٠٠

جدول رقم (١٠)

معدلات النمو في قيمة رأس المال المستثمر المصرح به في

المنطقة الحرة الزرقاء حسب النشاط الإقتصادي في عام ٢٠٠٦. بالمليون دينار.

إسم النشاط الإقتصادي	السنوات		معدل التغير
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	
١- الصناعي	١٧,٧	٢١,٩	%٢٤
٢- التجاري	١٢٥,٤	١٦٩	%٣٥
٣- الخدمات	٢,٥	٣,١	%٢٤
المجموع	١٤٥,٦	١٩٤	%٣٣

جدول رقم (١١)

توزيع قيمة رأس المال المستثمر المصرح به

في المنطقة الحرة الزرقاء حسب النشاط الإقتصادي في عام ٢٠٠٦. بالمليون دينار.

إسم النشاط الإقتصادي	قيمة رأس المال	حصة النشاط
١- النشاط الصناعي	٢١,٩	%١١
٢- النشاط التجاري	١٦٩	%٨٧
٣- النشاط الخدمات	٣,١	%٢
المجموع	١٩٤	%١٠٠

جدول رقم (١٢)

حجم التجارة (الداخلة والخارجة) في

المناطق الحرة العامة للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦. بالألف طن

إسم المنطقة	السنوات		معدل التغير
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	
المنطقة الحرة الزرقاء	٥٨١,٥	٥٢٣,٧	%١٠-
المنطقة الحرة سحاب	٢٦٥,١	٢١٧	%١٨-
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٢١	٢١,٦	%٣
المنطقة الحرة الكرك	٠,٢١	٠,٤	%٩٠
المنطقة الحرة الكرامة	١٥٦,٢	٢١٣,٦	%٣٧
المجموع	١٠٢٤	٩٧٦,٣	%٥-

جدول رقم (١٣)

حجم التجارة (الداخلة والخارجة) في المناطق الحرة العامة في عام ٢٠٠٦

إسم المنطقة	حجم التجارة/بالألف طن	حصة المنطقة
المنطقة الحرة الزرقاء	٥٢٣,٧	%٥٣,٦٤
المنطقة الحرة سحاب	٢١٧	%٢٢,٢٣
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٢١,٦	%٢,٢١
المنطقة الحرة الكرك	٠,٤	%٠,٠٤
المنطقة الحرة الكرامة	٢١٣,٦	%٢١,٨٨
المجموع	٩٧٦,٣	%١٠٠

جدول رقم (١٤)
حجم البضائع المصدرة (الخارجة) من المناطق الحرة العامة في عام ٢٠٠٦.بالألف طن

إسم المنطقة	السنوات		حصة المنطقة
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	
المنطقة الحرة الزرقاء	٢٨٣,٤	٢٣٧	-١٦%
المنطقة الحرة سحاب	١٣٢,٦	١٠٩,٩	-١٧%
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	١٠,٧	١١,٠٦	٣%
المنطقة الحرة الكرك	٠,٠٤	٠	-١٠٠%
المنطقة الحرة الكرامة	٧١,٤	١٠٨,٨	٥٢%
المجموع	٤٩٨,١	٤٦٦,٨	-٦%

جدول رقم (١٥)
نسبة التغير في قيم البضائع المصدرة من
المناطق الحرة العامة والخاصة للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦). بالمليون دينار

إسم المنطقة	السنوات		معدل التغير	حصة المنطقة
	٢٠٠٥	٢٠٠٦		
المنطقة الحرة الزرقاء	١٣٧٩,٥	١٣٥٦,٧	-٢%	٥٧,٨٨٧%
المنطقة الحرة سحاب	١٤٢	١٢٨,٣	-١٠%	٥,٤٧٤%
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٣٠٤	٣٩٥,٤	٣٠%	١٦,٨٧١%
المنطقة الحرة الكرك	٠,٠٤	٠,٠٢	-٥٠%	٠,٠٠١%
المنطقة الحرة الكرامة	٤٨	٨٢,٩	٧٣%	٣,٥٣٧%
المناطق الحرة الخاصة	٢٩٢	٣٨٠,٤	٣٠%	١٦,٢٣١%
المجموع	٢١٦٦	٢٣٤٤	٨%	١٠٠%

جدول رقم (١٦)
نسبة التغير في قيم البضائع المصدرة
من المناطق الحرة العامة للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦). بالمليون دينار

إسم المنطقة	السنوات		معدل التغير	حصة المنطقة
	٢٠٠٥	٢٠٠٦		
المنطقة الحرة الزرقاء	١٣٧٩,٥	١٣٥٦,٧	-٢%	٦٩,١٠٢%
المنطقة الحرة سحاب	١٤٢	١٢٨,٣	-١٠%	٦,٥٣٥%
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٣٠٤	٣٩٥,٤	٣٠%	٢٠,١٣٩%
المنطقة الحرة الكرك	٠,٠٤	٠,٠٢	-٥٠%	٠,٠٠١%
المنطقة الحرة الكرامة	٤٨	٨٢,٩	٧٣%	٤,٢٢٢%
المجموع	١٨٧٤	١٩٦٣,٣	٥%	١٠٠%

جدول رقم (١٧)

توزيع قيمة البضائع المصدرة من المناطق

الحرة العامة والخاصة للأسواق الدولية للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦. بالمليون دينار

إسم المنطقة	السنوات		معدل التغير
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	
المنطقة الحرة الزرقاء	٨١٧,٦	٧٣٣,٧	-١٠%
المنطقة الحرة سحاب	١١٠,٩	٨٤,٥	-٢٤%
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	١٨٧,٧	٢١٧,٤	١٦%
المنطقة الحرة الكرك	٠,٠٤	٠,٠٢	-٥٠%
المنطقة الحرة الكرامة	٤٧,٩	٨٢,٩	٧٣%
مجموع المناطق الحرة العامة	١١٦٤,١	١١١٨,٥	-٤%
المناطق الحرة الخاصة والمشتركة	٢٧٠,٢	٣٤٧,٥	٢٩%
مجموع المناطق الحرة العامة والخاصة	١٤٣٤,٣	١٤٦٦,٠	٢%

جدول رقم (١٨)

توزيع قيمة البضائع المصدرة من المناطق الحرة

العامة والخاصة للسوق المحلي للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦. بالمليون دينار.

إسم المنطقة	السنوات		معدل التغير
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	
المنطقة الحرة الزرقاء	٥٦١,٩	٦٢٣	١١%
المنطقة الحرة سحاب	٣١,٣	٤٣,٨	٤٠%
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	١١٥,٩	١٧٨	٥٤%
المنطقة الحرة الكرك	٠	٠	٠%
المنطقة الحرة الكرامة	٠	٠	٠%
مجموع المناطق الحرة العامة	٧٠٩,١	٨٤٤,٨	١٩%
المناطق الحرة الخاصة والمشتركة	٢٨,٢	٣٢,٩	١٧%
مجموع المناطق الحرة العامة والخاصة	٧٣٧,٣	٨٧٧,٧	١٩%

جدول رقم (١٩)

توزيع قيمة البضائع المصدرة من المناطق

الحرة العامة والخاصة حسب وجهة الصادرات في عام ٢٠٠٦. بالمليون دينار

١- المناطق الحرة العامة		
وجهة الصادرات	القيمة	حصة السوق
الأسواق الدولية	١١١٨,٥	%٥٧
السوق المحلي	٨٤٤,٨	%٤٣
المجموع	١٩٦٣,٣	%١٠٠
٢- المناطق الحرة الخاصة		
وجهة الصادرات	القيمة	حصة السوق
الأسواق الدولية	٣٤٧,٥	%٩١
السوق المحلي	٣٢,٩	%٩
المجموع	٣٨٠,٤	%١٠٠

جدول رقم (٢٠)

توزيع قيمة البضائع المصدرة من المناطق

الحرة العامة حسب المنطقة الحرة للعام ٢٠٠٦. بالمليون دينار

إسم المنطقة	قيمة البضائع المصدرة	حصة المنطقة
المنطقة الحرة الزرقاء	١٣٥٦,٧	%٦٩,١٠٢
المنطقة الحرة سحاب	١٢٨,٣	%٦,٥٣٥
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٣٩٥,٤	%٢٠,١٣٩
المنطقة الحرة الكرك	٠,٠٢	%٠,٠٠١
المنطقة الحرة الكرامة	٨٢,٩	%٤,٢٢٢
المجموع	١٩٦٣,٣	%١٠٠

جدول رقم (٢١)

توزيع قيمة البضائع المصدرة من المناطق

الحرة العامة والخاصة وحصة المنطقة من إجمالي القيمة للعام ٢٠٠٦. بالمليون دينار

إسم المنطقة	قيمة البضائع المصدرة	حصة المنطقة
المنطقة الحرة الزرقاء	١٣٥٦,٧	%٥٨
المنطقة الحرة سحاب	١٢٨,٣	%٥
المنطقة الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٣٩٥,٤	%١٧
المنطقة الحرة الكرك	٠,٠٢	%٠,٠٠٥
المنطقة الحرة الكرامة	٨٢,٩	%٤
المناطق الحرة الخاصة والمشتركة	٣٨٠,٤	%١٦
المجموع	٢٣٤٤	%١٠٠

جدول رقم (٢٢)

حجم تجارة المركبات (الداخلة والخارجة) في المنطقة الحرة الزرقاء في عام ٢٠٠٦

الحركة	عدد المركبات	نسبة الحركة لإجمالي تجارة المركبات
الداخلة	١١٦٦٠٠	%٥١
الخارجة ترانزيت	٤٧٦٠٠	%٢١
الخارجة محلي	٦٤٧٠٠	%٢٨
الخارجة =(ترانزيت+محلي)	١١٢٣٠٠	%٤٩
حجم تجارة المركبات = (الداخلة+الخارجة)	٢٢٨٩٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٣)

حجم تجارة المركبات الخارجة من المنطقة الحرة الزرقاء في عام ٢٠٠٦

الحركة	عدد المركبات/ألف مركبة	النسبة
الخارجة ترانزيت	٤٧٦٠٠	%٤٢
الخارجة محلي	٦٤٧٠٠	%٥٨
المجموع	١١٢٣٠٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٤)

التغير في حجم تجارة المركبات الخارجة من المنطقة الحرة الزرقاء للأعوام (٢٠٠٥-٢٠٠٦)

الحركة	السنوات		النسبة
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	
الخارجة ترانزيت	٧١٥٠٠	٤٧٦٠٠	%٣٣-
الخارجة محلي	٥٤٨٠٠	٦٤٧٠٠	%١٨
المجموع	١٢٦٣٠٠	١١٢٣٠٠	%١١-

جدول رقم (٢٥)

توزيع إجمالي الأيدي العاملة المستوعبة

في المناطق الحرة العامة والخاصة في مختلف الأنشطة حسب الجنسية في عام ٢٠٠٦

إسم المنطقة	إجمالي العمالة		إجمالي العمالة لكل منطقة	حصة المنطقة من إجمالي العمالة الأردنية المستوعبة في المناطق الحرة العامة والخاصة	حصة المنطقة من إجمالي العمالة المستوعبة في المناطق الحرة العامة والخاصة
	أردنية	جنسية أخرى			
الحرة الزرقاء	١١٢١٢	٤٥٩	١١٦٧١	%٩٦	%٥٨,٠٥
الحرة سحاب	١٧١	٩	١٨٠	%٩٥	%٠,٩٠
الحرة مطار الملكة علياء الدولي	١٢١	٠	١٢١	%١٠٠	%٠,٦٠
الحرة الكرك	٤٠	٠	٤٠	%١٠٠	%٠,٢٠
الحرة الكرامة	١٠٦	٠	١٠٦	%١٠٠	%٠,٥٣
مجموع المناطق الحرة العامة	١١٦٥٠	٤٦٨	١٢١١٨	%٩٦	%٦٠,٢٧
الحرة الخاصة والمشتركة	٤٤٠٣	٣٥٨٥	٧٩٨٨	%٥٥	%٣٩,٧٣
المجموع	١٦٠٥٣	٤٠٥٣	٢٠١٠٦	%٨٠	%١٠٠

جدول رقم (٢٦)

توزيع إجمالي الأيدي العاملة المستوعبة في المناطق الحرة العامة والخاصة في النشاط الصناعي حسب المنطقة في عام ٢٠٠٦

إسم المنطقة	إجمالي العمالة الأردنية في النشاط الصناعي في المناطق الحرة العامة والخاصة	إجمالي العمالة الصناعية في المناطق الحرة العامة والخاصة	إجمالي العمالة الأردنية في المناطق الحرة العامة والخاصة	إجمالي العمالة في المناطق الحرة العامة والخاصة	نسبة العمالة الصناعية الأردنية لإجمالي العمالة الصناعية في المناطق الحرة العامة والخاصة	نسبة العمالة الصناعية الأردنية لإجمالي العمالة الأردنية في المناطق الحرة العامة والخاصة	نسبة العمالة الصناعية الأردنية لإجمالي العمالة في المناطق الحرة العامة والخاصة	نسبة العمالة الصناعية الأردنية لإجمالي العمالة الصناعية في كل منطقة	نسبة العمالة الصناعية الأردنية لإجمالي العمالة الأردنية في كل منطقة	نسبة العمالة الصناعية الأردنية لإجمالي العمالة في كل منطقة
الحرة الزرقاء	٣٣٤٢	٣٥٩٤	١١٢١٢	١١٦٧١	%٢٩,٤	%٢٠,٨	%١٦,٦	%٩٣	%٢٩,٨	%٢٨,٦
الحرة سحاب	٨٠	٨٧	١٧١	١٨٠	%٠,٧	%٠,٥	%٠,٤	%٩٢	%٤٦,٨	%٤٤,٤
الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٠	٠	١٢١	١٢١	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠
الحرة الكرك	١٨	١٨	٤٠	٤٠	%٠,٢	%٠,١	%٠,١	%١٠٠	%٤٥	%٤٥
الحرة الكرامة	١٠	١٠	١٠٦	١٠٦	%٠,١	%٠,١	%٠,٠	%١٠٠	%٩,٤	%٩,٤
الحرة الخاصة والمشتركة	٤٠٦١	٧٦٤٦	٤٤٠٣	٧٩٨٨	%٣٥,٨	%٢٥,٣	%٢٠,٢	%٥٣,١	%٩٢,٢	%٥٠,٨
المجموع	٧٥١١	١١٣٥٥	١٦٠٥٣	٢٠١٠٦	%٦٦,١	%٤٦,٨	%٣٧,٤			

جدول رقم (٢٧)

توزيع الأيدي العاملة الأردنية المستوعبة في المناطق الحرة العامة والخاصة

وحصة المنطقة من إجمالي العمالة الأردنية حسب النشاط الإقتصادي في عام ٢٠٠٦

إسم المنطقة	النشاط الصناعي	حصة المنطقة من إجمالي العمالة الصناعية الأردنية في المناطق الحرة العامة والخاصة	النشاط التجاري	حصة المنطقة من إجمالي العمالة التجارية الأردنية في المناطق الحرة العامة والخاصة	النشاط الخدمي	حصة المنطقة من إجمالي العمالة الخدمية الأردنية في المناطق الحرة العامة والخاصة	إجمالي العمالة الأردنية حسب المنطقة	حصة المنطقة من إجمالي العمالة الأردنية في المناطق الحرة العامة والخاصة
الحرة الزرقاء	٣٣٤٢	%٤٤,٥	٤٨٧٢	%٨٩,٧	٢٩٩٨	%٩٦,٥	١١٢١٢	%٦٩,٨
الحرة سحاب	٨٠	%١,١	٣١	%٠,٦	٦٠	%١,٩	١٧١	%١,١
الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٠	%٠,٠	٧١	%١,٣	٥٠	%١,٦	١٢١	%٠,٨
الحرة الكرك	١٨	%٠,٢	٢٢	%٠,٤	٠	%٠,٠	٤٠	%٠,٢
الحرة الكرامة	١٠	%٠,١	٩٦	%١,٨	٠	%٠,٠	١٠٦	%٠,٧
الحرة الخاصة والمشتركة	٤٠٦١	%٥٤,١	٣٤٢	%٦,٣	٠	%٠,٠	٤٤٠٣	%٢٧,٤
المجموع	٧٥١١	%١٠٠	٥٤٣٤	%١٠٠	٣١٠٨	%١٠٠	١٦٠٥٣	%١٠٠

جدول رقم (٢٨)

توزيع إجمالي الأيدي العاملة المستوعبة في المناطق الحرة العامة والخاصة حسب الجنسية وحصة كل منطقة في عام ٢٠٠٦.

إسم المنطقة	النشاط الصناعي		النشاط التجاري		النشاط الخدمي		المجموع لكل منطقة		إجمالي العمالة (أردنية وأخرى) حسب المنطقة	حصة المنطقة من العمالة الأردنية من إجمالي العمالة في المناطق الحرة العامة والخاصة	حصة المنطقة من العمالة الأخرى من إجمالي العمالة في المناطق الحرة العامة والخاصة	حصة المنطقة من العمالة من إجمالي العمالة في المناطق الحرة العامة والخاصة
	أردنية	جنسية أخرى	أردنية	جنسية أخرى	أردنية	جنسية أخرى	أردنية	جنسية أخرى				
الحرة الزرقاء	٣٣٤٢	٢٥٢	٤٨٧٢	٢٠٧	٢٩٩٨	٠	١١٢١٢	٤٥٩	١١٦٧١	%٥٥,٨	%٢,٣	%٥٨
الحرة سحاب	٨٠	٧	٣١	٢	٦٠	٠	١٧١	٩	١٨٠	%٠,٩	%٠,٠٤	%٠,٩
الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٠	٠	٧١	٠	٥٠	٠	١٢١	٠	١٢١	%٠,٦	%٠,٠	%٠,٦
الحرة الكرك	١٨	٠	٢٢	٠	٠	٠	٤٠	٠	٤٠	%٠,٢	%٠,٠	%٠,٢
الحرة الكرامة	١٠	٠	٩٦	٠	٠	٠	١٠٦	٠	١٠٦	%٠,٥	%٠,٠	%٠,٥
الحرة الخاصة والمشتركة	٤٠٦١	٣٥٨٥	٣٤٢	٠	٠	٠	٤٤٠٣	٣٥٨٥	٧٩٨٨	%٢١,٩	%١٧,٨	%٣٩,٧
المجموع	٧٥١١	٣٨٤٤	٥٤٣٤	٢٠٩	٣١٠٨	٠	١٦٠٥٣	٤٠٥٣	٢٠١٠٦	%٧٩,٨	%٢٠,٢	%١٠٠

جدول رقم (٢٩)

توزيع إجمالي الأيدي العاملة المستوعبة في المناطق

الحرة العامة والخاصة في النشاط التجاري حسب المنطقة في عام ٢٠٠٦.

إسم المنطقة	إجمالي العمالة الأردنية في النشاط التجاري في المناطق الحرة العامة والخاصة	إجمالي العمالة التجارية في المناطق الحرة العامة والخاصة	إجمالي العمالة الأردنية في المناطق الحرة العامة والخاصة	إجمالي العمالة في المناطق الحرة العامة والخاصة	نسبة العمالة الأردنية التجارية لإجمالي العمالة التجارية في المناطق الحرة العامة والخاصة	نسبة العمالة التجارية الأردنية لإجمالي العمالة الأردنية في المناطق الحرة العامة والخاصة	نسبة العمالة التجارية الأردنية لإجمالي العمالة في المناطق الحرة العامة والخاصة	نسبة العمالة التجارية الأردنية لإجمالي العمالة التجارية في كل منطقة	نسبة العمالة التجارية الأردنية لإجمالي العمالة الأردنية في كل منطقة	نسبة العمالة التجارية الأردنية لإجمالي العمالة في كل منطقة
الحرة الزرقاء	٤٨٧٢	٥٠٧٩	١١٢١٢	١١٦٧١	%٨٦,٣	%٣٠,٣	%٢٤,٢	%٩٥,٩	%٤٣,٥	%٤١,٧
الحرة سحاب	٣١	٣٣	١٧١	١٨٠	%٠,٥	%٠,٢	%٠,٢	%٩٣,٩	%١٨,١	%١٧,٢
الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٧١	٧١	١٢١	١٢١	%١,٣	%٠,٤	%٠,٤	%١٠٠	%٥٨,٧	%٥٨,٧
الحرة الكرك	٢٢	٢٢	٤٠	٤٠	%٠,٤	%٠,١	%٠,١	%١٠٠	%٥٥	%٥٥
الحرة الكرامة	٩٦	٩٦	١٠٦	١٠٦	%١,٧	%٠,٦	%٠,٥	%١٠٠	%٩٠,٦	%٩٠,٦
الحرة الخاصة والمشتركة	٣٤٢	٣٤٢	٤٤٠٣	٧٩٨٨	%٦,١	%٢,١	%١,٧	%١٠٠	%٧,٨	%٤,٣
المجموع	٥٤٣٤	٥٦٤٣	١٦٠٥٣	٢٠١٠٦	%٩٦,٣	%٣٣,٩	%٢٧			

جدول رقم (٣٠)

توزيع إجمالي الأيدي العاملة المستوعبة في المناطق

الحرة العامة والخاصة في النشاط الخدمي حسب المنطقة في عام ٢٠٠٦.

إسم المنطقة	العمالة الأردنية في النشاط الخدمي	إجمالي العمالة الخدمية في كل منطقة	إجمالي العمالة الأردنية في كل منطقة	إجمالي العمالة في كل منطقة	نسبة العمالة الخدمية الأردنية لإجمالي العمالة الخدمية في المناطق الحرة العامة والخاصة	نسبة العمالة الخدمية الأردنية لإجمالي العمالة الأردنية في المناطق الحرة العامة والخاصة	نسبة العمالة الخدمية الأردنية لإجمالي العمالة في المناطق الحرة العامة والخاصة	نسبة العمالة الخدمية الأردنية لإجمالي العمالة الخدمية في كل منطقة	نسبة العمالة الخدمية الأردنية لإجمالي العمالة الأردنية في كل منطقة	نسبة العمالة الخدمية الأردنية لإجمالي العمالة في كل منطقة
الحرة الزرقاء	٢٩٩٨	٢٩٩٨	١١٢١٢	١١٦٧١	%٩٦,٥	%١٨,٧	%١٤,٩	%١٠٠	%٢٧	%٢٥,٧
الحرة سحاب	٦٠	٦٠	١٧١	١٨٠	%١,٩	%٠,٤	%٠,٣	%١٠٠	%٣٥	%٣٣,٣
الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٥٠	٥٠	١٢١	١٢١	%١,٦	%٠,٣	%٠,٢	%١٠٠	%٤١	%٤١,٣
الحرة الكرك	٠	٠	٤٠	٤٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠
الحرة الكرامة	٠	٠	١٠٦	١٠٦	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠
الحرة الخاصة والمشتركة	٠	٠	٤٤٠٣	٧٩٨٨	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	%٠,٠
المجموع	٣١٠٨	٣١٠٨	١٦٠٥٣	٢٠١٠٦	%١٠٠	%١٩,٤	%١٥,٥			

جدول رقم (٣١)
توزيع العمالة الأردنية المستوعبة
في المنطقة الحرة الزرقاء حسب النشاط الإقتصادي في عام ٢٠٠٦

النشاط الإقتصادي	عدد الأيدي العاملة	حصة النشاط
١- الصناعي	٣٣٤٢	%٢٩,٨
٢- التجاري	٤٨٧٢	%٤٣,٥
٣- الخدمات	٢٩٩٨	%٢٦,٧
المجموع	١١٢١٢	%١٠٠

جدول رقم (٣٢)
توزيع إجمالي الأيدي العاملة المستوعبة
في المناطق الحرة العامة والخاصة حسب المنطقة في عام ٢٠٠٦

المنطقة	عدد الأيدي العاملة	حصة النشاط
الحرة الزرقاء	١١٦٧١	%٥٨,٠٥
الحرة سحاب	١٨٠	%٠,٩٠
الحرة مطار الملكة علياء الدولي	١٢١	%٠,٦٠
الحرة الكرك	٤٠	%٠,٢٠
الحرة الكرامة	١٠٦	%٠,٥٣
الحرة الخاصة والمشتركة	٧٩٨٨	%٣٩,٧٣
المجموع	٢٠١٠٦	%١٠٠

جدول رقم (٣٣)
توزيع العمالة الأردنية المستوعبة
في المناطق الحرة العامة حسب النشاط الإقتصادي في عام ٢٠٠٦

النشاط الإقتصادي	عدد الأيدي العاملة	حصة النشاط
١- الصناعي	٣٤٥٠	%٢٩,٦
٢- التجاري	٥٠٩٢	%٤٣,٧
٣- الخدمات	٣١٠٨	%٢٦,٧
المجموع	١١٦٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٣٤)
توزيع العمالة الأردنية المستوعبة
في المناطق الحرة العامة والخاصة حسب النشاط الإقتصادي في عام ٢٠٠٦

النشاط الإقتصادي	عدد الأيدي العاملة	حصة النشاط
١- الصناعي	٧٥١١	%٤٦,٨
٢- التجاري	٥٤٣٤	%٣٣,٩
٣- الخدمات	٣١٠٨	%١٩,٤
المجموع	١٦٠٥٣	%١٠٠

جدول رقم (٣٥)
توزيع العمالة الأردنية المستوعبة في
المناطق الحرة الخاصة حسب النشاط الإقتصادي في عام ٢٠٠٦

النشاط الإقتصادي	عدد الأيدي العاملة	حصة النشاط
١- الصناعي	٤٠٦١	%٩٢,٢
٢- التجاري	٣٤٢	%٧,٨
٣- الخدمات	٠	%٠,٠
المجموع	٤٤٠٣	%١٠٠

جدول رقم (٣٦)
توزيع إجمالي الأيدي العاملة الأردنية
المستوعبة في المناطق الحرة العامة حسب المنطقة في عام ٢٠٠٦

المنطقة	عدد الأيدي العاملة الأردنية	حصة النشاط
الحرة الزرقاء	١١٢١٢	%٩٦,٢٤
الحرة سحاب	١٧١	%١,٤٧
الحرة مطار الملكة علياء الدولي	١٢١	%١,٠٤
الحرة الكرك	٤٠	%٠,٣٤
الحرة الكرامة	١٠٦	%٠,٩١
المجموع	١١٦٥٠	%١٠٠

جدول رقم (٣٧)
توزيع العمالة المستوعبة في
المناطق الحرة الخاصة حسب النشاط الإقتصادي في عام ٢٠٠٦

النشاط الإقتصادي	عدد الأيدي العاملة	حصة النشاط
١- الصناعي	٧٦٤٦	%٩٥,٧
٢- التجاري	٣٤٢	%٤,٣
٣- الخدمات	٠	%٠,٠
المجموع	٧٩٨٨	%١٠٠

جدول رقم (٣٨)
توزيع إجمالي الأيدي العاملة المستوعبة
في المناطق الحرة العامة حسب المنطقة في عام ٢٠٠٦

المنطقة	عدد الأيدي العاملة	حصة النشاط
الحرة الزرقاء	١١٦٧١	%٩٦,٣١
الحرة سحاب	١٨٠	%١,٤٩
الحرة مطار الملكة علياء الدولي	١٢١	%١,٠٠
الحرة الكرك	٤٠	%٠,٣٣
الحرة الكرامة	١٠٦	%٠,٨٧
المجموع	١٢١١٨	%١٠٠

جدول رقم (٣٩)

نفقات وإيرادات مؤسسة المناطق الحرة للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦. بالألف دينار

البند	٢٠٠٥	٢٠٠٦	معدل التغير
إجمالي النفقات	٦٣٠٢,٣	٦٦٣٠,٣	%٥
أ- النفقات الجارية	٣٣٦٩,٣	٣٩١٠,٣	%١٦
١- الرواتب والأجور	١٠٥٠,٧	١١٣٢,٦	%٨
٢- النفقات التشغيلية	٢٠٥١,٤	٢٤٧٩,٠	%٢١
٣- النفقات التحويلية	٢٦٧,٢	٢٩٨,٧	%١٢
ب- النفقات الرأسمالية	٢٩٣٣,٠	٢٧٢٠,٠	%٧-
الإيرادات	١٦٩٥٤,٠	١٧٢٢٠,٨	%٢
١- بدلات التخزين	١٨٠٦,٥	١٤٣١,١	%٢١-
٢- خدمات عامة	١٢١٢,٦	٤٣٢,٤	%٦٤-
٣- بدلات تامين	٨١٠,٣	٧٧٩,٦	%٤-
٤- أجور أراضي	٣٢٤٣,٢	٣٣٦٤,٧	%٤
٥- فوائد بنكية	١١٤,٥	٣٦٠,٦	%٢١٥
٦- بدلات تنازل	٢٢١١,٢	١٩٨٧,٥	%١٠-
٧- المناطق الحرة الخاصة	٥١٥٢,٢	٦٤٢٤,٣	%٢٥
٨- إيرادات أخرى	٢٤٠٣,٥	٢٤٤٠,٦	%٢
الفائض/العجز	١٣٥٨٤,٧	١٣٣١٠,٥	%٢-
ج- دعم الخزينة	٧٦٠٠,٠	١٠٠٠٠,٠	%٣٢

جدول رقم (٤٠)

توزيع إيرادات مؤسسة المناطق الحرة حسب المنطقة للعام ٢٠٠٦. بالألف دينار

البند	قيمة الإيرادات	حصة المنطقة
الحرة الزرقاء	٩١٦٦,٢	%٥٣,٢
الحرة سحاب	٦٢٦,٩	%٣,٦
الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٦٩٩,٧	%٤,١
الحرة الكرك	٥٤,٣	%٠,٣
الحرة الكرامة	٢٤٩,٤	%١,٤
المناطق الحرة الخاصة والمشتركة	٦٤٢٤,٣	%٣٧,٣
المجموع	١٧٢٢٠,٨	%١٠٠

جدول رقم (٤١)

توزيع إيرادات المناطق الحرة العامة حسب المنطقة للعام ٢٠٠٦. بالألف دينار

البند	قيمة الإيرادات	مساهمة المنطقة
الحرة الزرقاء	٩١٦٦,٢	%٨٤,٩
الحرة سحاب	٦٢٦,٩	%٥,٨
الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٦٩٩,٧	%٦,٥
الحرة الكرك	٥٤,٣	%٠,٥
الحرة الكرامة	٢٤٩,٤	%٢,٣
المجموع	١٠٧٩٦,٥	%١٠٠

جدول رقم (٤٢)

توزيع نفقات مؤسسة المناطق الحرة حسب بنود الإنفاق للعام ٢٠٠٦. بالألف دينار

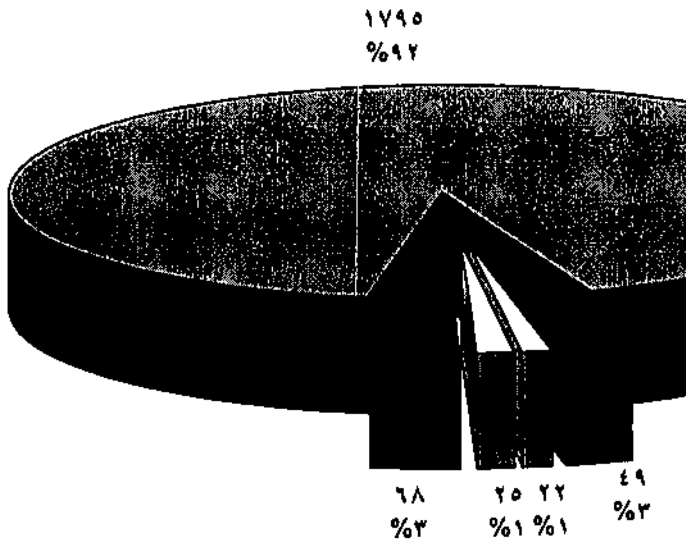
بنود النفقات الجارية	٢٠٠٦	النسبة
١- الرواتب والأجور	١١٣٢,٦	%٢٩
٢- النفقات التشغيلية	٢٤٧٩,٠	%٦٣
٣- النفقات التحويلية	٢٩٨,٧	%٨
إجمالي النفقات الجارية	٣٩١٠,٣	%١٠٠
النفقات الكلية	٢٠٠٦	النسبة
أ- النفقات الجارية	٣٩١٠,٣	%٥٩
ب- النفقات الرأسمالية	٢٧٢٠,٠	%٤١
إجمالي النفقات	٦٦٣٠,٣	%١٠٠

جدول رقم (٤٣)

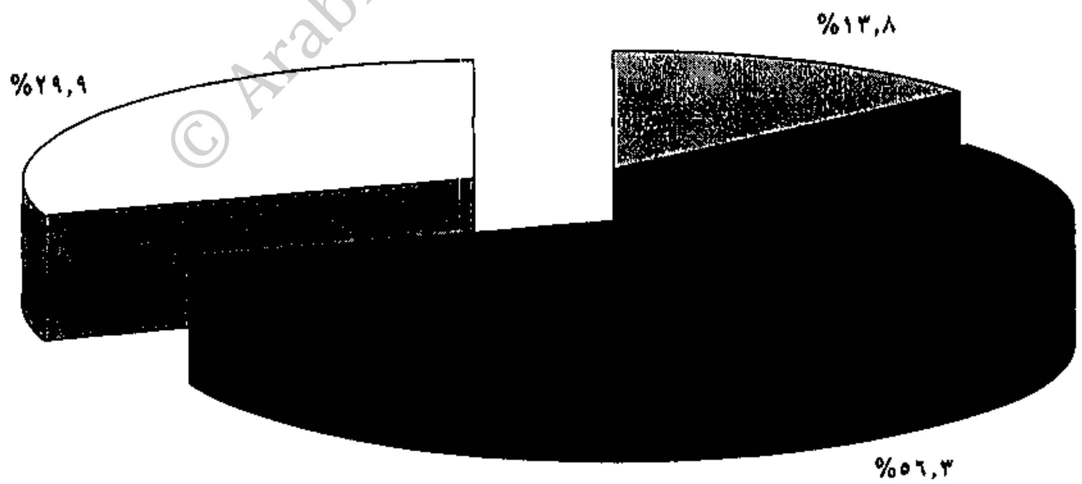
حصة البند الواحد من إجمالي التغير في قيمة بنود النفقات الجارية للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦

النشاط الإقتصادي	التغير	حصة البند
١- الرواتب والأجور	٨١,٩	%١٥
٢- النفقات التشغيلية	٤٢٧,٦	%٧٩
٣- النفقات التحويلية	٣١,٥	%٦
إجمالي النفقات الجارية	٥٤١,٠	%١٠٠

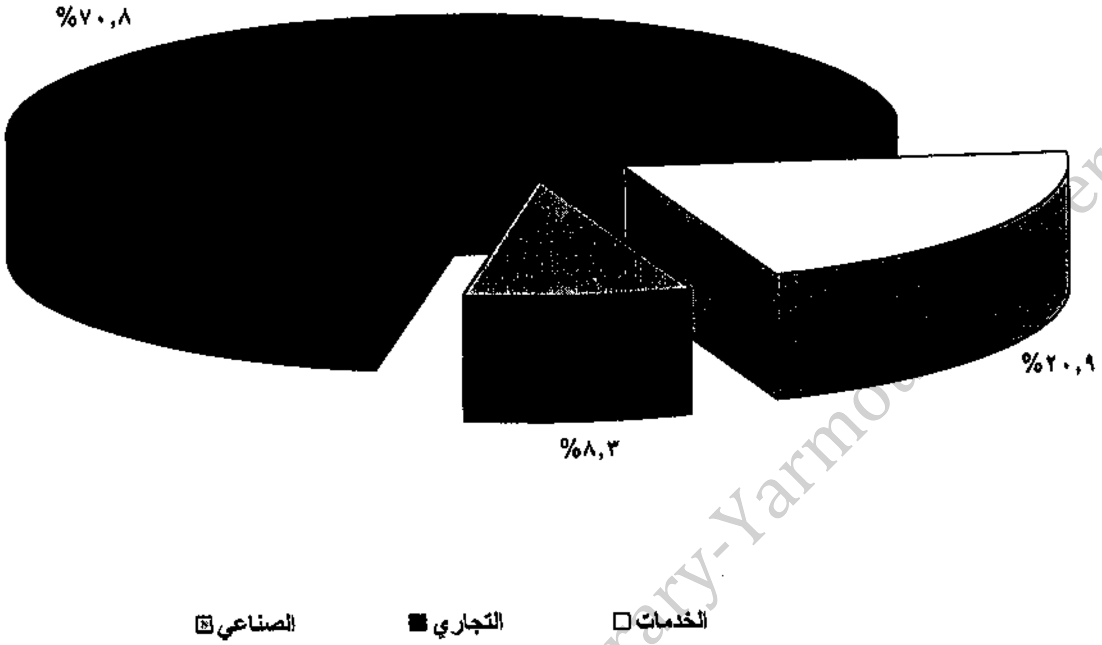
شكل رقم (١)، الملحق رقم (٣-٤)، جدول رقم (١).
توزيع العقود الإستثمارية في المناطق الحرة العامة حسب المنطقة لعام (٢٠٠٦)



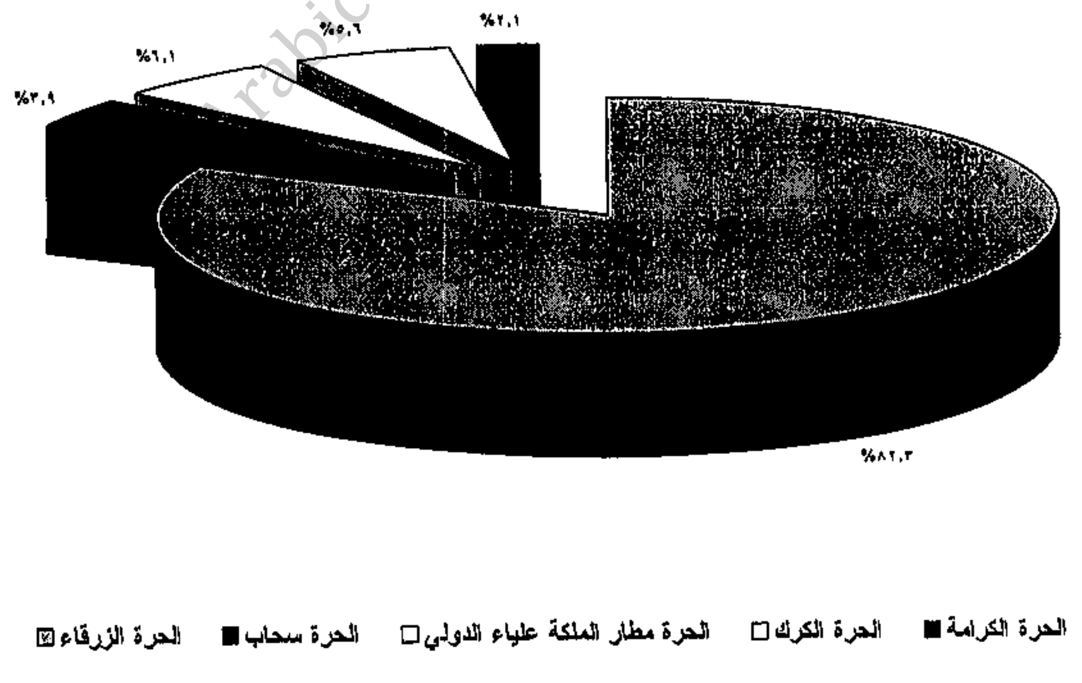
شكل رقم (٢)، الملحق رقم (٣-٤)، جدول رقم (٣).
توزيع النمو في عدد العقود الإستثمارية
في المنطقة الحرة الزرقاء حسب النشاط الإقتصادي في عام (٢٠٠٦)



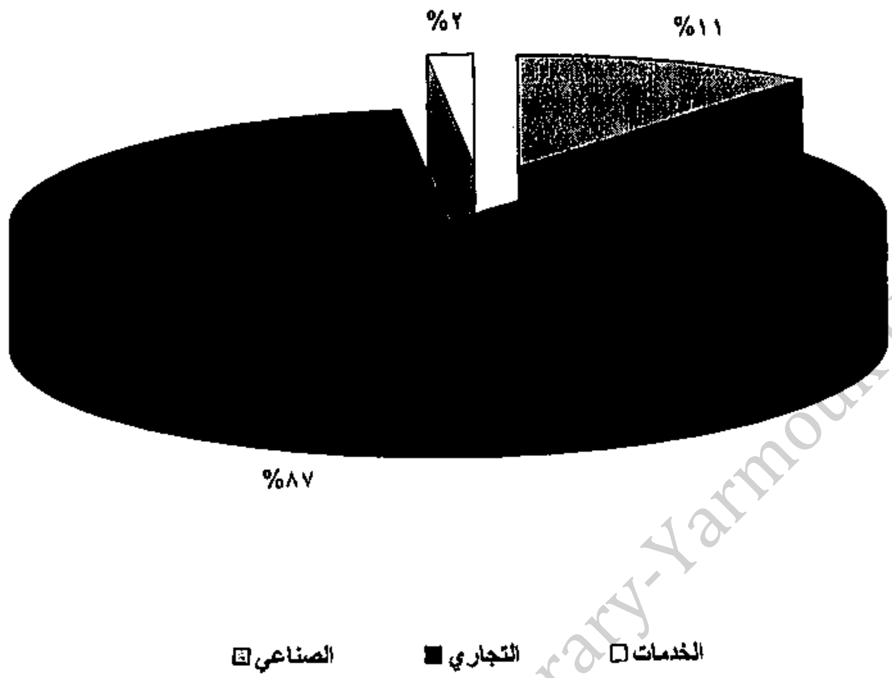
شكل رقم (٣)، ملحق رقم (٣-٤)، جدول رقم (٥).
توزيع عقود الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء حسب النشاط الإقتصادي في عام (٢٠٠٦)



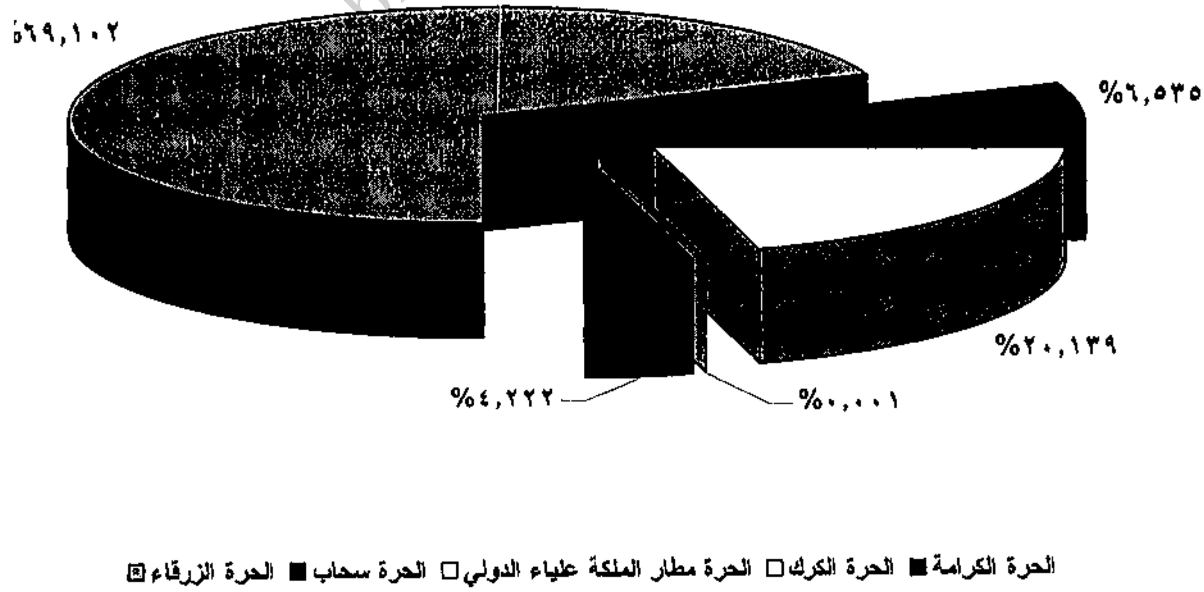
شكل رقم (٤)، ملحق رقم (٣-٤)، جدول رقم (٩).
توزيع قيمة رأس المال المصرح به في المناطق الحرة العامة حسب المنطقة في عام (٢٠٠٦)



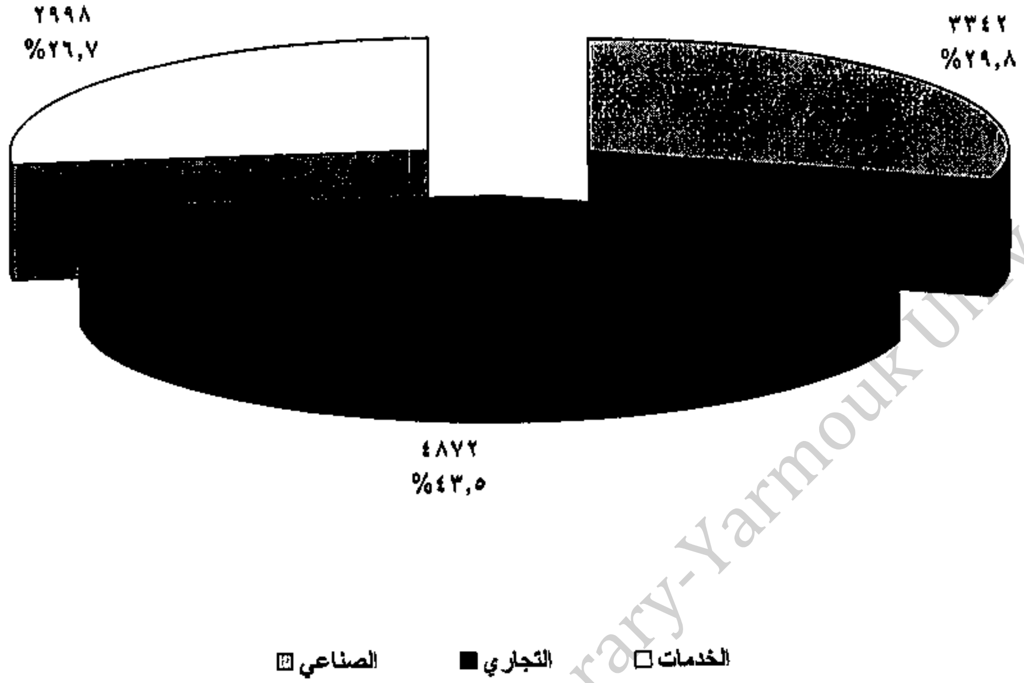
شكل رقم (٥)، ملحق رقم (٣-٤)، جدول رقم (١١).
توزيع قيمة رأس المال في المنطقة الحرة الزرقاء حسب النشاط الإقتصادي في عام (٢٠٠٦).



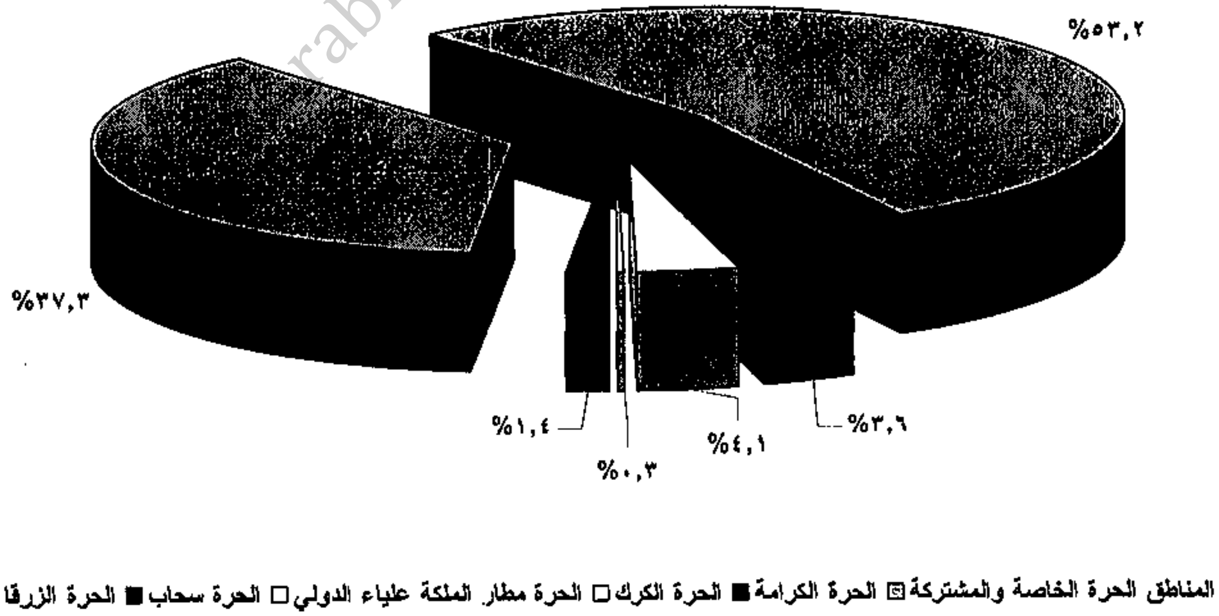
شكل رقم (٦)، ملحق رقم (٣-٤)، جدول رقم (٢٠).
توزيع قيمة البضائع المصدرة من المناطق الحرة العامة حسب المنطقة في عام (٢٠٠٦).



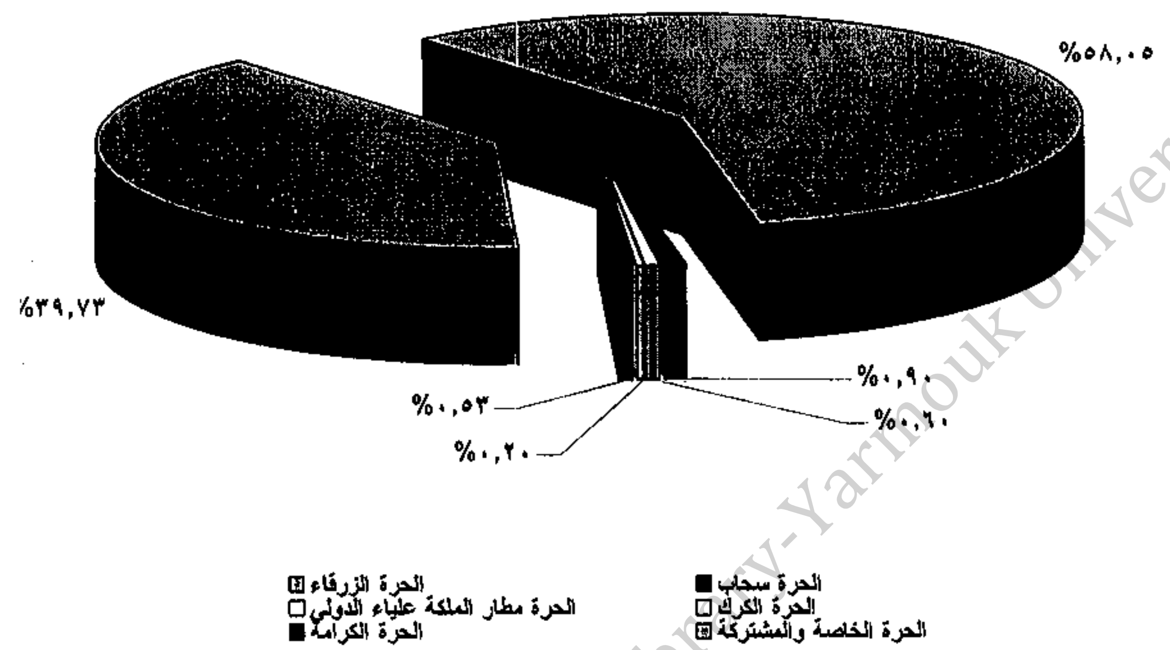
شكل رقم (٧)، ملحق رقم (٣-٤)، جدول رقم (٣١).
توزيع العمالة الأردنية المستوعبة في المنطقة الحرة الزرقاء حسب النشاط الإقتصادي في عام (٢٠٠٦).



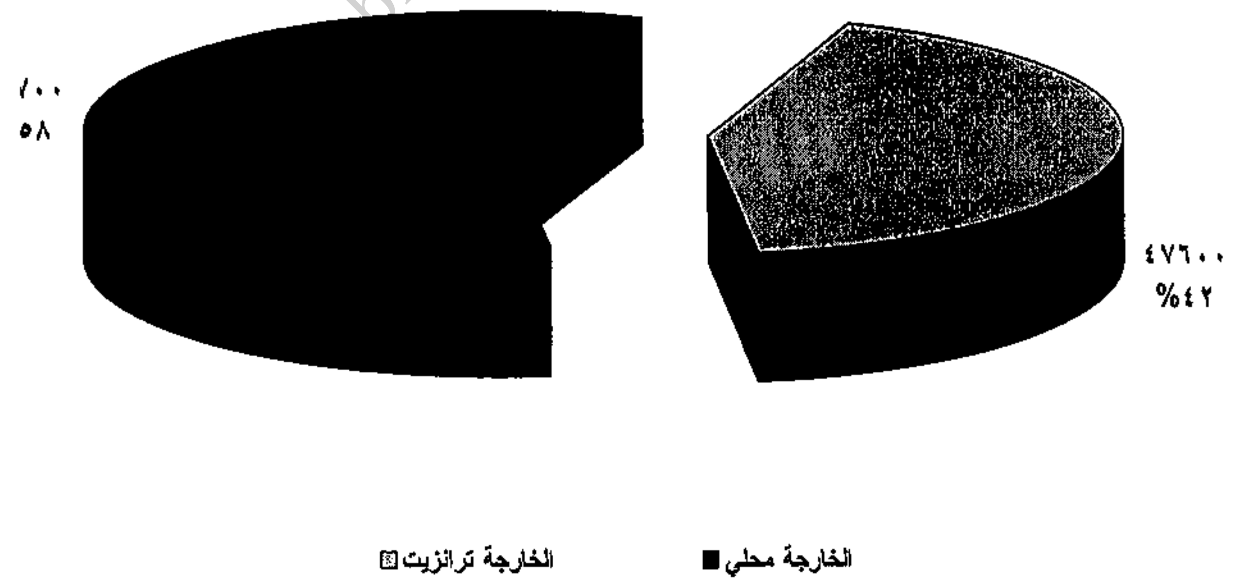
شكل رقم (٨)، ملحق رقم (٣-٤)، جدول رقم (٤٠).
توزيع إيرادات مؤسسة المناطق الحرة حسب المنطقة في عام (٢٠٠٦).



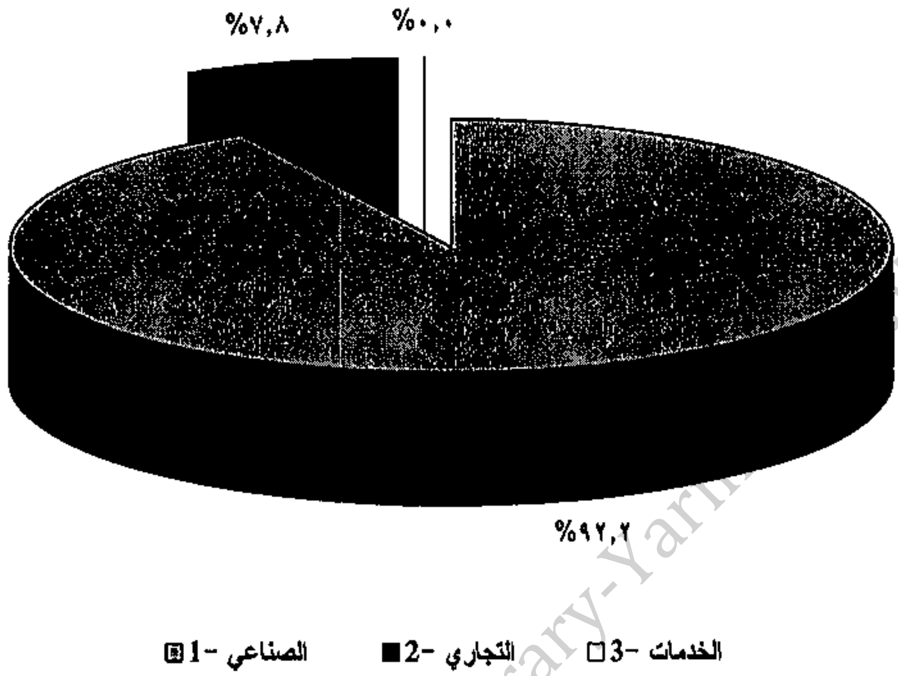
شكل رقم (٩)، ملحق رقم (٣-٤)، جدول رقم (٣٢).
توزيع إجمالي العمالة المستوعبة في المناطق الحرة العامة والخاصة حسب المنطقة في عام (٢٠٠٦).



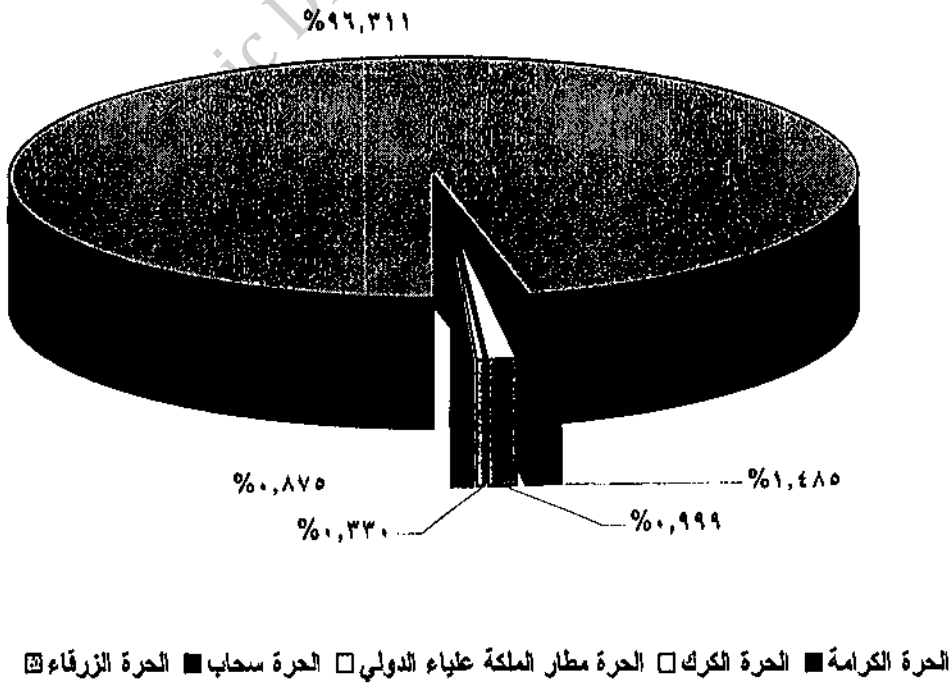
شكل رقم (١٠)، ملحق رقم (٣-٤)، جدول رقم (٢٣).
حجم تجارة المركبات الخارجة من المنطقة الحرة الزرقاء في عام (٢٠٠٦)



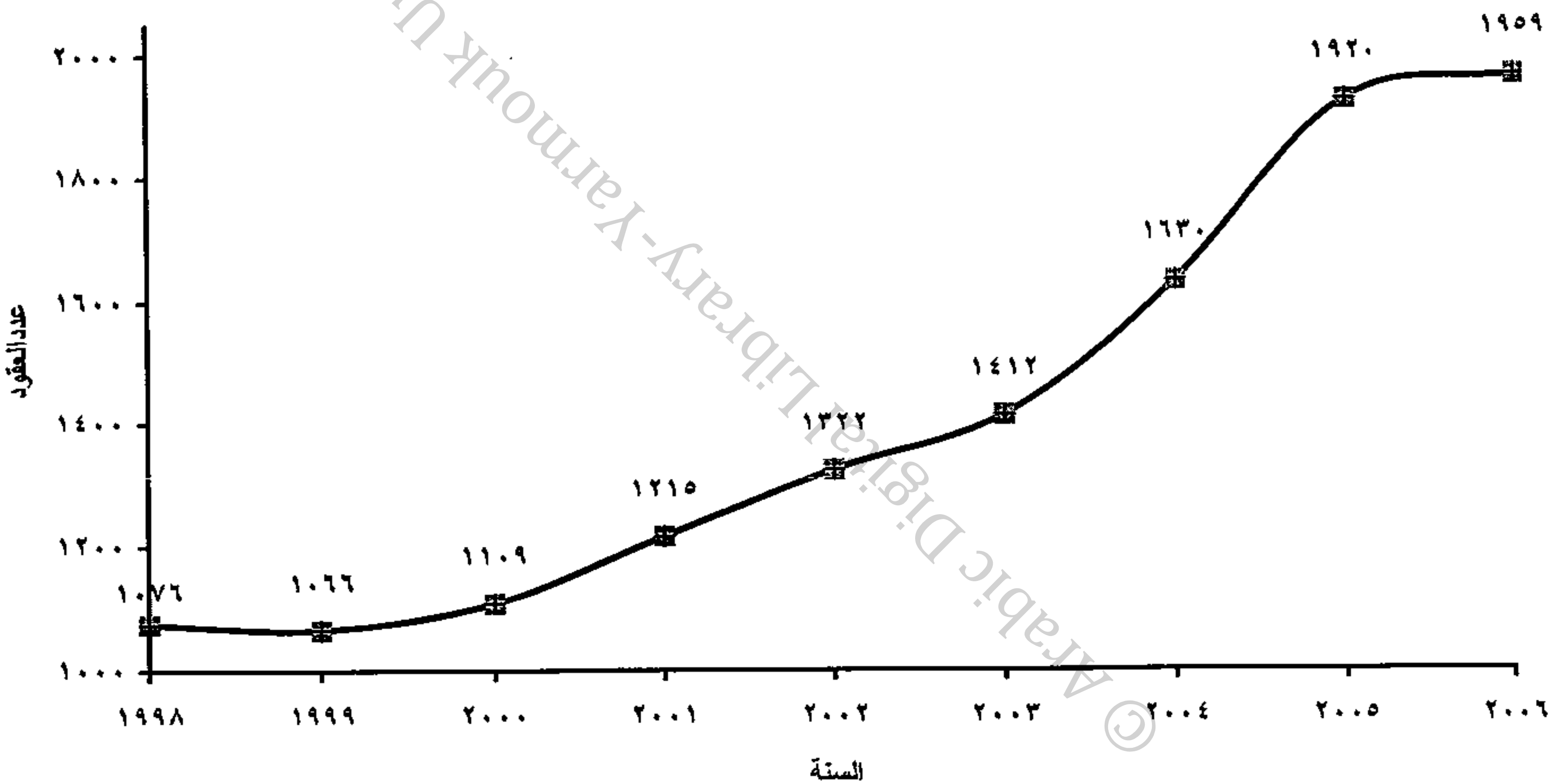
شكل رقم (١١)، ملحق رقم(٣-٤)، جدول رقم (٣٥).
توزيع العمالة الأردنية المستوعبة في المناطق الحرة الخاصة حسب النشاط الإقتصادي في عام (٢٠٠٦).



شكل رقم (١٢)، ملحق رقم (٣-٤)، جدول رقم (٣٨).
توزيع إجمالي الأيدي العاملة المستوعبة في المناطق الحرة العامة حسب المنطقة في عام (٢٠٠٦).



شكل رقم (١٣)، ملحق رقم (٣-٤).
تطور العقود الإستثمارية في المناطق الحرة العامة للفترة من (١٩٩٨-٢٠٠٦).



ملحق رقم (٤-٤)

نتائج التحليل الإحصائي الرقمية لكل فقرات إستبانة الدراسة

Test value = 3

تصنيف العامل	درجة التأثير	Sig. (2-tailed)	t	Std. Dev.	Mean	N	الفقرة/البعد	تسلسل الفقرة
جذب	**عالية**	**.000**	**14.916**	**.524**	**3.41**	**359**	**الأنظمة والإجراءات الحكومية التنظيمية وتوفر الأمن والإستقرار**	
جذب	عالية	.000	20.918	.729	3.81	359	تتوفر الأنظمة والقوانين التي تسهّل تأسيس المشاريع الإقتصادية المختلفة.	.١
جذب	عالية	.000	17.812	.797	3.75	359	تتوفر الأنظمة والقوانين التي تحفظ حقوق المستثمرين من أجل إستثمارات آمنة.	.٢
طرد	متوسطة	.001	-3.348	1.151	2.80	359	سهولة ويسر الإجراءات الحكومية للمنطقة الحرة الزرقاء فيما يتعلق بالإستثمار كإجراء تسجيل شركة، والموافقة على إقامة المشروع، وإدخال وإيداع البضائع.	.٣
طرد	متوسطة	.000	-7.088	1.206	2.55	359	تُطبق مبادئ الشفافية والحاكمية الجيدة في إجراءات المنطقة الحرة الزرقاء.	.٤
جذب	عالية	.000	11.078	.839	3.49	359	تتوفر القوانين التي تنص على الإعفاءات الضريبية للمشاريع الإستثمارية القائمة والجديدة.	.٥
جذب	عالية	.000	30.473	.864	4.39	359	يشكل توفر الأمن والإستقرار السياسي والإقتصادي في الأردن عاملاً جاذباً للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.	.٦
جذب	عالية	.000	9.940	.860	3.45	359	يتواجد إدراك وفهم لدى موظفي المنطقة الحرة الزرقاء فيما يتعلق طلبات المتعاملين (مستثمرين وزبائن).	.٧
جذب	عالية	.002	3.143	.957	3.16	359	التطوير والتحسين المستمر للخدمات الإجرائية لمؤسسة المناطق الحرة ومن ضمنها المنطقة الحرة الزرقاء.	.٨
جذب	عالية	.000	8.497	.832	3.37	359	تتوفر روح المبادرة لخدمة المتعاملين (مستثمرين وزبائن) وسلوكيات العمل الإيجابية لدى موظفي المنطقة الحرة الزرقاء.	.٩
جذب	عالية	.000	8.033	.861	3.36	359	يتميز الموظفون بأنهم مؤهلين حسب مهاراتهم وخبراتهم وطبيعة أعمالهم.	.١٠
جذب	**عالية**	**.000**	**7.166**	**.611**	**3.23**	**359**	**البنية التحتية الأساسية والضرورية لعملية الإستثمار**	
جذب	عالية	.000	16.491	.778	3.68	359	تتوفر شبكة طرق مناسبة لممارسة الأنشطة الإقتصادية المختلفة.	.١١
طرد	متوسطة	.000	-4.551	1.090	2.74	359	تتوفر بيانات كافية ودقيقة حول مختلف الأنشطة الإقتصادية الممارسة بالإضافة للوصول إليها.	.١٢
جذب	عالية	.000	14.672	.824	3.64	359	تتوفر الخدمات المساندة والمكملة للأنشطة الإستثمارية المختلفة، كالخدمات المصرفية، والتخليص، والتأمين.	.١٣
جذب	عالية	.000	4.364	.931	3.21	359	تتوفّر مساحات الأرض والمستودعات اللازمة لإنشاء وممارسة مختلف أنواع الأنشطة الإستثمارية.	.١٤
جذب	عالية	.000	12.095	.825	3.53	359	تتوفّر البنية التحتية الجيدة والمناسبة من إتصالات، وكهرباء، ومياه، وصرف صحي.	.١٥
طرد	متوسطة	.002	-3.130	1.045	2.83	359	تُستخدم أجهزة وأدوات متطورة في تنفيذ وإنجاز الإجراءات.	.١٦
طرد	متوسطة	.000	-6.740	1.222	2.57	359	تتميز الأبنية والمكاتب بالتنظيم مما يُسهّل الحصول على الخدمة.	.١٧

تسلسل الفقرة	الفقرة/البعد	N	Mean	Std. Dev.	t	Sig. (2-tailed)	درجة التأثير	تصنيف العامل
.١٨	تتوفر المرافق العامة مثل مواقف السيارات وقاعات الإنتظار والمرافق الصحية.	359	3.37	.887	7.913	.000	عالية	جذب
.١٩	تتوفر وسائل الإتصالات المتطورة بين أطراف العملية التسويقية ويمكن الحصول عليها بسهولة ويسر بما يضمن الكفاءة في إنجازها.	359	3.52	.825	12.030	.000	عالية	جذب
	الوصول إلى الأسواق المحلية، والعربية، والأجنبية	**359**	**3.60**	**.556**	**20.351**	**.000**	**عالية**	**جذب**
.٢٠	يمكّن الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء المستثمرين من الوصول للأسواق الأجنبية.	359	3.74	.830	16.905	.000	عالية	جذب
.٢١	تتمتع البضائع والمنتجات في المنطقة الحرة الزرقاء بتنافسية عالية في الأسواق الخارجية.	359	3.58	.783	14.093	.000	عالية	جذب
.٢٢	تتوفر برامج وتعرفة منظمة تشجّع عملية التصنيع والتصدير.	359	3.19	.883	4.065	.000	عالية	جذب
.٢٣	يعتبر الموقع الجغرافي المناسب للمنطقة الحرة الزرقاء على شبكة طرق دولية عامل يساعد في عملية التسويق والتوزيع.	359	3.90	.785	21.727	.000	عالية	جذب
.٢٤	تسهم التوجهات الإقتصادية للحكومة نحو الإنفتاح الإقتصادي المصحوب بإنضمام الأردن للعديد من إتفاقيات التجارة الحرة الدولية في جذب الإستثمارات.	359	4.09	.909	22.754	.000	عالية	جذب
.٢٥	يشجع دخول الأردن في العديد من إتفاقيات التجارة العالمية على قيامكم الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.	359	4.08	.890	22.940	.000	عالية	جذب
.٢٦	تساهم المنطقة الحرة الزرقاء ممثلة بمؤسسة المناطق الحرة في عملية الترويج لتسويق منتجاتكم.	359	2.60	1.116	-6.762	.000	متوسطة	طرد
	العمالة	**359**	**3.16**	**.640**	**4.742**	**.000**	**عالية**	**جذب**
.٢٧	تتوفر العمالة المحلية الكافية للعمل في مختلف المشاريع الإقتصادية.	359	3.69	.768	16.894	.000	عالية	جذب
.٢٨	تتوفر المهارات الضرورية المطلوبة لمختلف أنواع الأنشطة الإستثمارية في العمالة المحلية.	359	2.99	.942	-.224	.823	----	طرد
.٢٩	تتميز أجور ورواتب العمالة المحلية بأنها مقبولة.	359	3.56	.869	12.268	.000	عالية	جذب
.٣٠	تتوفر الخبرات الإدارية والفنية اللازمة للإشراف على مختلف الأنشطة الإستثمارية.	359	2.95	1.033	-.971	.332	-----	طرد
.٣١	تعتبر إجراءات المنطقة الحرة الزرقاء فيما يتعلق بتصاريح دخول ومبيت العاملين في المشاريع الإقتصادية المختلفة ميسرة.	359	3.26	.858	5.784	.000	عالية	جذب
.٣٢	تعتبر العمالة المحلية في المشاريع الإقتصادية المختلفة في المنطقة الحرة الزرقاء مستقرة وغير متقلبة.	359	2.52	1.153	-7.967	.000	متوسطة	طرد
	البعد المالي والإقتصادي	**359**	**3.57**	**.473**	**22.893**	**.000**	**عالية**	**جذب**
.٣٣	تعتبر الحوافز والإعفاءات المالية والتنظيمية والتمويلية عاملاً جاذباً للإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.	359	3.77	.817	17.968	.000	عالية	جذب
.٣٤	يحقق إستثمارك في المنطقة الحرة الزرقاء عوائد عالية.	359	3.45	.840	10.112	.000	عالية	جذب
.٣٥	يحقق الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء عوائد ربحية في الفترة المنظورة (القصيرة).	359	3.01	.876	.181	.857	----	جذب

تسلسل الفقرة	الفقرة/البعد	N	Mean	Std. Dev.	t	Sig. (2-tailed)	درجة التأثير	تصنيف العامل
.٣٦	يعتبر الحصول على التمويل والتسهيلات الإئتمانية اللازمة للإستثمار من المراحل الميسَّرة.	359	3.16	.816	3.749	.000	عالية	جذب
.٣٧	لا يوجد قيود أو عقبات أمام تحوُّل وتحويل رؤوس الأموال في المنطقة الحرة الزرقاء.	359	3.95	.949	19.027	.000	عالية	جذب
.٣٨	تعتبر أسعار الفوائد على القروض المعروضة من قبل البنوك التجارية المحلية مناسبة.	359	2.92	.871	-1.696	.091	----	طرد
.٣٩	تتوفر التسهيلات الإئتمانية كالإعتمادات البنكية، والكفالات التجارية، والقروض التمويلية في البنوك التجارية المحلية.	359	3.23	.791	5.540	.000	عالية	جذب
.٤٠	لا يوجد قيود أو عقبات أمام الحصول على شريك تمويلي.	359	3.89	1.029	16.420	.000	عالية	جذب
.٤١	تعتبر كلف الإستثمار كأجور الأراضي، وبدلات التخزين والخدمات والرسوم في المنطقة الحرة الزرقاء منخفضة ومناسبة.	359	3.35	.877	7.521	.000	عالية	جذب
.٤٢	تعتبر تكاليف الخدمات المتوفرة للأيدي العاملة في المنطقة الحرة الزرقاء منخفضة نسبياً.	359	3.67	.790	16.029	.000	عالية	جذب
.٤٣	يعتبر الإستقرار في المؤشرات الإقتصادية للإقتصاد الأردني كالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي ونموه، وحجم السكان، وحجم المبيعات المحلية والخارجية، وحجم الإدخار المحلي عاملاً جاذباً لإستثماراتكم، ومهماً في عملية إتخاذكم قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.	359	4.19	.916	24.719	.000	عالية	جذب
.٤٤	يعتبر إرتفاع سعر الفائدة الحقيقي، والضرائب بأنواعها، والتضخم، وحجم المديونية، مؤشرات إقتصادية تساهم في عدولكم عن إتخاذكم قرار الإستثمار في المنطقة الحرة الزرقاء.	359	4.25	.983	24.161	.000	عالية	طرد
	مجموعة أبعاد العوامل كاملة	359	3.41	.397	19.740	.000	عالية	جذب

ملحق رقم (٥-١)

توزيع العقود الإستثمارية في المناطق الحرة حسب النشاط الإقتصادي في عام ٢٠٠٦.

إسم المنطقة	النشاط الصناعي			النشاط التجاري			النشاط الخدمي			كافة الأنشطة	
	العدد	حصة المنطقة من العقود الصناعية	حصة المنطقة من إجمالي العقود	العدد	حصة المنطقة من العقود التجارية	حصة المنطقة من إجمالي العقود	العدد	حصة المنطقة من العقود الخدمية	حصة المنطقة من إجمالي العقود	إجمالي العقود الإستثمارية	حصة المنطقة من العقود
الحرة الزرقاء	١٤٩	%٩٢	%٧,٦	١٢٧٠	%٩٠,٤	%٦٤,٨	٣٧٦	%٩٥,٨	%١٩,٢	١٧٩٥	%٩٢
الحرة سحاب	٩	%٥,٦	%٠,٥	٣٣	%٢,٣	%١,٧	٧	%١,٨	%٠,٤	٤٩	%٣
الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٠	%٠,٠	%٠,٠	٢١	%١,٥	%١,١	١	%٠,٣	%٠,١	٢٢	%١
الحرة الكرك	٣	%١,٥	%٠,٢	٢١	%١,٥	%١,١	١	%٠,٣	%٠,١	٢٥	%١
الحرة الكرامة	١	%٠,٥	%٠,١	٦٠	%٤,٣	%٣,١	٧	%١,٨	%٠,٤	٦٨	%٣
المجموع	١٦٢	%١٠٠	%٨,٣	١٤٠٥	%١٠٠	%٧١,٧	٣٩٢	%١٠٠	%٢٠	١٩٥٩	%١٠٠

ملحق رقم (٥-٢)

توزيع رأس المال المستثمر المصرح به في المناطق الحرة حسب النشاط الإقتصادي في عام ٢٠٠٦.

إسم المنطقة	النشاط الصناعي			النشاط التجاري			النشاط الخدمي			كافة الأنشطة	
	القيمة بالمليون دينار	حصة المنطقة من رأس المال الصناعي	حصة المنطقة من إجمالي رأس المال	القيمة بالمليون دينار	حصة المنطقة من رأس المال التجاري	حصة المنطقة من إجمالي رأس المال	القيمة بالمليون دينار	حصة المنطقة من رأس المال الخدمي	حصة المنطقة من إجمالي رأس المال	قيمة إجمالي رأس المال المستثمر بالمليون دينار	حصة المنطقة من إجمالي رأس المال
الحرة الزرقاء	٢١,٩	%٩٦,٥	%٩,٣	١٦٩	%٨٠,٦	%٧١,٨	٣,١	%١٠٠	%١,٣	١٩٤	%٨٢
الحرة سحاب	٠,٧	%٣,١	%٠,٣	٨,٦	%٤,١	%٣,٧	٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	٩,٣	%٤
الحرة مطار الملكة علياء الدولي	٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	١٤,٣	%٦,٨	%٦,١	٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	١٤,٣	%٦
الحرة الكرك	٠,١	%٠,٤	%٠,٠	١٢,٩	%٦,٢	%٥,٥	٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	١٣	%٦
الحرة الكرامة	٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	٤,٩	%٢,٣	%٢,١	٠,٠	%٠,٠	%٠,٠	٤,٩	%٢
المجموع	٢٢,٧	%١٠٠	%٩,٦	٢٠٩,٧	%١٠٠	%٨٩	٣,١	%١٠٠	%١,٣	٢٣٥,٥	%١٠٠

Abstract

The Determinants of Investment in

The Jordanian Free Zones.

(Case Study: Al-Zarqa Free Zone)

By: Al-Wedyan, Amjad M.S

Supervisor

Prof. Dr. Qasim Alhamori

This study aimed to provide an analytical description for the determinants of investment at Al-Zarqa Free Zone from the investors' point of view, inorder to get acquaintance with the most important factors determining investment, to enhance the attracting factors and treat the expelling ones, taking into considerations that free zones as one of the economic tools, which were being adopted by succesive Jordanian governments to implement export-led growth policy, in attempt to bring about an increase in economic growth by attracting qualitative investments. Also, this study aimed to recognize the concept of Jordanian Free Zones, their types, functions, development and their role in achieving the socioeconomic developmental objectives.

In order to achieve the study's objectives, a questionnaire was developed, which aimed at providing the major influencing factors in the decision-making of investment at Al-Zarqa Free Zone, and exploring the investment environment therein. Those factors were proposed under five major dimensions, which are: regulations, regulative governmental procedures and security & political stability, basic infrastructure necessary for investment process, access to markets, fiscal and economic dimension, then the aforementioned questionnaire was distributed among the selected sample's elements, collected and tabulated.

The sample of the study consisted of (359) elements, withdrawn according to stratified sampling approach from a population of (1795) investment contracts existing at Al-Zarqa free zone in (2006), the sample was divided according to

economic activities practiced therein, and was representing the researched population.

The primary data have been analyzed by Statistical Package for Social Sciences (SPSS), which included frequency distribution, percentages, mean, and standard deviation, ONE SAMPLE T-TEST, ONEWAY TEST and T-TEST.

The study concluded a number of findings, from which of was a most importance; that the most stimulative factors for investment in Al-Zarqa free zone are: Access to Domestic, Arab & Foreign Markets, Financial and Economic Dimension Laws, Regulations & regulating Governmental Procedures and Security & Political Stability.

The study proposes a number of important recommendations for the investment decision maker; the most important one is to continue reviewing and developing the legislations and regulative procedures. Moreover, it recommends concentrating not only on fiscal incentives, but also on regulative as well as financial incentives being oriented towards the high value added investment activities. The study also recommends activating the role of promotion for the Jordanian Free Zones and its projects' products alike, regionally and internationally. In addition, modernizing the mechanism of providing the procedural services.

Key Words: Investment, determinants of investment, Al-Zarqa Free Zone, Jordanian Free Zones.